

المسئلة الأخلاقية

في اجتهاد الشريعة والتعليم الجامعي

دراسة تحليلية نقدية لواقع القيم الأخلاقية في البحث العلمي والتعليم الجامعي في الوطن العربي



د. حميد سيف قاسم ثابت القادري

المسئلة الأخلاقية في البحث العلمي والتعليم الجامعي

دراسة تحليلية نقدية لواقع الصير الأخلاقية في البحث العلمي والتعليم الجامعي في الوطن العربي

هذا الكتاب منشور في



الدكتور / حميد سيف قاسم ثابت القادري

أستاذ الأصول الإسلامية للتربية والمقارنة
جامعة صنعاء

أصل هذا الكتاب:

هو رسالة ماجستير في التربية الإسلامية والمقارنة، حصل
الباحث فيها عام 1423هـ/2002م على تقدير ممتاز من
قسم التربية الإسلامية والمقارنة، كلية التربية، جامعة أم
القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.



رقم الإيداع بدار الكتب (ح)
وزارة الثقافة، صنعاء
الهيئة العامة للكتاب
2017/09/646م

تحذير:

حقوق النشر محفوظة للباحث، ولا يجوز تصوير أو نشر أي
جزء من هذا الكتاب إلا بموافقة كتابية من الباحث، وكل
من يخالف ذلك سوف يتعرض للمساءلة القانونية من جانب
الباحث.

الناشر:

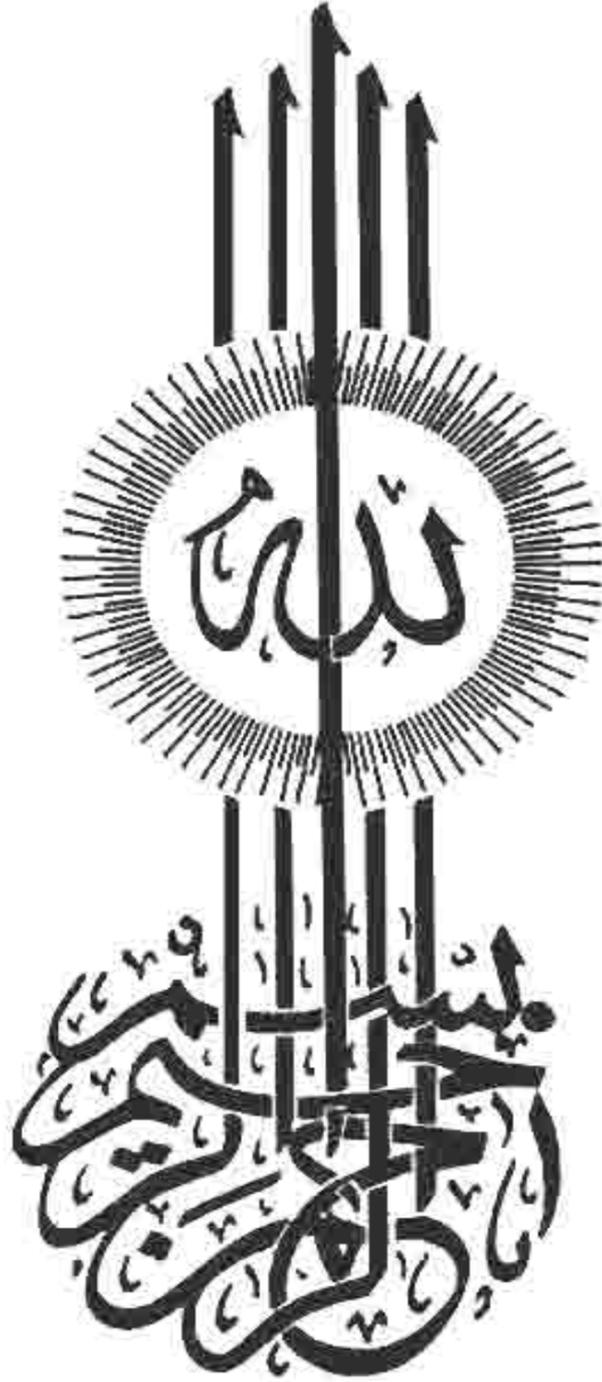


الطبعة الثانية

1447هـ/2025م

طبعة مزيدة ومنقحة





قال الله تعالى:

﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (سورة القلم: 4)

وقال رسول الله ﷺ:

﴿إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ صَالِحَ الْأَخْلَاقِ﴾

(أخرجه أحمد، مسند أبي هريرة، حديث رقم 8952؛ والبخاري، في الأدب المفرد، حديث رقم 273)

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
هـ ز 1	الإهداء فهرس المحتويات مقدمة الطبعة
	الفصل الأول الفصل التمهيدي (خطة الدراسة)
5 9 9 10 10 11 12 14	1. مقدمة الدراسة 2. موضوع الدراسة 3. تساؤلات الدراسة 4. أهداف الدراسة 5. أهمية الدراسة 6. منهج الدراسة 7. مصطلحات الدراسة 8. الدراسات السابقة
	الفصل الثاني مظاهر المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي
23 23 23 24 27 27 28 29 31 33 35	المبحث الأول: مفهوم أخلاقيات البحث العلمي المطلب الأول: مفهوم الأخلاق 1.1. تعريف الأخلاق في اللغة 2.1. تعريف الأخلاق في الاصطلاح المطلب الثاني: أخلاقيات البحث العلمي 1.2. تعريف البحث العلمي ومفهومه 2.2. أخلاقيات البحث العلمي المطلب الثالث: المسؤولية الأخلاقية في البحث العلمي المطلب الرابع: ضرورة الالتزام بالأخلاق وأهميتها العلمية المطلب الخامس: تربية وتنمية السلوك الأخلاقي في البحث العلمي المبحث الثاني: مظاهر المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي

36	المطلب الأول: انتهاك الأمانة العلمية
37	1.1. المقصود بالأمانة العلمية
38	2.1. واقع الأمانة العلمية في البحث العلمي
38	3.1. صور وطرق انتهاك الأمانة العلمية في البحث العلمي
41	المطلب الثاني: الإخلال بالمسؤولية الأخلاقية في البحث العلمي
42	1.2. شروط المسؤولية الأخلاقية في البحث العلمي
42	2.2. أهم مظاهر الإخلال بالمسؤولية الأخلاقية في البحث العلمي
46	المطلب الثالث: الإخلال بضوابط وأصول البحث العلمي
46	1.3. مفهوم ومضمون قواعد وأصول البحث العلمي
48	2.3. مظاهر الإخلال بقواعد وأصول البحث العلمي
الفصل الثالث	
أسباب المشكلة الأخلاقية، وآثارها في البحث العلمي	
55	المبحث الأول: أسباب المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي
55	المطلب الأول: الأسباب الموضوعية
55	1.1. الأسباب السياسية
57	2.1. الأسباب المتعلقة بالحرية الأكاديمية
59	3.1. الأسباب الاجتماعية
60	4.1. الأسباب الثقافية
62	5.1. الأسباب العلمية
63	6.1. الأسباب المتعلقة بالمنظومة الأخلاقية في التربية الحديثة
63	7.1. الأسباب المتعلقة بعقوبات السرقات العلمية
64	8.1. الأسباب المتعلقة بحماية الحقوق الفكرية والإبداعية
64	9.1. الأسباب المتعلقة بمراكز الخدمات الطلابية التصوير ودور النشر
64	10.1. الأسباب المتعلقة بمعوقات الباحث العلمي
66	المطلب الثاني: الأسباب الذاتية
66	1.2. ضعف الوازع الديني لدى الباحث العلمي
67	2.2. انحسار مفهوم القدوة أو المثل الأعلى.
69	3.2. سيطرت الاعتبارات الشخصية على علاقات البحث العلمي
70	4.2. ضعف التكوين العلمي والثقافي لدى الباحث العلمي
73	5.2. واقع الإشراف والإرشاد العلمي والأكاديمي
75	المبحث الثاني: آثار المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي
75	المطلب الأول: قلة الإنتاجية العلمية

76	المطلب الثاني: الإخلال بالضوابط والأخلاقيات العلمية
76	المطلب الثالث: هجرة الكفاءات العربية والإسلامية إلى الخارج
78	المطلب الرابع: اضطراب منهجية التفكير
79	المطلب الخامس: إضعاف الثقة في رجال البحث العلمي
79	المطلب السادس: زيادة الفجوة بين مراكز البحث العلمي والمؤسسات الانتاجية
الفصل الرابع	
ضوابط البحث العلمي في الفكر الإسلامي	
83	المبحث الأول: المسؤولية الأخلاقية في البحث العلمي
83	المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الأخلاقية في البحث العمي
85	المطلب الثاني: أخلاق طالب العلم والبحث العلمي
85	1.2. إخلاص النية
87	2.2. تقوى الله تعالى
88	3.2. الاستزادة من العلم والبحث العلمي
89	4.2. العمل بمقتضى العلم " إقران العلم بالعمل "
91	المبحث الثاني: ضوابط البحث العلمي في الفكر الإسلامي
91	المطلب الأول: الضوابط الأخلاقية السلوكية
91	1.1. الصدق
94	2.1. الأمانة
96	3.1. الصبر
98	4.1. التواصل
100	5.1. الوفاء
101	6.1. ضوابط أخرى
103	المطلب الثاني: الضوابط الأخلاقية العلمية
103	1.2. مناسبة موضوع البحث لقدرات وإمكانيات الباحث
103	2.2. تحري الحقيقة في البحث
105	3.2. التثبت والتحقق في جميع إجراءات البحث
106	4.2. رفض النزعة الذاتية والبعد عن الهوى
109	5.2. التأني وعدم التسرع في إصدار الأحكام
110	
الفصل الخامس	
البحث العلمي وميثاقه الأخلاقي الإسلامي	

"تصور مقترح"	
115	المبحث الأول: مفهوم الميثاق الأخلاقي الإسلامي في البحث العلمي وأهميته
115	المطلب الأول: مفهوم الميثاق الأخلاقي في البحث العلمي
115	1.1. المعنى اللغوي للميثاق الأخلاقي
116	2.1. المعنى الاصطلاحي للميثاق الأخلاقي
117	المطلب الثاني: أهمية الميثاق الأخلاقي في البحث العلمي
120	المطلب الثالث: نماذج من الجهود والمواثيق في مجال التقنين الأخلاقي للبحث العلمي
120	1.3. نماذج من الجهود والمواثيق العالمية
121	2.3. نماذج من الجهود والمواثيق العربية والإسلامية
127	المبحث الثاني: الميثاق الأخلاقي الإسلامي في البحث العلمي "تصور مقترح"
127	المطلب الأول: مفاهيم أساسية في البحث العلمي
127	1.1. المقصود بالبحث العلمي
127	2.1. المقصود بالباحث العلمي
128	3.1. شروط البحث العلمي الجيد
128	4.1. عوامل نجاح البحث العلمي والمشتغلين فيه
128	5.1. رسالة الباحث العلمي السليم
128	6.1. أهداف البحث العلمي في المذهبية الإسلامية
130	7.1. منهجية البحث العلمي في الإسلام
131	المطلب الثاني: أهم الضوابط الأخلاقية في البحث العلمي
131	1.2. الضوابط الأخلاقية العامة في البحث العلمي
131	2.2. الضوابط الأخلاقية السلوكية في البحث العلمي
132	3.2. الضوابط الأخلاقية العلمية في البحث العلمي
132	4.2. الضوابط الأخلاقية المهنية في البحث العلمي
133	5.2. الضوابط الأخلاقية الاجتماعية في البحث العلمي
134	الخاتمة (النتائج والتوصيات)
134	أولاً: النتائج
136	ثانياً: التوصيات
141	قائمة مصادر ومراجع الدراسة

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله الذي بحمده تتم الأعمال الصالحات، والشكر له على توفيقه وامتنانه، القائل في كتابه العزيز: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ (سورة إبراهيم: 7).

يقول القاضي عبدالرحيم بن علي البيساني في رسالة أرسلها إلى العماد الأصفهاني رحمهما الله: "وذلك إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتاباً في يومه إلا قال في غده: لَوْ غَيَّرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَنَ، وَلَوْ زَيْدٌ هَذَا لَكَانَ يُسْتَحْسَنُ، وَلَوْ قُدِّمَ هَذَا لَكَانَ أَفْضَلَ، وَلَوْ تُرِكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَلَ. وَهَذَا أَعْظَمُ الْعَبْرِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِبْلَاءِ النِّقْصِ عَلَى جَمَلَةِ الْبَشَرِ".

ونتيجة لبروز بعض من الملاحظات القيمة والمفيدة التي ظهرت جلياً بعد قراءة هذا الكتاب، فقد ظهرت الحاجة للمراجعة والتمحيص، الذي تمثل في: إضافة بعض الفقرات، وحذف بعضها الآخر، وترتيب بعض الموضوعات في الفصول بحسب الأهمية والمنطقية العلمية في عرض المادة العلمية، كذلك التصويب والتدقيق اللغوي والإملائي لكل ما تضمنه الكتاب من كلمات، وعبارات، وجمل، وفقرات، وغيرها من الملاحظات التي أبداها أخوة فضلاء ممن تعاطى مع هذا الكتاب بالدراسة والتحليل.

راجياً وداعياً المولى تبارك وتعالى أن يكون هذا الكتاب قد جُمِلَ بالصواب، والصحيح، ونقح من كل سقيم وعلة، ونظّم، ورتّب على الوجه المطلوب، وزوّد بكل ما هو جليل، ومفيد، بما يتناسب مع موضوع تربية ربّ العالمين.

ولا يفوت الباحث هنا أن يقدم جزيل شكره وعظيم امتنانه، وكثرة وده ودعائه، لكل من ساهم في عملية تصويب هذا الجهد من دارسين وزملاء، فلهم مني خالص المودة والتقدير، والعرفان بالجميل، داعياً الله عَزَّوَجَلَّ، أن يجعل ذلك كله في ميزان حسناتهم يوم يقوم الناس لربّ العالمين.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

المؤلف

الدكتور/ حميد بن سيف القادري

الفصل الأول

الفصل التمهيدي (خطة الدراسة)

- * مقدمة الدراسة.
- * موضوع الدراسة.
- * تساؤلات الدراسة.
- * أهداف الدراسة.
- * أهمية الدراسة.
- * منهج الدراسة.
- * مصطلحات الدراسة.
- * الدراسات السابقة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفصل الأول

التمهيدي (خطة الدراسة)

1. مقدمة الدراسة:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً ﷺ عبده ورسوله، ثم أما بعد:

إن من أهم ما يتميز به عصرنا الحاضر هو أنه عصر التقنية والانفجار المعرفي المستمد من البحث العلمي، الذي يعتبر مقياساً يقاس به مستوى التقدم والتخلف بين الأمم والدول والشعوب في العالم، وهذا ما أكده الباحث عبد الرحمن (1998) (1) عند تناوله لواقع وتوجيهات البحث العلمي والتطور التقني في العالم العربي، حيث يقول: "إن ازدياد الفجوة في التطور والتقدم بين الأمم المختلفة هو نتيجة التفاوت في حجم التنمية العملية والتكنولوجيا فيها ومقدارها، وبالتالي مستوى القوة والرفاهية والوضع المالي" (ص391).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك العديد من التعريفات العلمية للبحث العلمي بحيث لا يوجد تعريف جامع وشامل يتفق عليه أهل الاختصاص، ومع هذا فإن تعريف خبير اليونسكو في مجال البحث العلمي ديكنسون (1987) قد يكون من أكثر تعريفات البحث العلمي شيوعاً واستعمالاً، حيث يعرفه بأنه: "استقصاء منهجي في سبيل زيادة مجموع المعرفة" (ص44).

ومن هنا تبرز أهمية البحث العلمي من خلال ما يقدمه من نتائج يستفيد منها الفرد والمجتمع، والحضارة الإنسانية على حد سواء في جوانب متعددة، وذلك تبعاً لنوع البحث، ولذلك فقد جرت العادة أن تقسم الأبحاث إلى:

أ - أبحاث أساسية: وتهدف إلى زيادة إنتاج المعرفة والتراكم المعرفي، حيث إن "الغرض من وراء أي نشاط علمي هو تعزيز المعرفة بإعطاء شرح لشيء، أو وصف دقيق لحدث، أو تشخيص لطبيعة

(1) - بحث مقدم إلى المؤتمر السادس لاتحاد الجامعات العربية والمنعقد بجامعة صنعاء، عام 1988، تحت شعار "التعليم الجامعي والعالي سنة 2000".

حالة" (عوض، 1988، ص75)، وهذا النوع من البحوث هو الذي تضطلع به الجامعات ومعاهد البحوث والمؤسسات العلمية لأهميته في تأسيس قاعدة علمية يقوم عليها البناء الصناعي والتقني.

ب - أبحاث تطبيقية: وتهدف إلى التوصل من خلال المعرفة العلمية إلى أغراض عملية تطبيقية منها:

1. الأغراض الصناعية: لتطوير مراحل الإنتاج وأتماطه وتقنياته لخدمة القطاع الصناعي.
2. الأغراض الزراعية: لتحسين وتطوير الإنتاج الزراعي في جميع جوانبه.
3. الأغراض المدنية: لتطوير خدمات الأعمال الهندسية، مثل: أعمال المباني، والمطارات والجسور والسدود وسكك الحديد وشبكات الري (عوض، 1995، ص192).
4. تحقيق التقدم التقني من خلال: زيادة كفاءة الآلات القائمة، وزيادة إنتاجها، والاختراعات والابتكارات الجديدة للآلات، والأدوات، والمعدات، والعمليات الإنتاجية، التي تساهم في زيادة التقدم الصناعي والاقتصادي للمجتمع.

ويضاف إلى ذلك أن البحث العلمي من ضمن الوظائف، أو الأهداف الرئيسة للجامعات، حيث يشير عوض (1993) إلى ذلك بقوله: "لا يمكن لأي مؤسسة ثقافية أن تسمى (جامعة) إذا لم يكن البحث العلمي فيها يسير جنباً إلى جنب مع الفعالية التعليمية" (ص11).

وفي ضوء تلك الأهمية للبحث العملي فإن الأمر يستدعي من الجامعات والمؤسسات العلمية وجميع الجهات ذات العلاقة في الوطن العربي وضع خطط علمية للبحث العلمي، في ضوء إمكانياتها وانسجاماً مع متطلبات خططها التنموية، والعمل على التنسيق والتكامل بين جميع هذه المؤسسات لتفعيل دور البحث العلمي ليتحقق الهدف المأمول منه، وبالرغم من هذه الأهمية للبحث العلمي، إلا أن الدلائل - كما تشير الأبحاث - تؤكد أن واقع البحث العلمي في عالمنا العربي يعاني من مظاهر التخلف الأمر الذي يزيد الفجوة التقنية بين عالمنا العربي والعالم المتقدم .

ومن هنا فقد دعت بعض الجهات المسؤولة عن البحث العلمي وبعض الباحثين والمختصين (1)، إلى عقد الندوات والمؤتمرات للنظر في هذه الإشكالية، التي يعاني منها البحث العلمي العربي، وقد توصل الباحثون في هذه الندوات والمؤتمرات إلى العديد من التصورات حول السبل الكفيلة للخروج من

(1) - نذكر على من هذه الندوات والمؤتمرات على سبيل المثال الآتي:

- ندوة عمداء ومديري البحث العلمي في الجامعات العربية، جامعة اليرموك، 1986.
- المؤتمر السادس لاتحاد الجامعات العربية (التعليم الجامعي والعالي سنة 2000)، جامعة صنعاء، 1988.
- ندوة عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية، جامعة الملك سعود، 1983.

هذه الإشكالية وعلاجها، ففي معرض تشخيصه لهذه الظاهرة، أشار ربيع (1983) إلى أن معوقات البحث العلمي في عالمنا العربي يمكن تقسيمها إلى قسمين: الأولى معوقات مالية، والأخرى معوقات أكاديمية بشكل عام (ص4).

فيما يؤكد زحلان (1983) على أن أهم معوقات البحث العلمي هي "نقص الأموال، وسوء الإدارة، وانعدام الحريات الأكاديمية والفكرية، وضعف مراقبة التدريس والبحث، وتضخم أعباء التدريس وارتفاع نسبة الطلبة إلى الأساتذة، وضعف المستويات الأكاديمية بالنسبة لقبول الطلاب، والتدخل السياسي والأيدولوجي في قبول وتخرج الطلبة وفي تعيين، وإنهاء خدمة أعضاء هيئة التدريس وترقيتهم، والاعتماد المفرط للأقطار العربية على الخبرة الأجنبية في شتى المجالات" (ص102).

وبشيء من التفصيل لهذه المعوقات نجد أن النشاط البحثي العلمي في الوطن العربي بصورة خاصة يعاني أساسًا من العديدة من المعوقات، التي من أهمها:

1. تدني مستوى الإنفاق على البحث العلمي: حيث يشير مرسى (1983) في هذا الصدد إلى أن العالم العربي كان لا يزيد ما ينفقه على البحث العلمي والتطوير في مجالاته على مائتي مليون دولار فقط، ومعنى هذا أن ما ينفقه نحن جميعًا يعادل (120/1) مما تنفقه أمريكا، أو مما كانت تنفقه خلال الستينيات (ص6).

2. انخفاض عدد الباحثين والإنتاج البحثي: الذي يعبر عنه بـ(ضعف الإنتاجية العلمية)، حيث يؤكد ذلك محمد (1994) بقوله: "إن مجموع الناتج العلمي العربي لا يتجاوز (1%) من الناتج العلمي للكيان الصهيوني المسمى بإسرائيل، علمًا بأن الوطن العربي يتوفر على (386) مؤسسة بحثية علمية" (ص128)، كما يشير -أيضًا- إلى أن حصة المليون عربي من الباحثين المتفرغين وغير المتفرغين هي (270) باحثًا لكل مليون، مقابل (2500) باحثًا لكل مليون في الولايات المتحدة الأمريكية (ص129)، مما ساهم هذا الانخفاض في عدد الباحثين في ضعف الإنتاجية العلمية في عالمنا العربي.

3. ضعف جو البحث العلمي وعدم توفر المناخ المناسب له، حيث يلاحظ أن اللقاءات الفكرية والعلمية بين أعضاء هيئة التدريس قليلة وقد تكون نادرة داخل الكلية الواحدة بل القسم الواحد، هذا وكلنا يدرك أن الباحث أيًا كان يسعده أن يتحدث عن إنتاجه العلمي للآخرين ويعرفهم عليه إذا توافر له المناخ المناسب للقيام بذلك (حمدان، 1983، ص3).

4. نقص المراجع العلمية ومصادر المعرفة المطلوبة للبحث العلمي، فتوافر المراجع والمصادر العلمية من أهم متطلبات البحث العلمي في أي مكان، وعلى أن تكون حديثة الإصدار والأفكار كافية

الأعداد من كل نوع وتخصص، ولكن هذا غير متوفر بشكل كاف في كثير من مراكز الأبحاث العلمية والجامعات العربية، فالمعلومات قديمة والمراجع محدودة، إن لم تكن بعضها نادرة الوجود، أو صعب الوصول إليها (زويلف والطراونة، 1998، ص 220).

5. عدم وجود سياسة وطنية للبحث العلمي، حيث إنه لا غنى لأي بلد عن وضع سياسة لتطوير العلم واستخدامه، وهذا يتم في البداية كجزء من السياسة الوطنية التي تحظى بنفس الاهتمام الذي ينصب على السياسة الاقتصادية، ولكن ما يغلب في الوطن العربي على التخطيط للبحث العلمي أنه نوعاً من الارتجالية والعفوية والنظرة الآنية القصيرة المدى (سنقر، 1983، ص 3).

كما أن من ضمن معوقات البحث العلمي في الوطن العربي الآتي:

1. ضعف التجهيزات العلمية ووسائل نشر البحوث.
2. عدم ملائمة ظروف العمل للباحثين.
3. مكانة العلماء والباحثين في المجتمع.
4. ضعف الرابطة بين النشاط البحثي والنشاط الاقتصادي والتنموي (مرسي، 1983، ص 6-24)

وبناء على سبق ذكره يمكن القول: إن معوقات البحث العلمي في الوطن العربي عديدة ومتنوعة المظاهر والجوانب، إلا أن الإشكالية الخطيرة التي تواجه البحث العلمي في عالمنا العربي هي الإشكالية الأخلاقية التي بدأ الباحثون والمختصون في الحديث عنها والشكوى منها لأنها أصبحت مصدر قلق لهم وللبحث العلمي بصفة عامة، وهو ما أشار إليه **حجازي (1993)** بقوله: "إن ثمة درجة واضحة من عدم الالتزام بمتطلبات المصداقية الأخلاقية سواء بين الباحثين الأكاديميين في الجامعات ومراكز البحوث وغيرها، أو في بيوت الخبرة والمكاتب الاستشارية الخاصة" (ص 76-77)

وما أشار إليه وأكدته -أيضاً- **القربي (1997)** بقوله: "إن موضوع انتهاك الأمانة العلمية يعد أهم الموضوعات المثيرة للجدل بين الباحثين الجادين والمتسلقين على الساحة العلمية" (ص 93)، التي تعد أهم مظاهر المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي العربي، هذا بالإضافة إلى ما تطالعنا به الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية والشهرية من فضائح السرقات ودعاوي التأديب والقضاء، حتى أصبحت كتب تنشر بأكملها حول الفساد الجامعي" (دسوقي، 1995، ص 748).

إن الصراع الأخلاقي والحضاري الذي نجد أنفسنا فيه الآن لا يترك للعالم العربي خياراً غير مقاومة هذا التردّي -إذا كان يريد الاستمرار والبقاء- في مجاله العلمي، كما أن العالم العربي لا يملك ترف

الاستمرار في إهدار إمكانياته وموارده على نحو ما هو الآن، وقد يكون ذلك بالبدء في حل ومعالجة المشكلة الأخلاقية التي يعاني منها البحث العلمي العربي ومؤسساته.

وهنا يتضح أن هناك تساؤلات دائمة تثار حول المسائل غير الأخلاقية في البحث العلمي العربي، الأمر الذي يدفعنا إلى البحث وإثارة التساؤلات حول أبعاد هذه المشكلة من حيث: مظاهرها وأسبابها وآثارها على البحث العلمي، كل هذا بغية الخروج بحلول، ووسائل تساهم في معالجتها، وهذا ما سيتناوله الباحث في موضوع دراسته إن شاء الله.

2. موضوع الدراسة:

كما أشرنا سابقاً إلى أن المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي في عالمنا العربي، تعد المشكلة الأشد خطراً عليه، باعتبار الأخلاق هي الضوابط والمعايير التي تضبط سلوك الباحث ومنهجيته العلمية حتى تكون نتائجه سليمة وخالية من الأخطاء، ومحققه لأهداف الأمة (صابر، 1418هـ، ص121)، حيث تأخذ المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي في الوطن العربي جوانب متعددة ومظاهر متنوعة، فمنها ما هو متعلق بالباحث نفسه، ومنها ما هو متعلق بنتائج البحث وتطبيقاتها، وأخرى متعلقة بالمجتمع، والبعض الآخر متعلق بالوضع الأكاديمي والبيئة، أو المؤسسة العلمية ومراكز البحث.

إن موضوع هذه الدراسة يتمحور حول هذه الظاهرة أو المشكلة، التي يُعتقد أنها المشكلة المركزية التي يعتمد عليها نجاح أي محاولة لتصحيح مسار العملية البحثية في الجامعات خصوصاً، وفي المجتمع عموماً، ولذلك فإن الباحث سيحاول قدر الإمكان رصد هذه الظاهرة، أو المشكلة لبيان أبعادها، وسماقتها، ومظاهرها المختلفة، التي من أهمها: العجلة والتسرع في إنجاز البحوث، وانتهاك الأمانة العلمية بشتى صورها، والمجاملات وجبر الخواطر، والتزكيات، واستغلال البحوث العلمية في أغراض غير إنسانية، فالحياة والبيئة البحثية كما يؤكد الكثير من الباحثين تمر بأزمة أخلاقية حادة تستوجب دراستها.

3. تساؤلات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من خلال إجابتها عن سؤالها الرئيس، الذي يمكن صياغته بالشكل الآتي:
ما أبعاد المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي في الوطن العربي؟ وكيف يُمكن معالجتها؟ وللإجابة عن هذا التساؤل، فإن الأمر يتطلب الإجابة عن التساؤلات الفرعية الآتية:

س: ما مفهوم أخلاقيات البحث العلمي؟

س: ما مظاهر المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي في الوطن العربي؟

س: ما أسباب المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي في الوطن العربي؟

س: ما آثار المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي في الوطن العربي؟

س: ما مفهوم المسؤولية الأخلاقية، وما ضوابطها في البحث العلمي في الفكر الإسلامي؟
س: ما مفهوم ومضمون الميثاق الأخلاقي في البحث العلمي في الفكر الإسلامي؟

4. أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى تحقيق الآتي:
- إبراز أبعاد المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي في الوطن العربي، من حيث: مظاهرها، وأسبابها وآثارها على البحث العلمي، والسبل الكفيلة لمعالجتها، وهذا لن يتحقق إلا من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:
- إيضاح مفهوم أخلاقيات البحث العلمي.
 - إبراز أهم مظاهر المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي العربي.
 - بيان أهم أسباب المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي في الوطن العربي.
 - إبراز آثار هذه المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي في الوطن العربي.
 - بيان مدى الاستفادة من فكرنا الإسلامي ومصادره، ومعطياته في وضع ضوابط أخلاقية للبحث العلمي كخطوة أولى في معالجة أزمته الأخلاقية.
 - تقديم تصور مقترح لبناء ميثاق أخلاقي إسلامي في البحث العلمي والمشغلين به

5. أهمية الدراسة:

إن أهمية أي دراسة علمية تكمن فيما تقدمه تلك الدراسة العلمية من حقائق ومعلومات تخدم جهات متعددة، منها: البحث العلمي، أو المعرفة عمومًا، والمؤسسات التربوية والتعليمية، ومن ييدهم اتخاذ القرارات في الدولة، وكذلك المجتمع بمختلف مؤسساته وهيئاته، لذا فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في الآتي:

1. المساهمة في رصد ما يشهده واقع البحث العلمي في الوطن العربي من معوقات متعددة الجوانب والأبعاد تعوقه عن تحقيق أهدافه، بغية الخروج بحلول علمية لهذا الواقع.
2. مساعدة القائمين على البحث العلمي والمهتمين به في مختلف الجهات على الاهتمام بالبحث العلمي، ووجوب الإسهام في حمايته، وحل المشكلات التي يعاني منها.
3. مساعدة القائمين على البحث العلمي في الوطن العربي والمهتمين به إلى أهمية الاسترشاد بمصادر التشريع ومعطيات الفكر الإسلامي عند معالجتهم لمشكلات البحث العلمي.
4. المساهمة في إيجاد الحلول الممكنة للآزمة الأخلاقية التي يعيشها المجتمع عمومًا؛ للتخفيف من آثارها السلبية في البحث العلمي والعمل الأكاديمي خصوصًا.

5. مساهمتها في مجال التأصيل الإسلامي للعلوم والدراسات التربوية، وذلك من خلال ربط البحث العلمي بالضوابط الأخلاقية المستنبطة من مصادر التشريع الإسلامي.
6. إثراء المعرفة والمكتبة العلمية بالدراسات العلمية المتعلقة بالبحث العلمي في المجال التربوي باعتبار أن هذه الدراسات تعد من المصادر الأصيلة للمعرفة.
7. توجيه الباحثين من طلبة الدراسات العليا عمومًا، ومن هم في مجال العلوم التربوية خصوصًا، للسير في رصد واقع البحث العلمي ومشكلاته، وذلك في ضوء ما توصلت إليها هذه الدراسة من نتائج وتوصيات.

6. منهج الدراسة:

بداية تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من التعريفات الاصطلاحية لكلمة المنهج، فمنها نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

المنهج هو: "الأسلوب الذي يجري اعتماده عند تناول الباحث لنظرية، أو إجراء البحوث، وتقوم على مبادئ خاصة أو منطلقات أساسية لها علاقة بمنهج، أو انتظام التفكير حسب قواعد منطقية معينة (رزوق، 1979، ص 83). كما يعرف بأنه: "طريقة العمل التي تتبعها لمحاولة إيجاد حلول للمشكلات التي تواجهها" (القاضي، 1984، ص 52). ويعرف -أيضًا- بأنه: "الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة" (بدر، 1984، ص 35).

كما يعرف -أيضًا- **المنهج** بأنه: "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة" (العساف، 1416هـ، ص 90، نقلًا عن بدوي).

وبناء على ذلك فقد استخدم الباحث في دراسته هذه المنهج الوصفي التحليلي "الذي يستند إلى المسلمة التالية، وهي أن اتجاهات الجماعات والأفراد تظهر بوضوح في كتاباتها، وصحفها، وآدابها، وفنونها، وأقوالها وملابسها، وعمارتها... فإذا ما تم تحليل هذه الأدوات فإن ذلك يكشف عن اتجاهات هذه الجماعات" (عبيدات وآخرون، 1992، ص 211)، حيث قام الباحث بجمع تلك الآراء والأفكار والأطروحات العلمية، وغيرها من الأدبيات المختلفة التي تناولت موضوع أزمة الأخلاق أو القيم وعلاقتها بالبحث العلمي في الوطن العربي، ثم قام بنقدها وتحليلها، بغية الوصول إلى إجابات عن تساؤلات الدراسة، المتعلقة بمظاهر المشكلة وأسبابها، وآثارها في البحث العلمي، ومن ثم تحقيق أهدافها، وصولًا إلى تقديم الحلول العلمية المناسبة لهذه المشكلة في ضوء معطيات ومنطلقات الفكر الإسلامي.

7. مصطلحات الدراسة:

من أجل ألا يكون هناك لبس، أو لغط في بعض المصطلحات الواردة في الدراسة، ويحدث التلاقي الفكري بين الباحث والقارئ؛ فإن الأمر يستدعي ضرورة بيان وتوضيح لأهم المصطلحات الواردة في الدراسة في صورتها الإجرائية، أي ما يقصده الباحث واستعمله في دراسته هذه، وذلك على النحو الآتي:

1.7. البحث العلمي:

البحث في اللغة: الحفر والتنقيب، ومنه قوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ﴾ (سورة المائدة: جزء من الآية 31)، ويأتي بمعنى الاجتهاد وبذل الجهد في موضوع ما، وجمع المسائل التي تتصل به، ومنه سميت سورة براءة بالبحوث؛ لأنها بحثت عن المنافقين، وكشفت ما يدور في قلوبهم (أنيس وآخرون، 1972، 40/1)، أما في الاصطلاح: فقد البحث العملي بأنه: "عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى "الباحث" من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة، أو مشكلة معينة تسمى "موضوع البحث"، بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى "منهج البحث" (خضر، 1992، ص 17)، وعرف - أيضاً- بأنه: "المحاولة الدقيقة الناقدة للتوصل إلى حلول للمشكلات، التي تؤرق البشرية وتحيرها" (دالين، 1985، ص 1).

أما إجرائيًا: فيعرف البحث العلمي بأنه: مجمل الخطوات والعمليات المنظمة، التي يتبعها الباحث في سبيل إيجاد حل لمشكلة بحثه، وكيفية إدارة، وإعداد هذا البحث على الوجه المطلوب والأكمل.

2.7. أخلاقيات البحث العلمي:

الأخلاق في اللغة: هي جمع لكلمة "حُلُق" التي تعني: السجية، والطبع، والمروءة، والدين، والحلقة (الفيروز آبادي، 1429هـ، ص 494)، كما تأتي بمعنى: الطبيعة، والخلق هو الدين والطبع، وحقيقته نه وصف لصورة الإنسان نفسه الباطنة من حيث أوصافها ومعانيها، وما لها من أوصاف حسنة وقبيحة (ابن منظور، د. ت، 86/10)، أما في الاصطلاح: فقد عرفت بأنها: "عبارة عن هيئة للنفس راسخة تصدر عنها الأفعال بسهولة ويسر من غير حاجة إلى فكر، وروية فإن كانت الهيئة بحيث تصدر عنها الأفعال الجميلة عقلاً وشرعاً بسهولة سميت الهيئة خلقاً حسنًا؛ وإن كان الصادر منها الأفعال القبيحة سميت الهيئة التي هي المصدر خلقاً سيئًا" (المرجاني، 1992، ص 136).

أما إجرائياً: فتعرف أخلاقيات البحث العلمي بأنها: تعني مجموعة المبادئ والقواعد التي يجب على الباحث العلمي أن يلتزم بها أثناء تحري الحقيقة، والكشف عنها والإخلاص، والصبر على تتبعها وبيانها، وإهمال الزيف الفكري، والأوهام العقلية، والإعراض عن الخلافات الشخصية، والأباطيل حولها.

3.7. القيم:

القيم في اللغة: هي جمع، ومفردتها (قيمة)، وهي اسم هيئة من: قام الشيء بكذا يعني: كان ثمنه المقابل له كذا. كما أن القيام يأتي بمعنى المحافظة والملازمة، كما يأتي بمعنى الثبات، أو الاستقامة، فيقال: أقمت الشيء وقومته بمعنى استقام، والقيمة: ثمن الشيء بالتقويم فيقال: كم قامت ناقتك؟ أي كم بلغت؟ وفي الحديث: قالوا: يا رسول الله لو قومت لنا، فقال: ((الله المقوم -أي سعرت لنا-)) (ابن منظور، مرجع سابق، 500/12)، أما في الاصطلاح: فقد عرفت بأنها: "أحكام مكتسبة من الظروف الاجتماعية والمعتقدات الدينية والثقافية في مجتمع ما يتشرها الفرد ويحكم بها، وتحدد مجالات تفكيره وسلوكه وتؤثر في تعلمه" (زيدان، 1399هـ، ص345)، كما عرفت بأنها: "مجموعة الأخلاق التي تصنع نسيج الشخصية الإسلامية وتجعلها متكاملة قادرة على التفاعل الحي مع المجتمع وعلى التوافق مع أعضائه وعلى العمل من أجل النفس والأسرة والعقيدة" (قمبحة، 1404هـ، ص41).

أما إجرائياً: فتعرف القيم بأنها: مجموعة الضوابط والمعايير التي صاغها وشكلها وارتضاها العاملين والقائمين على البحث العلمي والعمل الأكاديمي، بحيث تصبح الدليل والمرشد، الذي يوجه سلوكهم ويحفظ علاقاتهم العلمية والاجتماعية البينة؛ كي تتحقق أهداف البحث العلمي والعمل الأكاديمي على الوجه المطلوب.

4.7. الميثاق الأخلاقي:

الميثاق في اللغة: مشتق من الفعل "وثق"، يقال وثق به، بكسر الراء فيهما ثقة، إذا اتمه، والميثاق، العهد والجمع "موثيق"، ... والموathقة، المعاهدة ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِيثَاقَهُ الَّذِي وَاثَقَكُمْ﴾ (سورة المائدة: جزء من الآية 7)، ومنه وثق الشيء توثيقاً، فهوم موثق (الرازي، مرجع سابق، ص379)، أما في الاصطلاح: فقد عرف بأنه: "نوعاً من القسم يؤديه المهنيون حال استكمالهم دراستهم وتدريبهم وقبولهم رسمياً في صفوف المهن التي اختاروها، معلنين ولاءهم لمهنتهم، ولزملائهم على حد سواء والتزامهم بواجباتهم إزاء عملائهم (ديكنسون، 1988، ص192).

أما إجرائياً: فيعرف الميثاق الأخلاقي بأنه: كل "ما يحدد الالتزامات الأخلاقية من قبل أصحاب المهنة في أداء رسالتهم على النحو الذي يحقق الخير والصالح العام" (زيادة، 1996، ص47).

5.7. المنهجية العلمية الإسلامية:

المنهج في اللغة: مشتق من الفعل "نَهَج" الذي يعني الطريق الواضح، نَهَج الطريق، أبانه وأوضحه وسلكه، ونَهَجه أيضًا سلكه (الرازي، 1421هـ، 364)، وفي الاصطلاح: يقصد بها الإطار المرجعي الإسلامي للباحث العلمي المسلم، وهذا الإطار المرجعي يشتمل على النصوص الإسلامية الصحيحة: القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، والدراية باجتهادات علماء المسلمين في هذا المجال، والقدرة على الموازنة والحكم على تلك الآراء في ضوء القرآن الكريم والصحيح من السنة.

إنها تعد الصيغة الحاكمة التي تعمل المناهج العلمية من خلالها وذلك من حيث اختيار المنهج والمصطلحات والمفاهيم المناسبة للموضوعات، وتحديد أولويات البحوث وأهدافها (النقيب، 1996، ص 25، 37).

8. الدراسات السابقة:

مما لا شك فيه أن الأبحاث الجيدة تبدأ من حيث انتهى الباحثين الآخرين أو السابقين؛ وذلك لأن البحث العلمي ما هو إلا عملية تراكمية للمعرفة من خلال الاستفادة من خبرات الآخرين؛ للوصول إلى الحقائق والمعارف المفيدة والجديدة.

ولذلك يمكن القول: إن أهمية الدراسات السابقة تكمن في بلورة وتحديد الموضوع وتلمس النقاط والأبعاد التي تبادلها الباحثون من قبل، والجوانب التي تحتاج إلى دراسة وبحث، أو مناقشة وتحليل، ومقارنة نتائج هذه البحوث والدراسات مع الدراسة القائمة، هذا بالإضافة إلى أهميتها في: "تحديد مشكلة البحث، طرق جوانب جديدة لم تطرق من قبل، التبصر في طرق البحث، تجنب النمطية في البحوث، والاستفادة من توصيات الباحث" (العساف، مرجع سابق، ص 68).

ولذلك فإن هذا البحث ما هو إلا امتداد للبحوث السابقة له، وإن كانت البحوث في هذا المجال نادرة وقليلة (1)، فإن هناك بعض من الدراسات والبحوث التي قد تكون لها علاقة في بعض جزئيات موضوع (المشكلة) الباحث هنا، وهي على النحو الآتي:

دراسة خضر (1992)، بعنوان "أزمة البحث العلمي في العالم العربي" (1)، حيث تناول الباحث في هذه الدراسة أبعاد الأزمة التي يعاني من البحث العلمي في الوطن العربي بشكل هام، من

(1) - لقد تم التواصل بكل من: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، بالرياض، ومعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي التابع لجامعة أم القرى، وكذلك مركز (شبكة قواعد المعلومات) التابع لجامعة الملك عبد العزيز بجدة للحصول على البحوث والدراسات المتعلقة بموضوع البحث.

أسبابها وآثارها، فمن أهم مظاهر هذه الأزمة الافتقار إلى الأصالة العلمية، والسرقات العلمية، وكذلك الإخلال بقواعد البحث العلمي.

أما أسباب الأزمة: فقد أوضح أن هناك أسباباً عامة، ممثلة: بالسياسة العامة للحكومات تجاه الأبحاث العلمية، والعوامل الاجتماعية وتركيب الأسرة، والعوامل الاقتصادية ونظرة المجتمع إلى البحث العلمي، أما الأسباب الخاصة فهي: متعلقة بالباحث والبحث العلمي نفسه ممثلة في ضعف التكوين الثقافي والعلمي للباحث، وسيطرة الرغبات الشخصية في علاقات البحث العلمي، وعدم كفاية التقدير المالي والأدبي للباحث العلمي، وعدم وجود جزاءات رادعة للسرقات العلمية.

أما آثار هذه الأزمة: فيوضح الباحث أنها اضطراب في الفكر، والإخلال بضوابط السلوك، وبالقيم العلمية، وتفاقم مشكلات المجتمع.

ومن أهم النتائج التي خرج بها الباحث في هذه الدراسة الآتي:

1. أن الاهتمام بأصول البحث العلمي ووجوب الإسهام في حمايته وحل مشاكله ينبغي ألا تكون حكراً على عالم أو باحث دون آخر.
2. أن الاحتذاء، أو الإتياع في البحث العلمي لا يخل بالأمانة العلمية طالما أظهر المحتذي إعجابه وتأثره بالفكر الذي احتذى فكره، أو طريقته كما لا يعد إخلالاً بالأمانة العلمية ما قد يوجد من تشابه في الأفكار متى أتت الأفكار المتشابهة على سبيل التوافق أو توارد الخواطر.
3. أن مضمون الأمانة العلمية لا يقف عند حد الأمانة في النقل والاقْتباس وما يجب أن يلتزم به الباحث عند التأليف؛ بل يتعداه ليشمل ما يقع على عاتق رجال العلم من وجوب التمسك بالقيم العلمية وتدعيمها خاصة فيما يتعلق بعلاقات الإشراف العلمي والتقويم.
4. أن بعض الدول العربية قد وقفت من اتفاقية "برن" لحماية الملكية الفكرية موقفاً سلبياً، كما وقفت الموقف نفسه من الاتفاقيات المكتملة والمعدلة لها، ما ترتب عليه من آثار ضارة أهمها:

○ إن الدول التي تأخذ بهذا الاتجاه، إنما تساعد على تكوين رأي عام أجنبي بشأنها، مقتضاه أنها تشجع أبناءها لا على العلم والإبداع فيه، وإنما على سرقة الأفكار ونهبها لا لسبب، إلا لأن صاحبها أجنبي.

○ إن من الخطورة بمكان أن تربي الأجيال العربية المعاصرة من الباحثين على مثل هذه الاتجاهات الضارة.

(1) - الدراسة كانت عبارة عن كتاب مطبوع ومنشور، كما هو مثبت في قائمة المراجع.

ولكن ومع أن الباحث في دراسته قد تطرق إلى أحد أبعاد المشكلة، أو أزمة البحث العلمي بشكل عام والمتمثل في السرقات العلمية التي تشكل أحد مظاهر المشكلة الأخلاقية للبحث العلمي إلا أن الباحث لم يعط هذا الجانب، أو هذا البعد المزيد من التفاصيل والإثراء حول أبعاد وأسباب هذه السرقات العلمية، الأمر الذي يجعل هذه الدراسة قاصرة في هذا الجانب باعتبار البعد الأخلاقي يشكل محور القضايا والمشكلات التي يواجهها البحث العلمي على وجه الخصوص والمجتمع على وجه العموم.

ولذلك فإن الدراسة الحالية تمتاز عن سابقتها بإعطاء البعد الأخلاقي لمشكلة البحث العلمي الأولوية في البحث والدراسة، من حيث تقديم تصور عن أبعاد وجوانب المشكلة الأخلاقية، وأسبابها، وآثارها السلبية على البحث العلمي، الأمر الذي يترتب عليه الخروج بحلول ومقترحات لهذه المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي، وكيف يؤثر هذا الجانب على بقية الجوانب والأبعاد الأخرى.

دراسة حجازي (1993)، بعنوان "الإشكاليات الأخلاقية في البحث الاجتماعي في الوطن العربي" (1)، حيث تناول الباحث في دراسته وضع البحث العلمي عمومًا والبحث الاجتماعي على وجه الخصوص، وما يعاني من ضعف، وعدم قدرته على تحليل الواقع، وتفسيره وبالتالي العجز والقصور في المساهمة في ترشيد أساليب التعامل مع الواقع، وعزى الباحث ذلك إلى الإشكاليات الأخلاقية التي يعاني منها البحث الاجتماعي العربي، وهي ذات جوانب متعددة، فمنها ما هو متعلق بموضوع البحث (البحث من أجل من؟ ومن الجهة المسؤولة عن الإنفاق على البحث؟)، وقضية اختيار موضوع البحث كذلك مصادر، المعلومات، وعملية جمعها والإشكاليات العلمية المتعلقة بها.

جانب آخر من هذه الإشكاليات والمتعلق بالمجتمع موضوع الدراسة وإشكاليات النشر والتوزيع وإشكاليات الصياغة النهائية للبحث. وقد خلص الباحث في دراسته إلى أن هناك عقبات تحول دون وضع ضوابط أخلاقية للبحث الاجتماعي التي منها: الصعوبة (الموضوعية) في وجود اتفاق واسع على مثل هذا النسق الأخلاقي، كذلك شيوع (عدم المحاسبة) في العمل في البحث الاجتماعي والممارسة المهنية، إضافة إلى ذلك نقص المصداقية والتناقض الواضح بين ما يقال والعمل.

ولكن ما يلاحظ على هذه الدراسة أنها تناقش واقع البحث العلمي في الوطن العربي، وما يعاني من إشكاليات ومعوقات بصفة عامة، بقدر ما تعرض الجانب الأخلاقي وأبعاده ومظاهره وإن كان هناك بعض الإشارة لبعض المظاهر غير الأخلاقية التي تمارس في البحث العلمي الاجتماعي في الوطن العربي،

(1) - مجلة شؤون عربية العدد (2/76)، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص 76-89.

مما يجعل هذه الدراسة تظل قاصرة في رصدتها المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي العربي. ومن ثم فإن الدراسة الحالية تعد امتدادًا للدراسة السابقة، ومحاولة معمقة لرصد أبعاد ومظاهر المشكلة الأخلاقية على وجه التحديد في البحث العلمي العربي وأسبابها، وآثارها للخروج بحلول علمية لها.

دراسة القرني (1997)، بعنوان "طرق انتهاك الأمانة العلمية"⁽¹⁾، حيث تناول الباحث في دراسته أهم طرق انتهاك الأمانة العلمية التي من أهمها: انتهاك جزء من بحث شخص آخر ونسبته إلى نفسه، أو نقل معلومات من مراجع دون توثيقها، أو استغلال بعض المرؤوسين لكتابة عمل أكاديمي ونسبته إلى نفسه، أو استئجار مترجم لترجمة عمل أكاديمي ونسبته إلى نفسه، أو سرقة أداة بحثية لباحث آخر ونسبتها إلى نفسه. وقد توصل الباحث في دراسته تلك إلى أن من أهم دوافع انتهاك الأمانة العلمية هي: ضعف المستوى الخلقي عند من يقدم عليها واستغلال أحد المرؤوسين لعمل هذه الخدمة، وكذلك قصور الأنظمة التي تحدد عقوبة السرقة العلمية.

وخلص الباحث في دراسته تلك إلى أن من أهم عقوبات انتهاك الأمانة العلمية التي توصل إليها: إلغاء قرار ترقية من حصل عليها بعمل، أو أعمال مسروقة، والتشهير به في وسائل الإعلام، بالإضافة إلى إقالته عن العمل أو الدراسة في الجامعة التي هو فيها.

ولذلك فإن الدراسة الحالية تعد محاولة لرصد أحد مظاهر المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي العربي، الأمر الذي يحتاج إلى رصد بقية الجوانب والأبعاد الأخرى للمشكلة، وهذا ما تمتاز به هذه دراسة الباحث الحالية عن سابقتها.

دراسة دسوقي (1995)، بعنوان "الأمانة العلمية والمؤلفات العربية"⁽²⁾، حيث تناول الباحث في هذه الدراسة الحالة التي وصلت إليها الإخلال بالأمانة العلمية ممثلة في فضائح السرقات ودعاوى التأديب والقضاء التي ترد على صفحات الصحف اليومية أو الأسبوعية، وكذلك الكتب حول (الفساد الجامعي) على وجه الخصوص، وما يتعلق بالإخلال بالأمانة العلمية من سرقات وتزوير وخلافه التي ضاعت فيها الحقوق الإبداعية والفكرية.

كما تناول الباحث الطرق العلمية الحديثة في كشف الحيل الدفاعية وإثبات نسب الإبداع، الأمر الذي يرى الباحث ضرورة إقامة لجان دائمة للرقابة على المؤلفات والجزاء التأديبي للاقتباس وإقامة العقوبة

(1) - مجلة رسالة الخليج العربي، العدد (64)، الرياض، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ص 91-115.

(2) - بحث مقدم لمؤتمر الجمع في دورته الحادية والستين لعام 1415هـ، مجلة العرب، الجزء (11-12) الرياض، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ص 748-768.

في حق كل من يخل بالأمانة العلمية بفصله من الجامعة أو بعدم ترقيته أو بالسجن مع تبليغ الجهات الرسمية العلمية والعالمية ودور النشر بكل من يثبت عليه شيء يخل بالأمانة العلمية بسرقة أو تزيف.

ولذلك نلاحظ أن هذه الدراسة قد ركزت على جانب، أو مظهر من مظاهر المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي، وذلك من خلال عرضها السرقات العلمية وأشكالها فقط دون التعرض للمظاهر الأخرى للمشكلة وأبعادها وآثارها، كما لم يشر الباحث في دراسته إلى إشكالات البحث العلمي التي هي نواتج ومفردات للمشكلة الأخلاقية في البحث العلمي، الأمر الذي يجعل تقديم حلول للمشكلة الأخلاقية غير مجد وغير فعّال في هكذا حال وواقع.

وتمتاز الدراسة الحالية عن سابقتها بتقديمها تصورًا كاملاً للمشكلة الأخلاقية في البحث العلمي العربي من حيث الأبعاد والأسباب والآثار، وتقديم الحلول المقترحة لعلاجها في ضوء إيضاح العلاقة بينها وبين بقية الأبعاد والإشكالات الأخرى التي يعاني منها البحث العلمي في الوطن العربي.

دراسة زيادة (1996)، بعنوان "نحو بناء ميثاق أخلاقي للمشتغلين بالبحث التربوي العربي من منظور إسلامي" ⁽¹⁾، حيث تناول الباحث في دراسته المعنى المقصود من المواثيق الأخلاقية، حيث يعد كل منها بمثابة دستور ينطوي على قواعد الأخلاق التي بينها الباحثون طواعية، ثم أوضحت الدراسة بأن هناك حاجة ماسة في كافة ميادين البحث العلمي لمثل هذه المواثيق، وقد عرضت الدراسة لبعض نماذج عالمية وعربية قديمة وحديثة من المواثيق الأخلاقية بغرض تتبع هذه النماذج، كما تعرضت الدراسة لجوانب من أخلاقيات البحث العلمي في فكر عدد من علماء المسلمين من مصدري التشريع في الكتاب والسنة، كل ذلك كان بغية صياغة مبدئية لمشروع الميثاق الأخلاقي للمشتغلين بالبحث التربوي العربي يكون بمثابة حافز على طرق الموضوع من قبل الهيئات البحثية والجامعات العربية والباحثين لتطويره وإثرائه، ومحاوله لتقنين أعمالهم وإحاطتها بسياج من الأخلاق الإسلامية الرفيعة.

ولذلك نرى أن الباحث في دراسته قد تلمس مدى حاجة البحث العلمي عمومًا، والتربوي خصوصًا لضوابط أخلاقية توجه عمل الباحثين، وتجعلهم رقباء على أنفسهم، الأمر الذي انتهى به إلى الخروج بالصياغة المبدئية لمشروع الميثاق الأخلاقي، لكن لباحث في دراسته قد أغفل الحديث عن أبعاد ومضامين إشكالات البحث العلمي ومعوقات في جانبها الأخلاقي على وجه التحديد، وكيف تؤثر هذه الإشكالات الأخلاقية على بقية الجوانب الأخرى في البحث العلمي، الأمر الذي يتطلب ضرورة

(1) - مجلة رسالة التربية وعلم النفس، العدد (6)، الرياض، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، جامعة الملك سعود، ص 41-74.

وضع وتقديم حلول للخروج منها بما في ذلك فكرة مشروع الميثاق الأخلاقي كأحد هذه الحلول المقترحة لهذه المشكلة.

دراسة الفزاني (1992)، بعنوان "معايير البحث العلمي في التربية الإسلامية" (1)، حيث تناولت الباحثة، وبمنهج وصفي تحليلي توضيح المفاهيم الأساسية في البحث العلمي المؤشرات التاريخية لتطور البحث التربوي في العصور الإسلامية المختلفة حتى وقتنا الحاضر، مع التركيز على واقع البحث العلمي في التربية الإسلامية بالجامعات السعودية من حيث نشأته وتطوره وطموحاته، كما تناولت معايير البحث العلمي في التربية الإسلامية من حيث أهميتها وبنائها، والشروط التي يجب أن تتوفر فيها، وكذلك الصعوبات التي واجهت الباحثة في وضع هذه المعايير، كما تناولت وصف وتقويم بعض الرسائل العلمية في المملكة العربية السعودية من حيث: أهداف البحث العلمي في هذه الرسائل العلمية مناهج البحث العلمي فيها، هذا من الناحية الوصفية.

ومن أبرز النتائج التي خرجت بها الباحثة في دراستها هذه الآتي:

1. يستمد أي تعريف للبحث العلمي في التربية الإسلامية مقوماته من معايير البحث التربوي، ومن خصائص التربية الإسلامية ومفهومها.
2. سعت الرسائل العلمية في التربية الإسلامية بالجامعات السعودية إلى تحقيق عشرة أهداف من مجموع ثمانية عشر هدفاً حددتها معايير البحث العلمي في التربية الإسلامية.
3. العمل الجاد والمخلص لتقديم الجديد والمفيد من الدراسات المختلفة المجالات التي تخدم قضايا التربية الإسلامية في مجتمعنا المعاصر.
4. تعويد الباحثين على تطبيق الفكر التربوي الإسلامي، وذلك بالانتقال من مجرد تدريبهم عملياً على ممارسة تقنيات البحث التربوي إلى طرح هذه المهارات على أرض الواقع التربوي، والقيام بدراسات تجريبية وتطبيقية هدفها الإصلاح، والتطوير ونشر التربية الإسلامية وتعميقها.
5. اتخاذ الوسائل الكفيلة لتدريب الباحثين، وتنمية قدراتهم الدافعة للقيام بدراسات تأصيلية لكل منهج من مناهج البحث المعروفة، وكيفية تطبيقه في دراسة قضايا التربية الإسلامية.

ولذلك فإن الباحثة في دراستها قد أوضحت معايير البحث العلمي في التربية الإسلامية الذي يمثل الجانب أو المعيار الخلفي جزءاً من هذه المعايير، وبالتالي فإن الدراسة لم تعط هذا الجانب القدر الكبير من

(1) - رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم أصول التربية الإسلامية، كلية التربية، جامعة الملك عبد العزيز، فرع المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

الإثراء؛ بل لم يكن الهدف الرئيس للدراسة أصلاً؛ ولذلك فإن الدراسة الحالية تعد استكمالاً للدراسة السابقة في بناء المعايير العلمية للبحث العلمي في التربية الإسلامية، خاصة الجانب أو المعيار الخلفي.

دراسة الموجدان (1411هـ)، بعنوان "المسؤولية الأخلاقية في التربية الإسلامية" (1)، حيث تناول الباحث في دراسته مفهوم المسؤولية الأخلاقية في التربية الإسلامية في مصدري التشريع الإسلامي (القرآن الكريم، السنة النبوية)، وآراء بعض المفكرين المسلمين، وما تناول الحديث عن بعض الضوابط التي وضعها الإسلام للمسؤولية الأخلاقية، ومدى صلاحية وأهلية الفرد لتحمل مسؤولية، وتبعات ونتائج المسؤولية الأخلاقية، كما تناول ماهية الفوائد التي تعود على الفرد والمجتمع من أمن واستقرار نتيجة لتنمية المسؤولية الأخلاقية، وكذلك الوسائل والأساليب التي يمكن أن تنمي بها المسؤولية الأخلاقية في المجتمع ومؤسساته التربوية. **ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في دراسته الآتي:**

1. أن المسؤولية الأخلاقية ضرورة للحياة الإنسانية، كما أنها تنبع من الشعور بها في ظل ما حدده الإسلام في هذا المجال من شروط.
2. أن المسؤولية الأخلاقية في الإسلام تعد عملية متكاملة يسهم فيها كل فرد لإقامة ذلك الصرح المتين والتمثل في المجتمع الإسلامي المتلاحم.
3. أن التربية في جوهرها عملية أخلاقية، وأن العامل الخلفي هو أساس العمل التربوي.
4. أن تنمية المسؤولية الأخلاقية هو واجب على جميع المؤسسات التربوية، مثل: الأسرة، والمدرسة، والمسجد، ووسائل الإعلام بمختلف صورها.

ولذلك فإن هذه الدراسة تعد إثراء لمفهوم المسؤولية الأخلاقية للفرد والمجتمع بصفة عامة، حيث يمثل الباحث العلمي المسلم أحد أفراد هذا المجتمع، ومن ثم تقع على عاتقه المسؤولية الأخلاقية في مجال علمه وبجته، مما يجعل لهذه الدراسة أهمية كبيرة في سد ثغرة من جزئيات الدراسة الحالية للباحث: وهي جانب المسؤولية الأخلاقية في البحث العلمي.

وبناء على ما تم ذكره آنفاً فإن الدراسة الحالية تمتاز عن سابقتها بعرضها للمشكلة الأخلاقية في البحث العلمي من حيث أبعادها، أسبابها وآثارها، وعلاقتها بالمعوقات الأخرى في البحث العلمي، كل ذلك بغية الوصول إلى حلول ومقترحات لهذه المشكلة الأخلاقية التي يجب أن تكون مقدمة لحل إشكالات البحث العلمي في الوطن العربي الأخرى بشكل عام.

* * * * *

(1) - رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

الفصل الثاني

مظاهر المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي

- * مفهوم أخلاقيات البحث العلمي
- * مظاهر المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي

الفصل الثاني

مظاهر المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي

بداية وقبل الحديث عن أبعاد المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي في الوطن العربي على وجه الخصوص، فإن الأمر يستلزم تحديد المصطلحات العلمية، أو ما يسمى بتحليل المفاهيم والمصطلحات (Concept and Terminology Analysis) الواردة في الدراسة؛ وذلك لأن الوقوف على تعريف واضح محدد ودقيق لأي ظاهره من الظواهر يعد أمرًا ذا أهمية؛ وذلك لأن "توافر المفاهيم الصحيحة يعد من العوامل الرئيسية لاستقرار ونمو التفاهم والعلاقات الطيبة بين أفراد أي مجتمع، ودرءًا لأية اختلافات تحدث بينهم، كما أنه يعد ضرورة حيوية، وعلى قد كبير من الأهمية للبحث العلمي في كافة مجالاته. فتلك المنازعات والاختلافات في الآراء والمواقف، ومن ثم الاختلافات في التطبيق، إن هي إلا نتاج الاختلاف في تحديد مفاهيم الظواهر، والأشياء ومدلول الكلمات والمصطلحات، ومن شأن أفراد المجتمعات الإنسانية أن يختلفوا في فهمهم ومفاهيمهم، كنتاج لتباين بيئات وخبرات وقدرات كل منهم" (البيهي، 1997، ص 27).

ولذلك فإن الباحث سيبدأ في بداية هذا الفصل بوضع مبحثًا مستقلًا لمناقشة عددًا من المفاهيم الأساسية والمتعلقة بأخلاقيات البحث العلمي، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول

مفهوم أخلاقيات البحث العلمي

إن المنهجية العلمية المتبعة في تحديد وبيان المفهوم الصحيح لأي مصطلح علمي في أي مجال من المجالات العلمية، هي البدء بتحديد كلاً من التعريف اللغوي والاصطلاحي لذلك لمصطلح، اللذين يسيبن عليهما وضوع المفهوم وبيانه، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: تعريف الأخلاق:

1.1. تعريف الأخلاق في اللغة:

من خلال الرجوع إلى معاجم وقواميس اللغة المعتبرة عند أهل اللغة والاختصاص، تبين أن كلمة الأخلاق هي جمع لكلمة "خُلُق"، التي تعني: السجية، والطبع، والمروءة، والدين، والخلقة (الفيروز آبادي، مرجع سابق، ص 494)، كما تأتي بمعنى: الطبيعة، والخلق هو الدين، والطبع، وحقيقته أنه

وصف لصورة الإنسان نفسه الباطنة من حيث أوصافها، ومعانيها، وما لها من أوصاف حسنة وقبيحة (ابن منظور، مرجع سابق، 86/10).

ويلاحظ أن المروءة مأخوذة من الخلق، وهو التقدير، قال ابن فارس (مرجع سابق): "الخاء واللام والقاف: أصلان: يدل أحدهما على تقدير الشيء والآخر على ملاسته: الأول فيقال فيه: خلقت الأديم للسقاء إذا قدرته... ومن ذلك: الخلق وهي السجية لأن صاحبها قد قدر عليه، أو فلان خليق بكذا، وأخلق به وما أخلقه أي: هو ممن يقدر فيه ذلك، الخلاق: النصيب، لأنه قد قدر لكل أحد نصيبه. أما الأصل الثاني فيقال فيه: صخرة خلقت أي ملساء، وفي هذا الباب: أخلق الشيء وخلق إذا بلى" (213/2-214).

ولقد وردت كلمة "الخلق" مفردة في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (سورة القلم: 4)، كما وردت جمعاً في السنة النبوية المطهرة، كما في قول النبي ﷺ: ((إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق)) (ابن الهيثمي، 1988، 188/8)، وفي رواية: وفي رواية ((صالح الأخلاق)) (البخاري، 1419هـ، حديث رقم 273).

2.1. التعريف الاصطلاحي:

أما تعريف الأخلاق في الاصطلاح: فهو يختلف باختلاف مشارب المعرفين، ونزعاتهم الفكرية والفلسفية، وأول تلك التعاريف، وهو ذلك المشهور الذي رسمه ابن مسكويه (رحمه الله)، في كتابه "تهذيب الأخلاق"، ونقله عنه غالب من أتى بعده، فقال ابن مسكويه (1405هـ): "الخلق: حالة للنفس داعية لها إلى أفعالها من غير فكر ولا روية" (ص25)، وهو بهذا التعريف يعكس نظرية الفلسفة اليونانية التي كان متشبعاً بها، وهي غالبية على كتبه وأقواله وذلك إنه لم ينظر إلى بواعث العمل التي يبني عليها القول بأن العمل أخلاقي أو غيره، حيث جعل كل عمل للنفس وحال لها داخلياً تحت مسمى "الخلق" لينفي النظر عن كونه إرادياً أو غير إرادياً، مع أن الإرادة ركناً أساسياً في كون العمل خلقياً أو غيره.

وقد أكد ابن مسكويه دخول مثل هذه الأمور في مسمى الخلق بالتقسيم الذي ذكره لحال النفس حيث قال:

"وهذه الحال تنقسم إلى قسمين: منها ما يكون طبيعياً من أصل المزاج كالإنسان الذي يحركه أدنى شيء نحو الغضب ويهيج من أقل سبب، وكالإنسان الذي يجبن من أيسر شيء كالذي يفزع من صوت يطرق سمعه، أو يرتاع من خبر يسمعه، وكالذي يضحك ضحكاً مفراطاً من أدنى شيء يعجبه، وكالذي يغتم من أيسر شيء يناله، ومنها ما يكون مستفاداً بالعادة والتدريب وربما كان مبدؤه بالرؤية والفكر ثم يستمر عليه أولاً فأولاً حتى يصبر ملكه وخلقاً" (25-26).

كما يعرف الإمام الغزالي (رحمه الله)، الأخلاق بتعريف يكاد يقترب من تعريف ابن مسكويه، حيث يعرفه في كتابه "إحياء علوم الدين" فيقول: "الخلق عبارة عن هيئة في النفس راسخة تصدر عنها الأفعال بسهولة ويسر من غير حاجة إلى فكر وروية أيان كانت الهيئة بحيث يصدر عنها الأفعال الجميلة المحمودة عقلاً وشرعاً، سميت الهيئة تلك خلقاً حسناً، وإن كان الصادر عنها الأفعال القبيحة، سميت الهيئة التي هي المصدر: خلقاً سيئاً" (46/3). وقد شرح الإمام الغزالي (رحمه الله)، هذا التعريف وبين مميزاتة فقال:

"وإنما قلنا إنها -أي الأخلاق- هيئة راسخة؛ لأن من يصدر عنه بذل المال عند الندور لحاجة عارضة لا يقال: خلقه السخاء، ما لم يثبت ذلك في نفسه ثبوت رسوخ... وإنما اشتربنا أن تصدر منه الأفعال بسهولة من غير روية، لأن من تكلف بذل المال أو السكوت عند الغضب بجهد وروية لا يقال: خلقه السخاء والحلم.

ثم يضيف قائلاً: "وليس الخلق عبارة عن الفعل، فرب شخص خلقه السخاء ولا يبذل إما لفقد المال أو لمانع، وربما يكون خلقه البخل وهو يبذل إما لباعث أو لرياء. وليس هو عبارة عن القوة لأن نسبة القوة إلى الإمساك والإعطاء بل إلى الضدين واحد، وكل إنسان خلق بالفطرة قادر على الإعطاء والإمساك، وذلك لا يوجب خلق البخل ولا خلق السخاء. وليس عبارة عن المعرفة، فإن المعرفة تتعلق بالجميل والقبيح جميعاً على وجه واحد؛ بل هو عبارة عن المعنى الرابع، وهو الهيئة التي بها تستعد النفس لأن يصدر منها الإمساك أو البذل... فالخلق إذا عبارة عن هيئة وصورتهما الباطنة" (46/3).

وهنا نرى أن الإمام الغزالي (رحمه الله)، لم يخرج عن فحوى تعريف ابن مسكويه، وإن غير أسلوبه وأوضح مقصوده، فقد تابعه على أن الخلق هو هيئة النفس وحالها في الجملة، والحقيقة أن الخلق إذا كان مكتسباً لا يكون صفة للنفس في جملتها، وإنما في جانب معين من جوانبها، وهو جانب القصد والإرادة أما ما يصدر عن النفس مما هو غير مقصود ولا مراد، فلا توصف النفس عند صدوره عنها بأنها ذات خلق، أو غيره، فتعريف الإمام الغزالي (رحمه الله)، مع جمعه لضروب الأخلاق وأصنافها وجعله ميزان الأخلاق: العقل والشرع، بخلاف تعريف الفلاسفة، إلا أنه غير مانع حيث يدخل فيه ما ليس منه (1).

وفي ضوء ذلك فقد حاول محمد دراز (1985)، أن يتفادى هذا الإيراد، حيث نجده يعرف الأخلاق بأنها: "قوة راسخة في النفس تنتزع بها إلى اختيار ما هو خير وصالح إن كان الخلق حميداً،

أو اختيار ما هو شر وجور إن كان الخلق ذميماً" (ص88)، وبهذا التعريف تتميز الحقيقة الخلقية عن غيرها من الصفات النفسية التي لا تمت إلى الخلق بصلة.

ألا ترى أن جودة الذاكرة أو ضعفها وسلامة الذوق، أو سقمه، وبراعة الخيال أو تبدله، لا مدخل لها في موازين الأخلاق ولا يسري منها الحكم على صاحبها بأنه بر، أو فاجر اتقى أو آثم؟ ثم ألا ترى أن من الأعمال الإرادية نفسها طائفة يستوي فعلها وتركها فتدخل بذلك في نطاق المباحثات بحيث لا يترتب على فعلها مدح ولا ذم، ولا يقال لصاحبها إنه أحسن أو أساء، فهي في هذه الحالة خارجة أيضاً عن موضوع البحث.

ونتيجة لذلك خرج بعض الباحثين بتعريفات للأخلاق أكثر عمقاً وتميزاً وإبرازاً لمفهوم الأخلاق والقيم الأخلاقية في الإسلام، حيث تم تعريفها بأنها: "عبارة عن المبادئ والقواعد للسلوك الإنساني التي يحددها الوحي لتنظيم حياة الإنسان على نحو يحقق الغاية من وجودنا في هذا العالم على أكمل وجه" (ياجن، 1973، ص47).

كما يشير باحث آخر إلى أن مفهوم الأخلاق في الإسلام بأنها: "نوعاً من المران والممارسة لما يراه الشرع والعقل مصلحاً لحال الإنسان ومحققاً له السعادتين، سعادة التعايش في الحياة وسعادة الثواب والنعيم في الآخرة" (العجمي، 1406هـ، ص47).

وفي ضوء ما سبق يمكن القول: بأن مفهوم الأخلاق في الإسلام يظهر في أصدق صورته في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (سورة القلم: 4)، وكذلك قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (سورة الجمعة: 2) حيث يخبر الله ﷻ في هذه الآيات أنه بعث نبيه محمداً ﷺ؛ ليزكي عباده "أي: يطهرهم من رذائل الأخلاق وذنس النفوس وأفعال الجاهلية" (ابن كثير، د. ت، 196/1).

كما تمثل هذا المفهوم عملياً في أخلاق النبي ﷺ استناداً إلى قول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، عندما سئلت عن أخلاق النبي ﷺ، حيث أخرج مسلم وغيره من طريق سعد بن هشام بن عامر أنه سأل عائشة رضي الله عنها عن خلق رسول الله ﷺ: ((يا أم المؤمنين أنبئيني عن خلق رسول الله ﷺ، فقالت: أليست تقرأ القرآن؟ قال: قلت: بلى، قالت: فإن خلق نبي الله ﷺ كان القرآن، قال: فهمت أن أقوم، ولا أسأل أحداً عن شيء حتى أموت)) (مسلم، 1422هـ، حديث رقم 746).

المطلب الثاني: أخلاقيات البحث العلمي:

1.2. تعريف البحث العلمي ومفهومه:

البحث في اللغة: الحفر والتنقيب ومنه قوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُؤَارِي سَوْءَ أَخِيهِ قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِي سَوْءَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾ (سورة مائدة: 31)، ويأتي بمعنى الاجتهاد، وبذل الجهد في موضوع ما، وجمع المسائل التي تتصل به، ومنه سميت سورة براءة بالبحوث؛ لأنها بحثت عن المنافقين، وكشفت ما يدور في قلوبهم (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 4/1).

أما في الاصطلاح: فهناك تعريفات عديدة لكلمة البحث، التي تدور معظمها حول كونه وسيلة للاستقصاء والاستعلام المنظم، الذي يقوم به الباحث، بغرض اكتشاف معلومات جديدة، أو تطوير، أو تحقيق معلومات موجودة ومتوفرة بالفعل، ومن بين هذه التعريفات الآتي:

البحث العلمي هو: "وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة (بدر، 1982، ص 20).

ويعرف البحث العلمي بأنه: "تقرير وأف يقدمه باحث عن عمل تعهده وأتمه على أن يشمل التقرير كل مراحل الدراسة منذ كانت فكرة حتى صارت نتائج مدونة ومرتبطة ومؤيدة بالحجج والأسانيد" (شلي، 1983، ص 13).

وعندما ينسب هذا البحث إلى العلم، فإن تعريف ومفهوم البحث سيخرج بصياغة علمية أكثر شمولية وعمومية في التطبيق والإثراء، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان، إيجاد صفة، أو تعريف محدد للبحث العلمي يمكن أن يقبله الجميع، فقد عرفه العلماء بتعريفات مختلفة نذكر منها الآتي:

ويعرف البحث العلمي بأنه: "تلك المحاولات الهادفة المخططة لحل مشكلة محددة" (صالح، 1993، ص 14).

ويعرف البحث العلمي بأنه: "عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى "الباحث"، من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة، أو مشكلة معينة تسمى "موضوع البحث"، بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى "منهج البحث" بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المسائل أو المشكلات تسمى "نتائج البحث" (خضر، مرجع سابق، ص 17).

وفي ضوء ما سبق ذكره، يمكن القول: إن التعريفين الآخرين لكل من "خضر"، و"ديكنسون"، هما أكثر التعريفات إيضاحًا لمفهوم البحث العلمي؛ وذلك لبيانهما لكافة أهداف البحث العلمي وخطواته وشروطه الأساسية، التي يجب أن يتصف بها البحث العلمي الهادف، والتي من ضمنها وجود باحث متميز ملتزم، ومتصف بجميع أخلاقيات البحث العلمي.

2.2. أخلاقيات البحث العلمي:

مما لا شك فيه أن العلم وأهله يمثلان مكانة سامية، ودرجة رفيعة في الشريعة الإسلامية؛ بل وفي كل الشرائع السماوية والمذاهب الوضعية؛ وذلك لما لهما من أثر كبير في الحياة والحضارية الإنسانية، فقد دعا الإسلام إلى الازدياد من العلم والأخذ به، كما جعله فرضًا على كل مسلم ومسلمة، منوهاً في الوقت نفسه بأهل العلم وفضل العلماء ومكائنتهم؛ فقد أمر الله تعالى أشرف خلقه وأفضل رسله نبينا محمداً ﷺ أن يسأله الازدياد بالعلم ولم يأمره أن يطلب الازدياد من شيء آخر سواه، فقد قال تبارك وتعالى في محكم التنزيل: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ (سورة طه: 114)، وفي قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (سورة آل عمران: 18)، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسِ وَالذَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ (سورة فاطر: 28)، وفي قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فانشُرُوا اللَّهَ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (سورة المجادلة: 11).

كما برز ذلك في سنة المصطفى محمداً ﷺ، وحثه على العلم والازدياد منه حيث يقول النبي ﷺ: ((إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له)) (مسلم، مرجع سابق، حديث رقم 1631)، وكذلك قوله ﷺ: ((من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين)) (مسلم، المرجع السابق، حديث رقم 1037).

ولكن ومع هذا التنويه الرباني والنبوي للعلم وفضله وأهله، لا بد أن يعرف المرء سواء كان طالب علم، أم باحثاً أن هناك صفات، أو أخلاقاً يجب أن تكون محل الاهتمام والالتزام بها في المقام الأول عند الأخذ والازدياد بهذا العلم، كما تجعل تلك المكانة ثابتة، وحقيقية وتجعلهم في وضع مناسب مع ما حملوه من أنوار المعرفة؛ إذ لا قيمة لعلم لا يهذب صاحبه؛ بل هو وبال عليه إن لم يفده في نفسه أولاً في تهذيب الأخلاق وبلوغ الحقيقة وتحقيق المراد والمقصود للإنسانية، لأن العلم ليس مقصود لذاته،

كما يفهمه البعض، وإنما هو وسيلة لنيل الفضائل الخلقية، وتحقيق المنافع الدينية والدينيوية معاً، وأن ذلك لا يأتي إلا من خلال ذلك الدستور الأخلاقي للعلم وأهله، طلاباً كانوا أم باحثين، أم معلمين (1)، التي في ضوئها يمكن أن يخرج الباحث بذلك التعريف السابق الذكر لمفهوم الأخلاق في البحث العلمي، والتي تعد ضوابط سلوكية تضبط سلوك الباحث، وتوجهه نحو الخير والصالح وبلوغ الفضيلة، كما أنها تشكل أحد مقومات ونسيج الشخصية السوية المتميزة للباحث العلمي المتميز والمطلوب في البحث العلمي الجيد.

وخالص القول هنا: إنه وفي ضوء ما ذكر آنفاً من إيضاح مفهوم الأخلاق في الإسلام، وكيف تشكل الجانب الرئيس في ضبط السلوك الإنساني، و-أيضاً- أهمية العلم وأهله، فإن أخلاقيات البحث العلمي تعني: جملة المبادئ والقواعد التي يجب على الباحث العلمي أن يلتزم بها أثناء تحري الحقيقة، والكشف عنها، والإخلاص والصبر على تتبعها وبيانها وإهمال الزيف الفكري والأوهام العقلية والإعراض عن الخلافات الشخصية والأباطيل والجهالات حولها.

المطلب الثالث: المسؤولية الأخلاقية في البحث العلمي:

مما لا شك فيه أن البحث العلمي يعد أحد العناصر الهامة في تطور الشعوب، وبناء الحضارات كما سبق الإشارة إلى ذلك سابقاً، وهذا لا يحدث إلا إذا توفرت المتطلبات والاحتياجات الأساسية الكافية للبحث العلمي، وفي نفس الوقت إزالة كافة العقبات والمعوقات التي قد تقف في طريق تحقيق أهدافه، والتي من أهمها توفر الحرية الفكرية، وكذلك الموضوعية العلمية بشتى صورها وعناصرها.

كما يمكن القول: إن توفر هذه العناصر قد لا يكون صحيحاً ولا سليماً إلا إذا انبثقت هذه العناصر والحرريات والمتطلبات من واقع المسؤولية الأخلاقية للباحث العلمي، فقبل أن يبدأ الباحث العلمي عمله البحثي وإجراء تجاربه، لابد أن يطرح أمامه العديد من المسؤوليات الأخلاقية سواء العلمية منها أم السلوكية، التي سوف توجه وتلائم بحثه ابتداءً من إجراءات الدراسة، وانتهاءً بتطبيق نتائج هذه الدراسة أو البحث.

ويمكن أيجاز أهم المسؤوليات الأخلاقية التي تقع على عاتق الباحث العلمي بالنقاط الآتية:

1. أن يبادر الباحث العلمي إلى الحصول على المشورة والرأي من ذوي الدراية والخبرة والاختصاص بموضوعه، وكيفية إجرائه، والسبل الكفيلة لنجاحه وكذلك معرفة المعوقات التي سوف تعترضه.
2. الأمانة في اختيار موضوع البحث: بحيث يكون ذا فائدة ومردود على المجتمع والأمة.

(1) سوف يرد شرح مفصل لهذا الدستور الأخلاقي في الفكر الإسلامي في فصل لاحق.

3. تأمين الإشراف على البحث:، وقبل ذلك التدريب المهني لعملية البحث، بحيث يتناسب مع طبيعة الموضوع والدراسة، وأن يكون المشرف مسؤولاً تجاه من يقوم بالإشراف عليه بكل جد وإخلاص وأمانة، بحيث يوجهه التوجيه الصحيح والسليم في جميع خطوات إجراء البحث، وأن يقدم له النصح والإرشاد في ذلك، وأن يجعل من نفسه الأب الحنون والأخ والصديق الوفي، فإذا رأى خيراً دله عليه، وإذا رأى شراً حذره منه.
 4. أن يبذل الباحث العلمي كل ما بوسعه من جهد وإمكانيات عند تناوله موضوع بحثه، وأن يعطيه الاهتمام الكامل والتركيز الأمثل.
 5. إبراز الحقائق والأفكار التي توصل إليها ونشرها بصورة كاملة وصحيحة، وقبل أن يبرز هذه الحقائق عليه (أي الباحث العلمي) أن يدرك ويتيقن أنه المسؤول الأول والأخير عن الآثار المترتبة عند تطبيق نتائج بحثه (ديكنسون، مرجع سابق، ص 178).
 6. أن يدرك الباحث العلمي أنه مواطن وإنسان بالدرجة الأولى، وبالتالي تقع عليه مسؤولية أخلاقية وعلمية تجاه المجتمع، وذلك من خلال التقيد والانضباط لمعتقداته، وأخلاقياته، ومبادئه، وعاداته التي يؤمن بها، حيث لا مجال للقول بالحياد الأخلاقي للعلم (1).
- وهذا ما يؤكد ديكنسون (مرجع سابق) بقوله: "كي نكون واقعين فإنه ينبغي التسليم بأن حدود الحرية الفعلية لضمير الباحث العلمي في الممارسة الواقعية لحرية الاختيار الأخلاقي، كثيراً ما تتحكم فيها الظروف، ذلك أن وجود الحقوق بصفة عامة، وحقوق الإنسان بصفة خاصة شيء، وتمتع الفرد بهذه الحقوق في حدودها شيء آخر" (ص 200-211).
- وفي ضوء ما سبق بيانه، يمكن القول: إن المسؤولية الأخلاقية للباحث العلمي بهذا المفهوم ينبغي أن تكون مستوفية الشروط والأركان من معرفة، وإرادة وقدرة، وفاعلية في الجهد المبذول والمسؤولية التي تلقى على عاتقه بكل جوانبها وأبعادها، فهي في الفكر الإسلامي تعد العهد الذي يقطعته الفرد على نفسه حيال العمل المناط به، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ (سورة الإسراء: 34)، (دراز، مرجع سابق، ص 143).
- وتحتاج المسؤولية الأخلاقية في مجال البحث العلمي عمومًا إلى بناء وتنمية وذلك من خلال دور التربية في بنائها وترسيخ مفهومها، وذلك يكون بالآتي:

(1) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع يراجع: العمر، عبد الله. (1990). العلم والقيم الأخلاقية، مجلة عالم الفكر، المجلد (20)،

العدد (4)، الكويت: وزارة الإعلام، ص 47-61.

1. التعليم عن طريق العمل والممارسة: فالأخلاق يتم بناءها وتكوينها بالفعل والممارسة، لا بالوعظ والخطب.
2. القدوة أو الأسوة الحسنة: ودورها في ترسيخ مفهوم المسؤولية الأخلاقية في أبنائها، ولذلك كان الرسول ﷺ، القدوة الحسنة لجميع أفراد هذه الأمة والناس جمعاً، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ (سورة الأحزاب: 21).
3. تكوين صورة كاملة عن الأخلاق في أذهان الناشئة والأفراد: وذلك يكون بتلقين وتعليم المبادئ الأخلاقية المتمثلة في القرآن الكريم والسنة (ياجن، 1977، ص421).
4. استخدام العقل: الذي كرم الله ﷻ به الإنسان على سائر المخلوقات، وبه حمل الأمانة، وهو سر من أسرار الله ﷻ في الخلق والإبداع وعلمه وحلمه، ولذلك جاء القرآن الكريم ليتوج هذه الأهمية في استخدام العقل في المواقف، وحل العقبات ومناقشتها (الموجان، مرجع سابق، ص189-201)؛ فقد قال تبارك وتعالى في محكم التنزيل: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ لِنَصْرِهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ (سورة العنكبوت: 43)، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ (سورة الحج: 46)، وغيرها من الآيات القرآنية الدالة على أهمية استخدام العقل والنظر إلى الأمور من خلاله، وتزداد هذه الأهمية في مجال البحث العلمي (1).

المطلب الرابع: ضرورة الالتزام بالأخلاق وأهميتها العلمية:

إن الالتزام بالأخلاق وضرورتها يحدد بغايتها والهدف من ورائها، لكن هذه الغاية وهذا الهدف قد اختلف في تحديده كثير من الفلاسفة والعلماء والمختصين مع استثناء التوجه والفكر الإسلامي والذي حدد بصورة عامة الغاية من الأخلاق في شتى مناحي الحياة.

وعلى كل سيحاول الباحث هنا أن يلخص بعض الآراء والأفكار، التي تناولت موضوع الغاية والهدف من الأخلاق، الذي سينتهي به الحال إلى بيان غاية الأخلاق في الفكر الإسلامي؛ وتلخص هذه الأفكار كما يراها عيسى (1988) بالآتي:

(1) سيتم لاحقاً إيضاح هذه الأهمية عند الحديث عن مظاهر الأزمة الأخلاقية في البحث العلمي في الوطن العربي وكيف أن الإخلال بالمسؤولية الأخلاقية في البحث العلمي هو أحد مظاهر وأسباب هذه الأزمة الأخلاقية.

1. يرى بعض المذاهب أن الغاية من السلوك هي الفضيلة (الفلسفة المثالية الأفلاطونية) وأن معطيات الأخلاق هي الواجب فالخير هو ما يتفق مع الواجب، والشر هو ما يخالفه (2).
2. بعض المذاهب ذهبت إلى أن اللذة وتحصيل المشتبهات الشخصية والعامية هي غاية السلوك، وأن مقياس الخير والشر هو السعادة.
3. كما يرى البعض الآخر أن الغاية من السلوك هو تحقيق المثل الأعلى لكمال السلوك، والقياس هو أن يكون على وفاق مع ما هو حوله.
4. أما الاتجاه الإسلامي الذي تدعو إليه الشريعة الإسلامية السمحة والمستخلص من النصوص القرآنية والهدى النبوي فهو الذي يقوم على غايتين:

• ابتغاء مرضاة الله وثوابه، وطمعاً في حبه وعطائه، ويتضح ذلك في الآيات القرآنية التالية: قال تعالى: ﴿فَاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ذَلِكَ حَيْرٌ لِلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَمَا آتَيْتُم مِّن رَّبًّا لَّيْرَبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرُبُوَ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾ (سورة الروم: 38-39)، وكذلك في قوله تبارك وتعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ حَيْرٍ فَلَأَنْفُسِكُمْ وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا لِأَنْبِعَاءِ وَجْهِ اللَّهِ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ حَيْرٍ يُؤَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظَلَمُونَ﴾ (سورة البقرة: 272)، و-أيضاً- في قوله تبارك وتعالى: ﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى * الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى * وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى * الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى * وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَى * إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى * وَلَسَوْفَ يَرْضَى﴾ (سورة الليل: 15-21).

• تحقيق أفساط من السعادة المستطاعة التحقيق، في الظروف الدنيا للفرد والجماعة، والنجاة من الشقاء الذي يأتي عن طريق سوء الأخلاق (ص 77).

كما أن هذه الغاية تتضح -أيضاً- من خلال الآيات الكريمة الآتية: كما في قوله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ (سورة الانفطار: 13-14)، وقوله تعالى: ﴿فَأَخَذْتُمُ الرَّجْفَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ﴾ (سورة الأعراف: 78)، وقوله تعالى: ﴿لَا حَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (سورة النساء: 114).

(2) لمزيد من التفصيل حول مفهوم الأخلاق عند الفلاسفة يراجع:

- يالجن، مقداد. (1973). الاتجاه الأخلاقي في الإسلام، مصر: مكتبة الخانجي.
- حلمي، مصطفى. (1986). الأخلاق بين الفلاسفة وحكماء الإسلام، القاهرة: دار الثقافة العربية.

وفي ضوء هذه الغاية للأخلاق في الشريعة الإسلامية تبرز الأهمية العلمية للأخلاق من خلال ضبطها لسلوك الباحث العلمي، وتوجيهه نحو الخير والصلاح وتحقيق السعادة للفرد والمجتمع والبشرية جمعًا من خلال ما يقدمه من نتائج وتوصيات ومقترحات قائمة على الأمانة والصدق والصحة في المضمون، كما أنها تساعد الباحث العلمي على تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه ابتداءً باختيار موضع البحث وانتهاءً بتقديم النتائج وعرضها على الوجه الأكمل في جميع أبعادها وجوانبها.

المطلب الخامس: تربية وتنمية السلوك الأخلاقي في البحث العلمي:

كثيرًا ما يلاحظ أن هناك نوعًا من الخلط، وعدم التمييز بين مفهوم السلوك الإنساني ومفهوم الأخلاقي، كما تفسر مظاهر السلوك الإنساني على أنها سلوك أخلاقي وهذا غير صحيح، حيث إن السلوك الأخلاقي جزء من السلوك الإنساني فمفهوم السلوك الإنساني كما يعرفه الميداني (1407هـ) بأنه:

"عمل الإنسان الإرادي الذي يهدف إلى تحقيق مطالب جسدية، أو نفسية، أو فكرية، أو روحية، لصالح الفرد، أو لصالح الجماعة. وأي سلوك يهدف إلى تحقيق أي من هذه المطالب قد يكون سلوكًا خلقياً أو سلوكًا غير خلقي. على سبيل المثال الأكل بدافع الجوع يعتبر سلوكاً لا علاقة له بالأخلاق، ولكن شدة الشراهة في الأكل وما ينعكس عليه من مضار يعتبر سلوكاً أخلاقياً غير حسن..." (13/1).

ولذلك فإن السلوك الأخلاقي في ضوء هذا المفهوم يعد مظهرًا من مظاهر السلوك الإنساني، يتأثر بما يسود البيئة الاجتماعية من معتقدات، وأنظمة، وقيم، وتقاليد، وعادات، والمجتمعات البشرية تسعى دائمًا إلى تحقيق الفضيلة ومكارم الأخلاق؛ لتحقيق السعادة والأمن والاستقرار وذلك عن طريق ترسيخ وتهذيب الأخلاق، حيث يظهر ذلك واضحًا في المذهبية الإسلامية من خلال تركيز القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة على أهمية الأخلاق في حياة الفرد والمجتمع كما سبق الإشارة إلى ذلك، وفي مقابل ذلك تختلف وجهة نظر الفلاسفة والعلماء في الفلسفات الغربية حول (1) إمكانية تربية وتهذيب الأخلاق وتغييرها حيث يرى بعض من الفلاسفة أن الأخلاق لا يمكن تهذيبها أو تغييرها؛ لأن سوء الأخلاق من الأمور المتأصلة في نفس الإنسان، التي يولد بها، وعلى رأسهم هيربرت سبنسر (1820-1903) الذي يرى أن العلم ليس له دور في تغيير وتهذيب وإصلاح النفوس، موضحًا أن الكثير من المتعلمين والوعاظ يقولون ما لا يفعلون ويتحدثون بأفواههم ما ليس في قلوبهم، كما أن كثير من الجهال والأميين الذين لا يقرأون ولا يكتبون يتحلون بالأخلاق الرفيعة والاستقامة والشرف (زفروق، 1980، ص 21).

(1) سبق وأن أشير إلى المراجع التي يمكن الرجوع إليها حول تفاصيل هذا الموضوع.

أما الفلاسفة الذين يرون أن الأخلاق بالإمكان توجيهها وتهذيبها وتغييرها عن طريق العلم والمواظب فمنهم "سقراط" الذي يرى أن العلم هو الفضيلة وأن الجهل هو الرذيلة (زقزوق، المرجع السابق، ص 20)، في حين يرى الفلاسفة المسلمون ومنهم الإمام الغزالي (رحمه الله)، أن الفطرة البشرية الخالصة تصلح لكل شيء، وبأنها تميل إلى الخير أكثر من ميلها إلى الشر ويتضح ذلك بقوله: "إذا كانت النفس بالعادة تستلذ الباطل وتميل إليه والى القبائح، فكيف لا تستلذ الحق لو ردت إليه" (مبارك، د.ت، ص 115). وهذا ما ذهب إليه ابن مسكويه -أيضاً- في كتابه: "تهذيب الأخلاق"، حيث يقول:

"ولهذا اختلف القدماء في الخلق فقال بعضهم: الخلق خاص بالنفس غير الناطقة، وقال بعضهم، قد يكون للنفس الناطقة فيه حظ، ثم اختلف الناس أيضاً اختلافاً ثانياً: فقال بعضهم: من كان له خلق طبيعي لم ينتقل عنه، وقال آخرون: ليس شيء من الأخلاق طبيعياً للإنسان، ولا هو غير طبيعي له. وذلك أنا مطبوعون على قبوله وإنما ينتقل بالتأديب والمواظب، إما سريعاً، وإما بطيئاً، وهذا الرأي الأخير هو الذي نختاره لأننا نشاهده عياناً" (ص 32).

ومن هذا يتضح أن الأخلاق عند الكثيرين من العلماء والفلاسفة سلوك إنساني بالإمكان تغييره وتوجيهه الوجه الصحيحة والسليمة، وذلك عن طريق التربية السليمة القائمة على غرس القيم والمبادئ الأخلاقية التي تحقق مرضاة الله عز وجل أولاً، ثم تحقق السعادة الذاتية للإنسان.

وهنا يأتي دور التربية الإسلامية ممثلاً في مصدرها القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة في البناء الخلقى للفرد والجماعة في الإسلام، وتهذيب النفوس على الأخلاق الفاضلة ونبذ الرذيلة بشتى صورها وأنواعها، فالباحث المسلم مطالب بالتحلي بفضائل الأخلاق والبعد عن الرذيلة، ويتم البناء الخلقى لهذا الباحث العلمي المسلم عن طريق تهيئة البيئة العلمية المميزة والقائمة على الفضائل والقيم والمبادئ التي جاء بها الإسلام، وذلك من خلال التركيز على أهم الطرق التي تؤدي إلى اكتساب هذه القيم والمبادئ الأخلاقية الحميدة، وذلك من خلال الآتي:

1. التدريب العملي والرياضة النفسية والتفاعل المستمر مع هذه القيم والمبادئ بإخلاص، وصبر وتفاني في غرسها.
2. الحياة في بيئة صالحة يسودها النصيحة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفعل الخيرات.
3. القدوة الحسنة الصالحة المصلحة، من الأسرة والمعلمين والمشرفين والإداريين وجميع من أنيط به روح المسؤولية في بناء الأجيال وتربية الناشئة.

4. الضبط الاجتماعي من قبل المجتمع المسلم في غرس ومتابعة هذا السلوك الإنساني.
5. سلطان الدولة المسلمة ودورها في غرس هذه المبادئ والقيم الأخلاقية في أبناء المجتمع (الميداني، مرجع سابق، 1/196-310).
6. التعرف على القواعد الأخلاقية، وعلى أهمية الأخلاق الفاضلة، وعلى أهمية تحصيلها ووسائل التعرف عليها.
7. التعرض لتربية المربين، وقبول ما عندهم من الخير ومكارم الأخلاق.
8. اتخاذ أخ صالح متحل بالأخلاق الحميدة ينبهه على أخطائه في السلوك والخلق ويساعده على إصلاح نفسه (الرحيلي، 1996م، ص 26-27).
9. التفاعل والتكامل بين المؤسسات التربوية في غرس مفهوم هذه القيم الأخلاقية لدى الفرد، وعلى وجه الخصوص، ووسائل الإعلام بمختلف أنواعها المرئية والمسموعة والمقروءة، حيث عليها مسؤولية أخلاقية في غرس مفهوم القيم وكيفية التفاعل معها وترجمتها في الواقع المعاش من خلال تقديمها البرامج الهادفة حول هذه القيم.

وخالص القول: إن تخلق الباحث العلمي بأخلاق القرآن الكريم والسنة النبوية المطهر هي السبل الكفيلة بإخراج باحث متميز يفني بشروط البحث العلمي، وفي هذا يقول ابن حزم (1985): "من جهل معرفة الفضائل، فليعتمد على ما أمره الله ورسوله ﷺ، فإنه يحتوي على جميع الفضائل" (ص 79).



مظاهر المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي

قد يكون من الأهمية بمكان أن نعرف أن البحث العلمي يجب أن ينظر إليه على أنه سلوك إنساني قبل النظر إلى الجوانب الأخرى له، ولكن هذا السلوك الإنساني يجب أن يكون منتظماً، وذا أهداف محددة، وهو بذلك يتأثر بالعقيدة والقيم الأخلاقية وبالعادة والتقاليد والثقافة عمومًا السائدة في المجتمع الذي ينتمي إليه، وهذا التأثير قد يكون سلبيًا، أو إيجابيًا على البحث العلمي. وهذا ما ذهب إليه حمدان (1409هـ) عند تناوله التعريف للبحث العلمي كنظام بقوله:

"البحث العلمي أو البحث بالطريقة العلمية هو سلوك إنساني منظم بهدف استقصاء صحة معلومة أو حادثة هامة، أو توضيح موقف أو ظاهرة راهنة، أو (التفتيش) عن حل ناجح لمشكلة أكاديمية متخصصة، أو سلوكية اجتماعية تم الفرد والمجتمع، والبحث العلمي، في كل هذه الأحوال هو أداة لنمو الإدراك وكشف غموض المستقبل وتطوير الفرد والمجتمع لغاياتها المجدية المنشودة" (ص 16).

وإذا كانت هذه الظاهرة للبحث العلمي نظرة صائبة ومعقولة فإن سلوكيات البحث العلمي في العالم عموماً، وعالمنا العربي خصوصاً قد شابها العوائق والسلبيات، الأمر الذي أدى ببعض الباحثين إلى القول بأن هذه الممارسات غير الأخلاقية ليست مجرد فرضيات أو مقولات يمكن أن يطلقها من يشاء فيمن يشاء؛ بل هي واقع قد يحس به الكثير من الباحثين وينزعج منه البعض الآخر، حتى أصبحت تلك الممارسات والسلوكيات غير الأخلاقية في البحث العلمي تشكل أزمة ازدادت حدتها في الآونة الأخيرة.

وهو الأمر الذي يؤكد هاشم (1414هـ) بقوله: "ولسنا نصادر على المطلوب فنقول أن هناك أزمة في الدراسات العليا التربوية (أو غيرها من التخصصات)، قبل أن نسوق الأدلة والبراهين، ذلك أن الإحساس بهذه الأزمة عام وشامل وتلوكه الألسن والأفواه، ومن ثم فهي ليست فرضاً نسعى إلى تحقيقه وإنما هي واقع نطلق منه بحثاً عن أعراضه" (ص180)، ومن أهم مظاهر هذه المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي الآتي:

المطلب الأول: انتهاك الأمانة العلمية:

يعد موضوع الأمانة العلمية من الأمور الأكثر حيوية وأهمية في البحث العلمي، بل هي جوهره الأخلاقي، لذا فقد كثر الحديث عنها من قبل الكتّاب والباحثين والمفكرين والتربويين، كل في مجال تخصصه، ومع هذا فإن القليل منهم من تطرق إلى بعض السلبيات التي تواجه الأمانة العلمية وواقعها في البحث العلمي في الوطن العربي، حيث أن موضوع الأمانة العلمية ليس مجرد صفة أخلاقية فقط يجب على الباحث العلمي الالتزام بها، بل هي معيار ومؤشر يقاس ويحكم من خلاله على شخصية الباحث أو العالم إيجاباً أو سلباً، أصالة وإبداعاً، فكراً وسلوكاً.

إن قضية الأمانة العلمية في واقع الأمر قضية قديمة وجديدة في آن واحد فالفكر العلمي وتراثه المعرفي القديم والحديث قد أبرز بعضاً من المظاهر والإشكاليات المتعلقة بها ومن ذلك السرقات العلمية والانتحال لحقوق الغير في المؤلفات وخلافه، إلا أن العصر الحديث ونظراً للتقدم والتطور الذي يشهده مجال المعلومات والتقنية والاتصالات، فقد أصبح موضوع انتهاك الأمانة العلمية قضية في منتهى الخطورة، نظراً لصعوبة كشف من يرتكبها في ضوء هذه التقنية المعلوماتية والخدمات المعرفية في المجال العلمي، فالحاسب الآلي وآلات النسخ والتصوير ومكاتب الخدمات الطلابية ومكاتب الخدمات البحثية المنتشرة هنا وهناك (القرني، 1997م، ص92-93)، بالإضافة إلى ما تقدمه شبكة الإنترنت من معلومات وخدمات علمية في مختلف فروع المعرفة كل ذلك يؤدي بالضرورة إلى تعقد المشكلة وزيادة أخطارها على البحث العلمي والمشتغلين فيه.

ولكن وقبل الشروع في تفصيل أبعاد وجوانب قضية انتهاك الأمانة العلمية في البحث العلمي يجب الإشارة إلى ضرورة بيان وإيضاح مفهوم الأمانة العلمية في البحث العلمي وذلك كي يسهل دراسة ومناقشة الجوانب والأبعاد المتعلقة بانتهاك الأمانة العلمية، وذلك على النحو التالي:

1.1. المقصود بالأمانة العلمية في البحث العلمي:

الأمانة ضد الخيانة "وحقيقتها أن يغض الإنسان عن أخذ ما ليس له بحق، وإن تهيأت له الظروف وبعد عن موضع الشبهة ولم يكن عرضة للإدانة، أو تأدية ما عليه من حقوق الناس وإن استطاع أن ينكرها دون أن يجد من يعرضه للمساءلة" (محمود، 1415هـ، ص212)، إنها بوجه عام تعد فضيلة إنسانية تؤدي بوازع أخلاقي وضمير من صاحبها لا بتأثير الخوف من الجزاء الذي قد تفرضه السلطات، فالأمانة تعد بمثابة المؤشر على رسوخ القيم الأخلاقية في المجتمع.

وفي مجال البحث العلمي تحمل الأمانة المعنى نفسه، بيد أنها تترجم للحفاظ على حقوق الباحثين السابقين، من خلال التزام الباحث بأن ينسب الفضل والحق إلى أهله، وذلك بالإشارة إلى كل مصدر أو مرجع تم الاقتباس منه لمعلومة أو معلومات أو فكرة، وذلك وفق أصول وقواعد التوثيق المتعارف عليها في البحث العلمي في بحثه، أو دراسته وفق أصول وقواعد التوثيق المتعارف عليها في البحث العلمي (خضر، 1992، ص20).

كما أن الأمانة العلمية بهذا المعنى وبهذا المفهوم لا تقتصر على التوثيق للنص المنقول حرفياً فقط بل تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك وهو توثيق الفكرة التي تم نقلها، أو المضمون الذي فهمه من أي مرجع، أو مصدر فيشير -أيضاً- إلى مواضعها في المرجع، أو المصدر وفق التوثيق المتعارف عليه في البحث العلمي الخاص بذلك، فمثلاً في حالة النقل حرفياً يوضع بين علامتي تنصيص "... وإن كان النقل فكرة توضع كلمة "أنظر" كتاب كذا صفحة كذا، أو لمزيد من التفصيل عن.. راجع كتاب كذا (صابر، 1418هـ، ص148).

كما أن مفهوم الأمانة العلمية في البحث العلمي لا يقتصر عند التوثيق في الاقتباسات بأنواعها (نقل حرفي، فكرة، مضمون) وهي التزامات تقع على عاتق الباحث العلمي، أو الكاتب عند التأليف بل أن هذا المفهوم يتعداها إلى وجوب التمسك بجميع أخلاقيات البحث العلمي (2)، خاصة من جانب

(2) سيتم مناقشة هذه الأخلاقيات في الفصل الرابع عند الحديث عن ضوابط البحث العلمي في المذهبية الإسلامية.

الأكاديميين الذين يسهمون في تربية أجيال من الباحثين المبتدئين، وفي الإشراف على بحوث الدرجات العلمية، وفي مناقشة هذه البحوث (خضر، مرجع سابق، ص 21).

2.1. واقع الأمانة العلمية في البحث العلمي:

إن البحث العلمي سواء في الدول المتقدمة، أو في العالم العربي يعاني من مجموعة الانتهاكات والتجاوزات العلمية، إلا أن مساحة هذه الانتهاكات والتجاوزات تتفاقم وتتضاعف في عالمنا العربي، فالسراقات العلمية قد أصبحت ظاهرة واسعة الانتشار "مما حدا بدول كثيرة إلى سن قوانين تحرم تداولها وتجرم مستخدميها ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال قامت الجهات الحكومية فيها بإصدار و سن قوانين وتشريعات تمنع تداول السرقات الأكاديمية، التي تعرف ب (prohibited (It is Under Federal and State law)، بل وتعاقب من يمارسها لكونه ارتكب جرماً يستحق العقوبة عليه (Subject to criminal penal ting) (القربي، مرجع سابق، ص 94-95).

وهذا ما يؤكد دسوقي (1416هـ) بقوله: "إن السكوت على هذا النوع الفاضح من الجرائم يعد تمكيناً للفوضى في المجتمع... وأتساع رقعة الفساد وامتداد أصابعه الخبيثة إلى مواقع كنا نعدّها ممنوعاً من أن يتسلل إليها ويعبث بها" (ص 748)، وهذه الانتهاكات غير الأخلاقية للأمانة العلمية في البحث العلمي في الوطن العربي خصوصاً تعد جوهر المشكلة الأخلاقية التي يناقشها هذا البحث وهي أساس أزمة البحث العلمي؛ وهو ما يشير إليه حمدان (1419هـ) بقوله: "أما فساد أخلاقيات الباحث وعدم أمانته في أداء البحث وتحليل وتفسير نتائجه، وتبنيه المناورة خلال ذلك للحصول على ما يريد أصلاً (بالتغاضي عما تفرزه فعلاً عينات وإجراءات البحث) فتشكل في رأينا أخطر التهديدات التي تواجه البحث العلمي على الإطلاق" (ص 28).

3.1. صور وطرق انتهاك الأمانة العلمية في البحث العلمي:

إن ظاهرة أو قضية انتهاك الأمانة العلمية في البحث العلمي تعد علمية الانتشار وهي جوهر أزمة البحث العلمي كما سبق الإشارة إلى ذلك، وذلك نظراً لتعدد صور وطرق هذا الانتهاك، ولذلك نرى أن بعض الدراسات التي تدور حول هذه القضية هي في الأصل نابعة من المجتمع الغربي الذي أولى هذه القضية جل الاهتمام كما أشار إلى ذلك القربي (مرجع سابق) في دراسته التي تناولت "طرق انتهاك الأمانة العلمية" ⁽¹⁾، والتي أجراها في جامعة الملك سعود بالرياض، حيث أورد الباحث في هذه الدراسة عند حديثه عن الدراسات السابقة بعض الدراسات الغربية فيما عدا دراسة واحدة في المجتمع

(1) لمزيد من التفصيل حول هذه الدراسة ونتائجها يراجع الفصل الأول "التمهيدي" تحت عنوان: الدراسات السابقة.

العربي رغ كثرة انتشار السرقات الأكاديمية والممارسات غير الأخلاقية في مجال البحث العلمي في الوطن العربي، وهذا ما جعل كثير من مؤسسات التعليم والبحث العلمي تلجأ إلى سن قوانين تجرم استخدامها، وتجرم مستخدميها، كما ابتكرت برامج ومشاريع تعزز قيم الأمانة العلمية الأكاديمية، التي من أهمها ميثاق الشرف الأكاديمي، وأخلاقيات مهنة التعليم، وغيرها من المدونات الأخلاقية، التي تحوي قواعد أخلاقية تلزم أعضاء هيئة التدريس والطلبة بحماية الأمانة الأكاديمية، وعدم انتهاكها وتبليغ الجهات المسؤولة عن انتهاكها، وأن يتعهد الطرفان عند التحاقهم بالمؤسسة الأكاديمية بفهم هذا النظام والموافقة على امتثاله.

وإذا نظرنا إلى انتهاك الأمانة العلمية في البحث العلمي في الوطن العربي على وجه الخصوص نجد أن لها صوراً وطرقاً متعددة، من أبرزها تلك التي لخصها القرني (مرجع سابق) بالآتي:

1. انتحال جزء من بحث أو كامله من شخص آخر ونسبته إلى نفسه.
2. نقل معلومات من مراجع دون توثيقها.
3. شراء بحث مكتوب أو تزوير وثيقة رسمية لغرض الاستفادة من ذلك في الترقية.
4. استغلال بعض المرؤوسين لكتابة عمل أكاديمي ونسبته لنفسه.
5. استئجار مترجم لترجمة عمل أكاديمي، أو لكتابة بحث ونسبته لنفسه (ص104).

لقد أشير سابقاً إلى أن قضية انتهاك الأمانة العلمية في البحث العلمي ليس مجرد فرض يلزم إثبات صحته من بطلانه؛ بل إن القضية تزداد شراسة يوماً بعد يوم، وذلك يتضح من خلال تلك الصور وفضائح السرقات، ودعاوى التأديب والقضاء، التي لا تخلو منها صحيفة يومية أو مجلة أسبوعية؛ بل إن كتباً بأكملها أحياناً تنشر حول "الفساد الجامعي" عمومًا (دسوقي، 1995، ص748)، والتي تشكل -أيضاً- صوراً واقعية لانتهاك الأمانة العلمية في البحث العلمي، فالسرقات العلمية للمؤلفات والكتب الدراسية، وتزيف البحوث في رسائل الماجستير والدكتوراه، وغير ذلك، أصبحت مصدر قلق لكل الباحثين الجادين في الساحة العلمية.

وتأكيداً لهذا الواقع نذكر بعضاً من صور انتهاك الأمانة العلمية في البحث العلمي في الوطن العربي التي تطالعنا بها الصحف اليومية والأسبوعية والكتب -أيضاً-، فعلي سبيل المثال:

نذكر ما أوردته مجلة "المصور" تحت عنوان "لصوص بدرجة دكتوراه"، حيث أشارت المجلة إلى أن جميع صور السطو والانتحال لحقوق الآخرين العلمية، التي هي أمام المحاكم كلها تمت باسم الاقتباس، وأن هذه القضايا ليست سبعين قضية فقط كما نشر في الصحف؛ بل ثلاث مائة، أو أربع مائة من هذا النوع لدى المحاكم.

وقد تطرقت صحيفة "الأهرام" لهذه القضية تحت عنوان "الأمانة العلمية لأستاذ الجامعة من يحميها الصحافة أم الجامعة أم القراء"، وذلك للبحث عن مخرج بتفكير عال مسموع من الجميع، حيث يقال: "أن المجتمع الذي يفرز هذا النمط من الأساتذة الجامعيين دون أن يحاسبهم أحد على ما اقترفوا في حق الله والعلم والوطن والأبناء الطالعين من رحم الحاضر لفضاءات المستقبل هو مجتمع في حالة جريمة" (دسوقي، مرجع سابق، ص: 748).

وتحت عنوان بارز بجريدة "الوفد" في تاريخ 1994/10/13م "بقع سوداء في ثوب الحرم الجامعي" تنشر وقائع عديدة تسيء لسمعة الجامعة وتشوه مكانة أساتذتها – أستاذ يشتري المتعة برسالة ماجستير وآخر يبيع النجاح في الامتحانات بمائة جنية (دسوقي المرجع السابق، ص 749).

وفي جريدة "الرياض" نشرت مقالاً، بعنوان "انتهاك للأمانة العلمية": أكاديمي يسرق أبا ذؤيب الهذلي ويبحث عن الترقية إلى أستاذ مشارك من رسالة ماجستير، والمهزلة الكبرى أن الأستاذ الجامعي ينقل كلمة كلمة مع الفواصل والنقاط وبأمانة دون الإشارة؛ فيلبي متى يسكت عن هذه المهازل؟ ولا تتحرك الجامعات لوضع الحد الصارم لها؟ (الرياض، ع 10364، ص 12) نقلاً عن (القرني، مرجع سابق، ص 95)

بالإضافة إلى تلك الصور الواقعية من هذا الفساد الجامعي (انتهاك الأمانة العلمية)، التي أوردتها هاشم (1414هـ) في كتابه "صور من الفساد الجامعي"، والتي نذكر منها الصور الآتية:

تحت عنوان "الأستاذ سرق التلميذ": يذكر قضية طالب في الدراسات العليا، كلية السياسة والاقتصاد بجامعة القاهرة، حيث حصل على درجة الماجستير بعد سبع سنوات قضائها في حصوله على هذه الدرجة، وإذا به يفاجأ بإحدى الجرائد اليومية واسعة الانتشار في مصر تنشر مقالات موقعه باسم أحد أساتذته في الكلية "مسروقة بالكامل" من رسالته للماجستير...!!؛ بل والأدهى من ذلك أن طالب الدراسات العليا قد علم أن الأستاذ الدكتور (...). هذا ينوي إصدار كتاب يتضمن رسالة الماجستير بالكامل، وينوي -أيضاً- أن يقرر هذا على طلبة الكلية...!! (ص 75-76)، ثم يواصل الطالب مراراً تقديم الشكاوى إلى الجامعة، ولكن دون جدوى؛ بل وأصبح الكتاب مقرراً على طلبة هذه الكلية تحت عنوان آخر (بغية الصراع العربي الإسرائيلي).

ومن صور هذا الفساد -أيضاً- ما أشار إليه حازم بعنوان "سرقات علمية - الحيل والتحايل"، حيث يذكر المؤلف وقائع تعد صوراً قائمة ومخجلة للغاية لواقع الأمانة العلمية في الجامعات ومراكز

البحث العلمي في الوطن العربي خصوصاً، حيث يقول: "أستطيع أن أقر على ذمتي أن سطو البعض على مؤلفات الغير في جامعاتنا ظاهرة قد تفتشت خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة...، ثم يروي بعض نماذج من السرقات العلمية يضيق المكان هنا لسردها (1).

وقد يضيق صدر الباحث إذا سرد ما يجري في أروقة الجامعات ومجالسها من شكاوى وقضايا حول الانتهاكات للأمانة العلمية بشتى الطرق والوسائل والأساليب السابقة الذكر التي تم الكشف عنها، والتي مازالت تنتظر من يكشف عنها ويرصدها ويعريها.

المطلب الثاني: الإخلال بالمسؤولية الأخلاقية للبحث العلمي:

ويقصد بالمسؤولية الأخلاقية في البحث العلمي -سبق إيضاح ذلك- أنها قدرة الباحث العلمي على تحمل نتائج وتبعات بحثه بحيث يعود على الفرد والمجتمع بالخير والصلاح وتجنبه مواطن الخطر والفساد والدمار، كما وأن هذه المسؤولية الأخلاقية في البحث العلمي هي في الأصل نابعة من المسؤولية الأخلاقية التي حددها الإسلام على وجه الخصوص والتي تعني في مضمونها "التزام الفرد بمجموعة المبادئ والقواعد المنظمة للسلوك الإنساني التي يحددها الوحي لتنظيم حياة البشر وتحديد علاقاتهم بعضهم ببعض وتحميله نتائج أفعاله وسلوكه في ضوء ما يتاح من حرية وبمقدار ما يتمتع بها من أهلية" (الموجان، 1411هـ، ص13)، ومن هذا التعريف والمفهوم المشار إليه سابقاً يتضح أن المسؤولية الأخلاقية في البحث العلمي تقوم على معادلة ذات طرفين:

- **الطرف الأول منها:** الالتزام من قبل الباحث بالقواعد والأخلاقيات الإسلامية التي حددها الإسلام في مجال علمه وحياته عمومًا.
- **أما الطرف الثاني منها:** فهو القدرة على تحمل نتائج وتبعات العمل أو البحث، وهذه المعادلة أو التفاعل لا تتم بالشكل الصحيح إلا إذا توافر العامل المساعد، أو المناخ المناسب وهو توفر عنصرى الحرية والأهلية أو المقدره والإرادة.

ولذلك فإن تحقيق المسؤولية الأخلاقية في البحث العلمي خصوصاً، والحياة العامة عمومًا متوقف أصلاً على مدى توفر عنصرى الحرية والإرادة، أو الأهلية لدى الفرد، أو الباحث، وبقدر ما يوفر له من تلك العناصر بقدر ما يكون التزامه بالمسؤولية الأخلاقية وتحمله النتائج وتبعات عمله وفق الشروط التي حددها الإسلام لهذه المسؤولية الأخلاقية.

(1) لمزيد من التفصيل حول هذا الفساد الجامعي يراجع: هاشم، حازم. (1414هـ). صور من الفساد الجامعي، القاهرة: دار الشروق.

1.2. شروط المسؤولية الأخلاقية في البحث العلمي:

لقد أورد الموجان (المرجع السابق)، في شروط المسؤولية الأخلاقية للفرد المسلم تتطابق مع شروط المسؤولية الأخلاقية في البحث العلمي، التي من أهمها:

أ- أنها فردية وجماعية في آن واحد، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (سورة النساء: 111)، وقوله تعالى: ﴿لَعَنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ (سورة المائدة: 78).

ب- العلم بالحكم الشرعي، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿مَنْ اهْتَدَى فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (سورة الإسراء: 15).

ج- القصد الحسن والإرادة في العمل، وذلك مصداقاً لقول النبي ﷺ: ((إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها، أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه)) (البخاري، مرجع سابق، حديث رقم 1).

د- الحرية: وهي فطرة الله التي فطر الناس عليها، فالله عَزَّ وَجَلَّ سبحانه ترك الحرية للإنسان لأن يفعل الخير، أو الشر مع إعطائه القدرة على فعل هذا أو ذاك (ص 91، بتصرف).

وفي ضوء ما سبق بيانه، يمكن القول: إن مظاهر الإخلال بالمسؤولية الأخلاقية في البحث العلمي يمكن استنتاجها من خلال مقارنة مفهوم المسؤولية الأخلاقية، وشروطها، وأركانها السابقة الذكر، بما هي عليه في واقع البحث العلمي في الوطن العربي خصوصاً في زمننا المعاصر.

2.2. مظاهر وصور الإخلال بالمسؤولية الأخلاقية في البحث العلمي:

هناك العديد من المظاهر والصور التي تعبر عن مضمون، ومفهوم الإخلال بالمسؤولية الأخلاقية في البحث العلمي، والتي يمكن إيجازها بالآتي:

أولاً: النفاق والتملق:

حيث يسود يسود العلاقات بين طلبة العلم وعلى وجه الخصوص الدراسات العليا، وبين أساتذتهم من مشرفين وإداريين وفنيين، وهذا كله ناتج عن شعور الطلاب بالخوف والضغط والتسلط والاستعلاء من قبل الأساتذة والقائمين على هذه الجامعات ومراكز البحوث، كما أن انخفاض مستوى الحرية الأكاديمية والحوار الفكري قد يكون من أهم العوامل المؤدية إلى النفاق والتملق على حساب المسؤولية الأخلاقية، التي يجب على الباحث العلمي التمسك والالتزام بها وتحمل تبعاتها، الأمر الذي ينعكس سلباً على البحث العلمي ونتائجه (عبد الموجود، 1994م، ص: 262).

ثانيًا: البحث في موضوعات فوق قدرات وإمكانات الباحث نفسه:

فالقدرات والإمكانات التي يجب توافرها في البحث العلمي لا تقتصر على الإمكانيات المادية فقط؛ بل تشمل كذلك القدرات العقلية والجسمية، والاستعداد النفسي، و-أيضًا- الخبرات والمهارات البحثية في جمع العينات، وإجراء الخطوات، ومناقشتها بالطريقة العلمية الموضوعية، وإصدار النتائج في ضوء تلك المسؤولية الأخلاقية، التي التزم بها وتعهد بتحملها.

وقبل ذلك كله فإن الباحث العلمي يجب أن تكون لديه معرفة بأولويات البحث العلمي في مجال تخصصه من قضايا ومشكلات يرغب في حلها، ومناقشتها، التي في الغالب هي حاجات ومشكلات المجتمع، ولكن للأسف هذا غير متوافر في واقع البحث العلمي في عالمنا العربي، فالباحث العلمي يذهب إلى البحث عن موضوعات وعناوين ضخمة وبارزة ذات طابع وزخم إعلامي فقط دون الاحتكام والتركيز على ما يحمله هذا البحث من نتائج وتوصيات، أو تطبيقات عملية تخدم المجتمع والأمة، وهذا ما يجعل الجامعات ومراكز البحث تسير في اتجاه، والمجتمع ومشكلاته يسير في اتجاه آخر، الأمر الذي أدى إلى التقليل من دور الجامعات، ومراكز البحوث في خدمة المجتمع وحل مشكلاته، -وأيضًا- ما أشار إليه **حجازي (1993)**، في بحثه عن السلبيات التي تواجه البحث الاجتماعي التي من أهمها "دخول كثير ممن لا يتوافر فيهم الحد الكافي من الاستعداد والإعداد للبحث الاجتماعي، أو من يسميهم البعض الأدياء في مجال ممارسته وتحملهم مسؤوليات أساسية فيه" (ص78).

ثالثًا: الجهل بطبيعة الدراسات العليا وأهداف البحث العلمي:

حيث إن بعض هؤلاء باحثين أيًا كان مركزهم وأحوالهم الاجتماعية يقع تركيزهم على التحصيل بقصد الحصول على الشهادة "ماجستير أو دكتوراه" أو الترقية إلى درجة علمية أخرى، أو الحصول على فرص عمل، بدلاً من التركيز على أهمية البحث العلمي كأداة للتنمية وبناء المجتمع على وجه العموم، من خلال ما تقدمه هذه الرسائل والبحوث من نتائج وتطبيقات عملية.

وهو الأمر الذي جعل بعض الباحثين أن يثيروا التساؤلات عن أهمية، ونوعية هذه الشهادات المتحصل عليها من قبل بعض الباحثين، والدارسين في مجال البحث العلمي، ومن هؤلاء **عبد الموجود (مرجع سابق)** بقوله: "وكثير من الرسائل التي يعدها الطلاب للحصول على درجات الماجستير والدكتوراه لا تستحق أن تسمى "بحوثًا" لأنها مجرد سرد لأفكار الآخرين دون تمحيص، أو تحليل، وكثير ما يكتب بلغة غامضة تجعل الاستفادة منها صعبة إن لم تكن مستحيلة" (ص239).

إن هذه المظاهر قد يكون سببها غياب المعايير العلمية في اختيار طلبة الدراسات العليا والعاملين أو المشتغلين في البحث العلمي، ومما يؤكد هذه الحقيقة ما أشار إليه **طناش (1995)** ⁽¹⁾ في دراسته حول أهداف البحث العلمي في الجامعة الأردنية إذ يشير إلى أن أهم أهداف البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية هو: الترقية الأكاديمية في المقام الأول بنسبة (79.2%) من عدد المفحوصين في الدراسة ولذلك يمكن القول بأن المسؤولية الأخلاقية الأصيلة تحتم على الباحث العلمي أن يعرف وأن يكون على دراية بطبيعة الدراسات العليا وما هو الهدف منها قبل الخوض فيها والانتساب إلى عشيرة الباحثين والعلماء في مجال البحث العلمي (ص71).

رابعاً: التقصير في إكمال الحقائق والأفكار المنشورة في البحث:

حيث يلاحظ في معظم الأحيان أن بعضاً من الباحثين يقدم على تقديم أبحاثهم دون استكمال للحقائق، أو الأفكار الواردة في موضوع الدراسة، وهذا قد يكون عمداً من الباحث لإخفاء بعض الحقائق والأفكار، التي قد لا تناسب اتجاهه، أو فكره، أو أنها كانت مخالفة لما كان يتوقع وما هو في ذهنه من أفكار مسبقة، كما قد يكون ذلك نتيجة العجلة، أو السرعة التي أصبحت سمة لكثير من الباحثين في هذا الوقت (زيادة، 1996، ص44)، حيث يعد إخلالاً بالمسؤولية الأخلاقية، التي تعهد الباحث على تحملها وتحمل تبعاتها، حيث إنه مطالب بإكمال الحقائق والأفكار كاملة دون نقصان، مهما كانت مخالفة لاتجاهه، أو فكره كما عليه السرعة في نشرها وإبلاغها للآخرين للاستفادة منها وعدم كتمانها (ديكنسون، مرجع سابق، ص178).

خامساً: عدم الاهتمام بنتائج أبحاثهم وتطبيقاتها العملية:

حيث إن معظم الباحثين لا يهتم بمدى أهمية نتائج أبحاثهم، وآثارها في المجتمع، وما قد يترتب على هذه النتائج من سلبيات، أو مخاطر قد تضر بأفراد المجتمع، كما يحدث من نتائج سلبية، وغير أخلاقية في الأبحاث التطبيقية في المجتمعات الغربية، مثل: من أسلحة الدمار الشامل الكيميائية والبيولوجية منها، أو الاستنساخ والهندسة الوراثية، هذا وإن كان مستوى البحث العلمي في الوطن العربي لم يصل إلى هذه الدرجة من الخطورة، إلا أن بعض الشواهد في بعض الدول العربية والإسلامية لتؤكد بدء حدوث وظهور مثل هذه الآثار السلبية التي تفرزها مراكز الأبحاث العلمية فيها مثل: محاولة بعض هذه الدول لامتلاك أسلحة نووية، أو جراثومية أو كيميائية.

(1) لمزيد من التفصيل حول طبيعة ونتائج هذه الدراسة يراجع: طناش، سلامة. (1995). البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الأردنية، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد (11)، العدد (4)، جامعة اليرموك، الأردن.

وأن آثار البحوث الأساسية في الوطن العربي يلاحظ فيها أن أصحابها لم يعطوا نتائج أبحاثهم أي اهتمام، وأن طلبة الدراسات العليا على وجه الخصوص والذين يريدون الحصول على ترقية، أو شهادة علمية يلاحظ فيهم القصور، وعدم الاهتمام والسؤال عن مدى تطبيق توصياتهم ونتائج أبحاثهم في مجتمعاتهم - وحتى وإن كان على مستوى بيئتهم الجامعية-، فكل ما يهمهم هو قبول أبحاثهم وحصولهم على الشهادة أو الدرجة، أو الترقية العلمية، أو فرصة عمل كما سبق الإشارة إلى ذلك، متنصلين عن المسؤولية الأخلاقية في كونهم مواطنين، أو أفرادًا في المجتمع ينظر إليهم بعين الأمل والحاجة إلى أفكارهم ونتائج أبحاثهم في حل مشاكل مجتمعاتهم وكقدوة حسنة لبناء الناشئة.

سادسًا: شيوع ظاهرة التسبب في البحث العلمي:

حيث إن التسامح في المحاسبة وعدم معاقبة فيمن يثبت تقصيره في أدائه في البحث العلمي، فمبدأ المحاسبة والمتابعة والرقابة من قبل المسؤولين في مجال البحث العلمي تكاد تنعدم (حجازي، مرجع سابق، ص78)، الأمر الذي أدى إلى أن أصبحت التوصيات والمجاملات، وجبر الخواطر في مجال البحث العلمي سمة لبعض العلاقات بين الباحثين والمشرفين والإداريين والفنيين في أقسام وكليات بعض - إن لم نقول معظم - الجامعات ومراكز البحوث العلمية على حساب المسؤولية الأخلاقية التي تعاهدوا على حملها، من مراقبة ومتابعة لسير البحوث العلمية والقائمين عليها والتقييم والتوجيه المستمر لها ومدى تحقيق أهدافها، وما هي المشكلات التي تواجه البحث والباحثين في هذه الجامعات والمراكز العلمية.

سابعًا: إخضاع الخبرة في البحث العلمي لقوانين السوق:

حيث أصبحت الخبرة العلمية خاضعة للعرض والطلب، والربح والخسارة، بعد أن كانت هذه الخبرة بمثابة طاقة وطنية أو قومية يجري التعامل معها من منظور المصلحة العامة، وهذا الاتجاه وهذا التردّي هو حال معظم الجامعات ومراكز البحوث ومكاتب الخبرة في الوطن العربي (حجازي، مرجع سابق، ص79)، فكثير من البحوث والدراسات قد تجرّ لغرض الربح والتجارة، لا لغرض حل مشكلة أو قضية يعاني منها المجتمع. وليس مبالغة إذا قيل إن بعض الباحثين والدارسين يتم التحديد، والتعاقد مع دور النشر ومكاتب الطباعة ومكتبات التوزيع لبحثه قبل الانتهاء من إنجاز البحث، أو إخراجه إلى حيز الوجود أو التحكيم.

المطلب الثالث: الإخلال بضوابط وأصول البحث العلمي:

قد يكون من الضرورة بمكان وقبل أن يتم مناقشة مظاهر الإخلال بضوابط وأصول البحث العلمي في الوطن العربي، لابد من وقفة سريعة على مفهوم ومضامين قواعد وأصول البحث العلمي المعتمدة وذلك على النحو الآتي:

1.3. مفهوم ومضمون قواعد وأصول البحث العلمي:

من المعلوم أن هناك قواعد وأصول يجب إتباعها عند تناول أي دراسة أو بحث، وهو ما يعرف "خطة البحث العلمي"، التي تبدأ أولاً باختيار موضوع أو مشكلة البحث، أو الدراسة، وصياغة مقدمة البحث، ومروراً بتحديد موضوع البحث وصياغة تساؤلاته ثم تحديد أهمية أهداف من البحث، ثم وضع الفروض العلمية الملائمة لحل مشكلة البحث إن لزم الأمر، واختيار المنهج المناسب له، وغير ذلك مما هو معلوم ومؤكّد في خطة إعداد البحوث العلمية المعتمدة.

بالإضافة إلى أن هناك قواعد وضوابط علمية للبحث العلمي يجب مراعاتها وعدم الإخلال بها حتى تكون نتائج البحث سليمة وخالية من الأخطاء وهي متصلة بالحالة الفكرية والنفسية للباحث العلمي⁽¹⁾، حيث إن البحث العملي في جوهره عملية خلق وإبداع وأضافه جديد، ولن يكون ذلك إلا من خلال تلك المواهب لدى الباحث الجيد الملتزم بجميع شروط وقواعد أصول البحث العلمي؛ ولذلك فقد حدد العلماء مظاهر وجود الموهبة عند طلاب الدراسات العليا بالآتي:

1. قدرة الطالب (الباحث) على اختيار موضوع البحث من خلال قراءته.
2. قدرته على وضع تخطيط مبدئي للموضوع الذي اختاره.
3. قدرته على نقد الأفكار والبرهنة على فكرته.
4. قدرته على المناقشة والفهم وتوجيه الأنظار إلى أفكار جديدة من خلال المناقشات (شليبي، 1983، ص 19).

ويمكن تلخيص الطريقة العلمية في البحث وخطواته المنتظمة، وصياغته العلمية النهائية في مجال العلوم الاجتماعية وغيرها من فروع المعرفة، كما أوردها شبور (1400هـ) نقلاً عن خضر، (مرجع سابق) على النحو الآتي:

أولاً: خلفية شاملة بموضوع الدراسة:

وتتضمن الفقرات الآتية:

1. مقدمة، وتتضمن التسلسل التاريخي والحضاري للمشكلة إن أمكن.
2. النقاط الرئيسية والفرعية للمشكلة.

3. الإطار البحثي.
4. أهداف "البحث الرئيسة والفرعية".
5. الفروض العلمية، التي يحاول الباحث أن يتحقق من صدقها ليتخذها سبيلاً إلى فهم جوانب المشكلة وتفسيرها.
6. أهمية الدراسة من الناحيتين العلمية والعملية.
7. تعاريف المصطلحات والمفاهيم.
8. الصعوبات التي صادفت الباحث حتى يمكن تفاديها بالنسبة للباحثين الذين يواصلون أبحاثهم مستقبلاً في نفس المجال⁽¹⁾.

ثانياً: مراجعة التراث العلمي:

أو ما يعرف بالقراءة والاطلاع على جميع ما كتب عن موضوع البحث في المراجع والكتب والمصادر حول المشكلة وأبعادها.

ثالثاً: استراتيجيات البحث:

وتشمل هذه الاستراتيجية البحثية الآتي:

1. اختيار عينة البحث إذا تطلب المنهج ذلك وطبيعة موضوع البحث.
2. اختيار أداة أو أدوات جمع المعلومات.
3. جمع المعلومات.
4. معالجة المعلومات.

رابعاً: التحليل الوصفي للإحصائيات إن وجدت:

وذلك من خلال القيام بعمل التحليلات الإحصائية المطلوبة في موضوع (مشكلة) البحث باستخدام الأساليب الرياضية التقليدية، أو استخدام برنامج المعالجة الإحصائية الآلي (SPSS).

خامساً: اختبار الفروض العلمية والتحقق من مدى صدقها وصلاحياتها:

وهذا بالطبع في حالة ما إذا كانت طبيعة موضوع (مشكلة) البحث تحتاج إلى صياغة فروض علمية، باعتبارها حلول تخمينية ذكية لمشكلة البحث، وبالتالي العمل على اختبارها والتحقق من صحتها.

سادساً: ملخص النتائج والتوصيات:

وهذا يشمل:

1. تلخيص نتائج البحث التي تعتمد على تفسيرات الباحث الخاصة وآرائه الشخصية بناءً على النتائج، التي تم التوصل إليها، ومقارنتها بالنتائج، التي تم الوصول إليها من الدراسات السابقة.
2. فقرة الختام أو ما تعرف بالخاتمة، وهي الآراء الرئيسية التي توصل إليها الباحث.
3. التوصيات "وهي تتضمن ما يمكن أن يسهم به الباحث من مقترحات قابلة للتطبيق في سبيل حل مشكلة البحث على ضوء ما توصل إليه من نتائج.

سابعاً: قائمة المراجع:

وتشمل على جميع المصادر الأولية، والمراجع الثانوية، والرسائل العلمية، والدوريات، أو الحوليات بمختلف صنوفها ومشاربها، التي استخدمها ورجع إليها واستفاد منها الباحث في بحثه.

ثامناً: قائمة المرفقات (إن وجدت):

وهي قائمة تضم الجداول والرسومات، وغيرها مما قد يحتاج إليه الباحث في بحثه من مرفقات، أو ملاحق تدعم وتقوي أصالة بحثه (ص 39-40، بتصرف).

3.2. مظاهر الإخلال بقواعد وأصول البحث العلمي:

وفي ضوء ما سبق ذكره آنفاً من قواعد وأصول البحث العلمي، ومقارنة ذلك مع واقع البحث العلمي في الوطن العربي خصوصاً، فإن المتأمل يجد أن هذا الواقع البحثي العلمي يعتره الخلل والضعف والتردي عند التعامل والتعاطي مع قواعد وأصول البحث العلمي؛ بل والانحراف عنها في بعض الأحيان قد تجلت مظاهر هذا الخلل والضعف، والتردي، والانحراف عن قواعد وأصول البحث العلمي في الوطن العربي في النقاط الآتية:

أولاً: ضعف الرؤية في الإجابة عن التساؤل (البحث من أجل من):

أو ما هي المصالح التي يمكن أن يسعى البحث إلى تحقيقها أو خدمتها؟ (حجازي، مرجع سابق، ص 80)، فكما سبق ذكره أن تحديد هدف البحث وأهميته من أهم أصول وقواعد البحث العلمي الذي يجب على الباحث العلمي أن يلتزم بها وأن يكون على بينة منها، كما أنه معلوم أن هناك مصالح وجهات تنتظر الاستفادة من نتائج هذا البحث فقد تكون المصلحة الشخصية، أو الذاتية للباحث مثل حصوله على درجة علمية، أو ترقية، من بين المصالح الأخرى لنتائج البحث ولكن يجب أن يعلم الباحث العلمي أن هذه المصلحة يجب ألا تطفئ على بقية المصالح الأخرى؛ وخاصة مصلحة وخدمة

هذه الأمة والمجتمع الإسلامي وفي مقدمتها خدمة العقيدة ولكن للأسف إن هذا لم يحدث في واقع البحث العلمي في الوطن العربي إلا بشكل استثنائي، فالمصلحة الشخصية في اختيار موضوع البحث مقدمه على غيرها.

بالإضافة إلى أن بعض الباحثين يذهب إلى أبعد من ذلك وهو أن يسخر كل جهده وإمكانياته في البحث لحساب السلطة، أو لجهات إدارية قد ينتمي إليها، وبعيداً عن مصالح الأمة، وقد يعلل البعض ذلك بضعف مستوى الحرية الأكاديمية في المجال العلمي في الوطن العربي وتدخل الأجهزة الأمنية في اختيار وتحديد موضوعات البحوث وهذا قد يكون صحيحاً ولكن ليس بالدرجة التي تجعل بعض الباحثين يسخر جهده وبجته لصالح السلطة، أو أي جهة أجنبية قد تكون ممولة له مادياً (حجازي، مرجع سابق، ص 81).

ثانياً: سوء استخدام المواد المتاحة في مراكز البحوث:

حيث إن ضعف الاستفادة من جهود الباحثين السابقين في دراسة الموضوع، أو استثمار ما قد يوجد في الأوعية المختلفة للمعلومات التي وصلت في كفاءتها إلى آفاق لم تكن بمخيلة الباحث، وقد يذهب الأمر إلى أبعد من ذلك إلى قيام بعض الباحثين بالعبث في مصادر المعلومات وخاصة فيما يتعلق بعملية الاستعارة للكتب والمراجع من المكتبات وما قد يطرأ على ذلك من تأخير إعادة الكتب والمراجع، أو إزالة بعض الأوراق منها، أو العبث بها.

ثالثاً: استخدام أدوات غير ملائمة في جمع المعلومات البحثية:

فقد تكون هذه الأدوات البحثية مستعارة، أو مستخدمة في أبحاث تم إجرائها في مجتمعات غير المجتمع العربي الإسلامي، مما قد يتنافى مع معتقدات وقيم هذا المجتمع وعاداته وبالتالي يؤدي إلى قصور في نتائج هذه الأبحاث والدراسات؛ وهذا قد يكون سببه الاستهانة بالمنهجية العلمية الإسلامية التي ينبغي أن تكون مؤصلة وراسخة في أذهان الباحثين، و-أيضاً- الكسل والتهاون لدى البعض بحيث لا يكلفوا أنفسهم مشقة التقنين في استخدام أدوات تناسب ودراسة مجتمعاتهم.

رابعاً: الاعتماد على أساليب وأدوات غير مشروعة:

وهذه الأساليب والأدوات غير المشروعة قد تكون غير ظاهرة أو خفية، مثل: استخدام أجهزة تسجيل الصوت، أو الصورة، أو أجهزة التنصت، أو تسجيل المكالمات الهاتفية، وغيرها مما نهي وحذر منه الإسلام ومبادئه وقيمه الأخلاقية من سوء استخدامها بأي بصورة كانت، وذلك لما لها من أثر في حياة الفرد أو المجتمع موضوع الاختبار، فمهما كانت دقة هذه البيانات والمعلومات المتحصلة من هذه

الأجهزة والأساليب، إلا أن المبادئ والقيم الأخلاقية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار من قبل العالم والباحث المسلم، وأن تكون في مقدمة أولوياته واهتماماته؛ لأنها تعد التزامات في المقام الأول.

خامسًا: التهاون في التعامل مع الواقع:

حيث يعد التهاون في التعامل مع الواقع من مظاهر الإخلال بقواعد وأصول البحث العلمي الذي قد يصدر من قبل بعض الباحثين عند تصميم العينات من الأفراد، أو المؤسسات، أو الوحدات التي يجرى عليها الدراسة، مثل سحب العينة، وتغطيتها للمجتمع، وحجم العينة، ودرجة تمثيلها للمجتمع الأصلي، فكل ذلك يؤثر على نتائج الدراسة ما قد يتخذ على أساسها القرارات التغيرات في المجتمع.

سادسًا: انعدام معايير اختيار المعاونين في جمع المعلومات البحثية:

وخاصة في تلك الدراسات العلمية الميدانية والتي تحتاج إلى عدد من المعاونين والمساعدين في هذه الدراسات، حيث يلاحظ أن بعض الباحثين يسند عملية جمع المعلومات إلى أشخاص غير أكفاء وغير مدرين وليس لديهم خبرة، أو حتى معرفة بهدف الدراسة وخطوات أجزائها.

بالإضافة إلى عدم المتابعة لهم من قبل الباحث الرئيسي في عملية الجمع هذه، حيث يصبح الباحث في هذه الحالة هم الأول والأخير هو جمع هذه المعلومات من المعاونين وفرزها وتحليلها دون الاهتمام بما تمثله هذه العينات للمجتمع الأصلي، وكيف جمعت.

سابعًا: الفهم الخاطئ لمفهوم حرية الباحث:

حيث إن بعضًا من هؤلاء الباحثين لا يستطيع التمييز بين حاجته إلى المعلومات من الأفراد وبين الحدود الشخصية لهم، فالقيم الأخلاقية التي يجب أن يلتزم بها الباحث العلمي تفرض عليه أن يعرف أن هناك حدودًا شخصية للأفراد، وأن هناك أمورًا وأسرارًا تتعلق بحياتهم، وبالتالي ليس من حقه الحصول عليها من دون موافقتهم وإرادتهم، وأنه ليس من حقه -أيضًا- إجبارهم بأي صورة كانت على إعطائه المعلومات التي يريدونها. وذلك كما يحدث في بعض الفئات من المفحوصين مثل: طلبة معاهد التعليم المختلفة، ونزلاء السجون أو مستشفيات الأمراض النفسية، فلكل من هؤلاء معلومات وأسرار معينة لا ينبغي الحصول عليها من دون موافقتهم، كما لا يجوز إجبارهم على الإفصاح عنها، مهما كانت حاجة الباحث إليها (حجازي، مرجع سابق، ص 81-84).

ثامناً: التعصب والتقليد عند تفسير وعرض النتائج البحث:

حيث إن بعض هؤلاء الباحثين قد يلجأ إلى تغيير الحقائق، أو نقصانها وذلك بسبب أنها تخالف فكره أو فكر شيخه أو تقليداً له، كما يذهب البعض من هؤلاء الباحثين إلى التشنيع على المخالف لآرائهم، أو فكرهم من خلال ما يقدموا عليه من هجوم بدون مبرر، الأمر الذي قد يخرج عن دائرة الأخلاق وقواعد الاختلاف في الرأي الذي بناها العلماء من السلف الصالح التي تبنى على الحجة والنص في مقارعة الفكرة، لا مهاجمة الشخص ذاته.

فقد يتخذ التعصب عمومًا أنواعًا وأنماطًا متعددة في أي مجتمع، فمنه التعصب المذهبي، ومنه التعصب القبلي والتعصب الفكري، لكن التعصب في الوقت الحاضر قد اتخذ أشكالًا متعددة حتى وصل إلى العشيرة العلمية بشتى تخصصاتها ومن خلال نظراتهم إلى مشكلات الأمة "فالباحث الاقتصادي يرى أن الضعف الاقتصادي هو سبب كل مشكلة خلقية وتربوية واجتماعية، وعالم الفقه يرى أن جهل الناس بدينهم هو سبب لكل علة، وأصحاب التخصصات التطبيقية يرون أن كل مشاكل الأمة متمحورة حول تخلفنا العلمي والتقني (بكار، 1419هـ، ص201).

تاسعاً: سوء التعامل مع الألفاظ المستخدمة في البحث العلمي:

حيث قد يذهب بعض الباحثين إلى التلاعب بالألفاظ والمصطلحات، واتخاذها وسيلة للتضليل بدلاً من أن تكون وسيلة للإبانة والتوضيح، مستخدمًا في ذلك المدلولات اللغوية العديدة في المعاجم اللغوية، أو التعريفات الاصطلاحية المتعددة، وهو ما نراه واضحًا وجليًا عند كتابة الأبحاث والتقارير (بكار، المرجع السابق، ص260).

عاشراً: محاولة استخدام المنهج التجريبي في العلوم الإنسانية:

وذلك من دون مبرر على غرار العلوم التطبيقية العملية، حيث نرى بعض الباحثين يحاول فرض تلك المنهجية التجريبية لحل مشكلات إنسانية، تربوية أم اجتماعية، أو بطريقة تجعل من الإنسان الذي كرمه الله ﷻ على سائر الخلق كقطعة مادية شأنها شأن أي مادة مخبرية يمكن استغلالها والتعامل معها بشتى الطرق والخطوات العملية وهذا ما ترفضه المنهجية العلمية الإسلامية في التعامل مع الإنسان ومشكلاته (عبد الحليم، 1408هـ، ص53)؛ وبالتالي فإن استخدام أي منهج لا يتناسب مع طبيعة موضوع البحث يعد إخلالاً بأصول البحث العلمي.

إن المنهجية العلمية الإسلامية لا ترفض التجريب والمنهج التجريبي في العلوم الإنسانية، فهذا علم النفس مثلاً أصبح يدرس ويبحث العديد من مشكلاته بالمنهج التجريبي؛ لأن المنهجية الإسلامية تقر

وتشجع الاستخدام الصحيح، والسليم للمنهج التجريبي العلمي ولكن وفق شروط حددها العلماء في هذا الخصوص التي من أهمها: أن لا تنقص من كرامة الإنسان ولا يجرح شعوره؛ بل يزيد من احترامه لذاته ويحفزه إلى النمو والتطور ويجنبه الشعور بالإحباط، كذلك أن يتعامل مع الإنسان على أنه كل متكامل، وأن يضبط الظواهر الكلية بدلاً من ضبط متغيرات قليلة في سلوك الإنسان⁽¹⁾، وغيرها من الشروط.

بالإضافة إلى ما يلاحظ على بعض البحوث: من افتقارها إلى حسن العرض والتبويب (خضمر، مرجع سابق، ص 43)، وكذلك أسلوب الإطراء والمدح والمبالغة فيهما، خاصة في البحوث العلمية التي تدور حول شخصية فكرية، حيث يتحول العرض والأسلوب في هذه الأبحاث من أسلوب علمي مدعم بالحجة والبرهان إلى أسلوب خطابي، ارتجالي ذي طابع مديح وإطراء لهذه الشخصية موضوع البحث.

* * * * *

(1) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع يراجع: عبد الحليم، أحمد المهدي. (1408هـ). نحو صيغة إسلامية للبحث الاجتماعي والتربوي، رسالة الخليج العربي، العدد (23)، مكتب التربية العربي، الرياض.

أسباب المشكلة الأخلاقية، وآثارها في البحث العلمي

* أسباب المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي.

* آثار المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي.

الفصل الثالث

أسباب المشكلة الأخلاقية وآثارها في البحث العلمي

لقد تمت مناقشة أهم مظاهر المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي في الفصل السابق، وفي هذا الفصل سيتم مناقشة أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث مثل تلك المظاهر، وكذلك أهم آثارها على البحث العلمي نفسه، التي نبينها على النحو الآتي:

المبحث الأول

أسباب المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي

تتعدد وتتوسع أسباب المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي، ولكن تسهياً للقارئ الكريم، فقد قسم الباحث هذه الأسباب إلى قسمين رئيسين، هما: الأسباب الموضوعية، والآخر، الأسباب الذاتية، وهو ما سنبينه على النحو الآتي:

المطلب الأول: الأسباب الموضوعية:

ويقصد بالأسباب الموضوعية هنا، هي تلك الأسباب والعوامل الخارجية التي ليست من صنع وسلوك الباحث العلمي نفسه، وتؤثر بشكل مباشر في إحداث وتكون المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي وبروز تلك مظاهر الدالة على حدوثها، وهذه الأسباب يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

1.1. الأسباب السياسية:

إن الدراسات العلمية وخاصة التربوية والاجتماعية منها وبحكم وظيفتها وطبيعتها تقتضي اتخاذ موقف فكري محدد، ومن المتعذر تناول مشاكلها وقضاياها من خلال موقف محايد، وشفاف (لا طعم له، ولا لون) (هاشم، مرجع سابق، ص192)، كما يحدث في الدراسات العلمية التطبيقية البحتة التي تخضع للنظام الرقمي، أو ما يعرف بالدقة والتجريد العلميين، وحتى هذه الدراسات فإن الباحث خلالها قد لا يقف محايداً تماماً فالواجب والهوية الدينية، خصوصاً الهوية الإسلامية تفرض عليه أن يكون جزءاً من هذا التفاعل باستخدامه المنهجية العلمية الإسلامية في بحثه ودراسته بحيث توجهه الوجهة الإسلامية الصحيحة.

إن واقع البحث العلمي في الوطن العربي يشهد العديد من الشعارات التي ذاع استعمالها لدى بعض الباحثين، مثل: (الحياد العلمي)، أو (الحياد الأخلاقي العلمي)، في البحث العلمي عند تناول

القضايا التربوية والاجتماعية، وأن هذه الشعارات قد يكون استعمالها نتيجة الخوف والضغط الذي قد يقع تحته الباحث العلمي من بعض الجهات الرسمية في مواقع اتخاذ القرارات، وتدخلها المباشر وغير المباشر في بعض الأحيان في نوعية الأبحاث، التي يجب أن تدرس، أو تجرى في الجامعات ومراكز البحوث العلمية، بحجة أن هذه الأبحاث والدراسات تسيء أو تمس أمن الدولة وسياساتها العليا.

وفي هذه الحالة فإن الباحث العلمي -سواء كان تربوي أم اجتماعي- يضع نفسه أمام خيارين أولهما: الفرار أو الهروب من مواجهة الواقع المحتوم عليه، ويرحل من أمامه، وأما الآخر: وهو الاتجاه الذي قد يكون سائداً وهو أن يداهن ويتحايل، أو يوافق إن صح التعبير وهو حال البحث والباحث العلمي في البلدان النامية ومنها العربية. وهذا ما يشير إليه عبد الحليم (1408هـ) بقوله:

" من آفات الباحثين في الأزمنة الرديئة النفاق والرياء ، وأخطر أنواع النفاق ما كان موجهاً نحو السلطة أيًا كانت سياسية، أو إدارية، أو أكاديمية ... وإذا كان قد جرى في بعض الأزمات مصطلح "فقهاء" السلطان الذين قال عنهم الإمام الغزالي أنهم أصبحوا طالبين بعد أن كانوا مطلوبين، وإن الواحد منهم لم يخل من ذل الطلب ومهانة الابتذال ... فإننا نستطيع أن نجد مثلاً هؤلاء في مجالات البحوث الاجتماعية و(الاقتصادية والسياسية والتربوية) وهؤلاء يمثلون خطراً كبيراً على كيان المجتمع بعامة وعلى العشيرة المهنية التي ينتمون إليها في كل مجال من مجالات البحث بصفة خاصة " (ص58-59).

وعلى كل فإن نتيجة الحالة الأولى وهو هروب الباحث من السلطة، أو مجابتهها سوف تؤدي إلى أن يفقد وظيفته، أو مركزاً من حقه أن يسعى إليه، وأما في الحالة الثانية وهي حالة النفاق والرياء فسوف يفقد الباحث مبدأً وفكراً وقيماً أخلاقية كان من المفروض أن يلتزم بها ويسير عليها، كما وأنه وبفعله هذا يحدث خللاً في مسيرة الفكر في البحث العلمي وأهدافه وتزداد أزمته، خاصة في الجانب الأخلاقي منه، حيث يصبح الاتجاه الثاني والمتمثل في النفاق والمداهنة والرياء هي سمات بعض الباحثين والبحث العلمي على حساب الموضوعية العلمية وأهداف، وأولويات البحث العلمي وحاجات المجتمع ومشكلاته التي ستزداد تفاقمًا وحدة وتعقيداً.

ومما يجب التنويه به هنا هو أن الباحثين التربويين والاجتماعيين على وجه الخصوص تقع عليهم مسؤولية تربية وتنشئة الأجيال وإعداد الإنسان الصالح المصلح في أخطر مراحل حياته وإعداده الذي يكون منهم السياسيون، والاقتصاديون، والعسكريون، والأطباء، والمهندسون، الأمر الذي يجعل من الدراسات التربوية والاجتماعية أكثر تعقيداً، وأشد حساسية للواقع الاجتماعي ومتغيراته مما يفرض عليهم أن يكونوا على قدر كبير من الوعي والثقافة بهذا الواقع، واتخاذ موقف إيجابي حيال مشكلاته

وقضاياه، وهذا ليس بالضرورة المساس بالسياسة العامة للدولة، أو من هم في مراكز صنع القرار واتهامهم ووضع أصابع الاتهام إليهم عند دراسة أسباب الواقع، إنما قد يكون من الموضوعية العلمية أن يشار إلى مواطن الخلل مهما كان مركزه ومكانته، وذلك أمل في الوصول إلى حل لمشكلات المجتمع وبنائه وتطوره؛ لأن ذلك يساعد أصحاب النفوذ والقرار في تنفيذ السياسة العامة للدولة في إيصال الخدمات إلى جميع أفراد المجتمع والتغلب على كل الصعاب التي قد تعترض تنفيذها إذا صدق القائمون عليها بذلك.

2.1. الأسباب المتعلقة بالحرية الأكاديمية:

يقصد بكلمة الحرية الأكاديمية: حرية التفكير وحرية الرأي، وحرية نشر نتائج البحوث العلمية التي يجريها الباحث (بوظفانية، 1994، ص 215)؛ ويعد هذا الموضوع استكمالاً لما سبق إيضاحه آنفاً، حيث إن حقيقة الحرية الأكاديمية تنبع من المناخ الحر الذي توفره القيادة السياسية على كافة الأصعدة ومنها الحرية الأكاديمية القائمة على حرية الفكر والإبداع، والحوار ونشرها، والذي ينشأ الإنسان النير في أفكاره وعقليته، والقادر على الإنتاج والعطاء، وإصلاح الفساد ومواطن الخلل، وهذا بالطبع في ضوء الحرية العامة التي حددها الإسلام.

ولذلك فإن بناء تلك الشخصية، والعقلية النيرة المبدعة لدى الباحث العلمي تحتاج إلى ترسيخ مبدأ الحرية الأكاديمية التي يجب أن توفرها السياسة العليا في الجامعات ومراكز البحوث وتأمينها بشتى الطرق والأساليب، وفي إطار عدم الإخلال بالثوابت والأسس الشرعية والأخلاقية لهذه الدولة والأمة المسلمة على وجه العموم، هذا وقد تشارك الأسرة بدورها في بناء هذه الحرية الأكاديمية، وذلك من خلال نوعية العلاقات الأسرية بين الأبناء والوالدين التي يجب أن تكون قائمة على حرية الحوار والمناقشة للمشكلات، وأسلوب الترغيب في الأمور دون ضغوط، أو إكراه، أو شدة في إدارة الشؤون الأسرية، الأمر الذي قد ينتج عنه أجيال غير قادرة على الأخذ والعطاء والحوار وإبداء الرأي والمشاركة في القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع.

إن للمربي والمعلم دوراً في بناء هذه الحرية الأكاديمية من خلال مواقفه التربوية، كقدوة حسنة في تطبيقها قولياً وفعالياً أمام الناشئة من خلال استخدامه الطرائق التربوية المعتمدة على أسلوب الحوار والمناقشة وإبداء الرأي في إيصال المعلومات إلى أذهان التلاميذ بعيداً عن الضغوط أو التهديد أو العقاب وكذلك من خلال سلوك المعلم ومواقفه التربوية اليومية، التي قد تعترض المعلم أثناء مسيرته التربوية، حيث يجب أن يكون متواضعاً صوراً ومرناً، واسع الصدر مستقبلاً لجميع الآراء والأفكار التي قد تعارض فكره، ذلك كله يحتاج إلى حرية أكاديمية توجه هذه المواقف والسلوكيات نحو الخير والصلاح.

إن ما يحتاجه -أيضاً- الباحث والباحث العلمي هو مزيداً من الحرية الأكاديمية التي تسمح له في إيراد الرأي والقدرة على العطاء والابتكار والإنتاج بعيداً عن السيطرة والضغط والتعصب والتشنيع من قبل الجهات التي تملك حق اتخاذ القرار، وكذلك تشجيع الباحثين والدارسين على إيراد الرأي والمناقشة الفكرية الهادفة والبناء وفق معايير وأطر غير مخلة بثوابت السياسة العامة للدولة، مما يدفع بالبحث العلمي نحو البناء والتطور والتنمية وخدمة المجتمع.

لكن المتأمل في واقع البيئة العلمية، أو المؤسسات التربوية الأخرى يجد أن هناك انخفاضاً واضحاً في مستوى الحرية الأكاديمية فيها، حيث لا مكان للرأي الآخر والمناقشة الفكرية العلمية، كما أن نوعية العلاقات بين أفراد العشيرة العلمية من باحثين ومربين وطلاب تقوم على التسلط والقهر والضغط.

كما أن الاستعلاء والكبر، وإشعار الآخرين بالدونية هي سمة من سمات هذه العلاقات العلمية وهذا ما يؤكد عبد الموجود (مرجع سابق) بقوله: "علاقة طلاب الدراسات العليا بأساتذتهم في معظم الحالات ليس علاقة تربوية سليمة، وإنما هي علاقة يشوبها الخوف من قبل الطالب، والشعور بالاستعلاء من جهة الأستاذ فيلجأ إلى أساليب القهر الفكري، ويلجأ الطالب إلى التملق والنفاق وهذا في رأيي أسوأ جو لإعداد طالب الدراسات العليا" (ص 262).

بالإضافة إلى طريقة التدريس المتبعة في معظم مراحل الدراسة، بما في ذلك الدراسات العليا نفسها حيث إن التلقين والحفظ والتسميع والاسترجاع هي طرائق التدريس السائدة في عالمنا العربي؛ لأن في هذه الطرائق كما يراها بعض من المختصين نوعاً من الضغط والسيطرة على الدارسين وطلبة العلم، فلا مجال للحوار والفكر والنقد البناء حتى وصل الأمر، وهذا الواقع إلى وسائل الإعلام باعتبارها المؤسسات التربوية المساندة والمؤثرة في بناء وتشكيل عقول أفراد المجتمع، وبناء الرأي العام، فمفهوم التسلط والقهرية يتم غرسه في أبناء المجتمع بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال ما تقدمه هذه الوسائل الإعلامية من برامج موضوعات، وهذا ما أشار إليه بكار (مرجع سابق) بقوله: "صار اعتناق الناس للأفكار وتقديرهم للأشياء يتم بصورة قهرية لا شعورية، حيث يتم تحييد مصفاة العقل والاتجاه بالخطاب إلى اللاشعور مباشرة" (ص 77).

إن هذه المنهجية في العلاقات والتعامل في تربية وتنشئة الأجيال - طلبة أم باحثين- من قبل المؤسسات التربوية لا تؤدي إلى تكوين باحث متميز قادر على الإبداع والحوار وتقبل الرأي؛ بل إنها تساعد على إخراج باحث متحایل لا يؤمن بأخلاقيات وأصول البحث العلمي، باحث يفتقد إلى

المبدأ والثبات عليه، أنه باحث يهتز فكره ووجدانه من أول عقبة تواجهه، باحث يجيد فن الخداع للنفس والآخريين في مقابل حصوله على الشهادة، أو الترقية العلمية.

وفي ضوء ما سبق بيانه، يمكن الجزم بإننا في أمس الحاجة إلي جو من الحرية الأكاديمية والحوار الفكري، من خلال تشجيع الطالب والدراس على ألا يحفظ ويردد ما يقول؛ بل يجب عليه أن يفكر ويناقش ويشارك ويختلف معنا؛ لأن الذين يفكرون هم الذين يتكرونها، وهم الذين يغيرون ويقودون ويطورون، وهذا هو النموذج الذي يجب أن تسعى برامج الدراسات العليا ومراكز البحث العلمي لتكوينه (عبد الموجود، مرجع سابق، ص 262).

3.1. الأسباب الاجتماعية:

إن سلوك الفرد هو بالضرورة نتاج لعملية التربية والتنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد في مجتمعه ولذلك يقال: إن الفرد أو الإنسان ابن بيئته، فهو يتشرب قيم وعادات ومعتقدات مجتمعه، فإذا إذا حسنت طرائق تربية وتنمية تلك القيم، ظهرت في سلوك أفرادها، ويبدأ ذلك كله من الأسرة ودورها في ترسيخ القيم الأخلاقية في أبنائها عن طريق التربية بالقدوة الحسنة في التعامل، والمواقف تجاه هذه القيم الأخلاقية في كل من الوالدين، وذلك باعتبار الأسرة هي النواة الأولى للمجتمع.

كما وقد يؤثر المستوى العلمي والثقافي للوالدين ومكانتهما العلمية والاجتماعية على تربية الأبناء وإكسابهم القيم الأخلاقية الفاضلة، وشحذهم نحو العلم والبحث العلمي وحب الاطلاع، والقراءة والمثابرة على تحصيل العلم والفهم والاستيعاب، وهذا كله لا يمكن أن يتم إلا من خلال أسرة ذات مستوى عال من العلم والثقافة والخلق، والمتماسكة فيما بينها والمتعاونة. وبالعكس ما يلاحظ في بعض الأسر التي يصيبها التصدع والانحلال في العلاقات بين أفرادها، وخصوصاً بين الزوجين داخل الأسرة، التي لا يحظى فيها الوالدين بنصيب من التعليم وغياب القدوة فيها، كل ذلك يؤثر على الأبناء وحبهم للعلم والبحث العلمي، كما يؤثر على قيمهم وأخلاقهم العامة، فإذا سادت هذه القيم السلبية، وتسربت إلى الحياة العلمية؛ فإنه ولاشك سيصيبها بالفساد والسلوكيات المنحرفة، حيث ينتشر بينهم الكذب والسرقة والخيانة والنفاق، وغيرها من مساوئ الأخلاق

هذا بالإضافة إلى ما يعانيه المجتمع بأسره من أزمت متعددة الجوانب، التي منبها الأول فساد الأخلاق، وتصدع المنظومة الأخلاقية فيه، وسيطرت القيم المادية على جميع جوانب الحياة، وبينها البيئة العلمية، والبحث العلمي؛ وذلك لأن الفرد يؤثر ويتأثر بالمجتمع ومعتقداته، فصلاحه صلاح للمجتمع وفساده فساد للمجتمع، والعكس صحيح، ولذا فقد جاءت الشريعة الإسلامية لحماية الفرد والمجتمع

على حد سواء، وذلك بوضعها مجموعة من القيم الأخلاقية، التي تعد ضوابط للسلوك، فنصبح كالسياح المنيع والدرع الحصين للمجتمع وأفراده. وفي هذا يقول إمام (1404هـ):

"قامت الشريعة الإسلامية لتحقيق الأخلاق الفاضلة بتقويم الفرد وإصلاح الجماعة كما عنيت باستتباب النظام والأمن في المجتمع بنشر فضيلة الألفة بين أفراده حتى يكون كالجسد الواحد ... وإذا سمت أخلاق الفرد فلا يكاد يصدر منه شر كما لا يكاد يخلو عمله من خير ... وإذا صلح الفرد واستقامت أخلاقه فقد صلح المجتمع ... وإذا صلح الفرد وشاعت الحجة بين المجموع استتب النظام وعم الأمن سائر المجتمع" (ص 163)

إذن هذه هي العلاقة بين الفرد كباحث ومجتمعه التي في ضوئها يتم تقييم مسار الأزمة الأخلاقية في البحث العلمي، حيث تعد امتدادًا للمشكلة، أو الأزمة الأخلاقية في المجتمع ككل.

4.1. الأسباب الثقافية:

وهذه الأسباب تتمثل في دور المؤسسات الاجتماعية الأخرى من وسائل إعلام مقروءة ومسموعة ومرئية وأندية ثقافية، حيث إن لهذه المؤسسات دورًا كبيرًا في ترسيخ القيم الأخلاقية في أفراد المجتمع من خلال ما تقدمه من برامج ومواد إعلامية تهدف في مضمونها إلى التشجيع على البحث العلمي الجيد، ولكن ما هو واقع يدل على أن هذه المؤسسات الإعلامية - في معظم الدول - قد تحولت إلى منابر لترويج القيم المادية، والردائل التي تتصادم مع القيم الأخلاقية الفاضلة.

فالحياة في نظر ما تقدمه هذه الوسائل الإعلامية هي أنها صراع من أجل البقاء، وأن القوة هي العنصر الوحيد في الحياة، كما أن معظم برامجها تكاد تخلو تمامًا من أي فكرة ترسخ مبدأ حب العلم والبحث العلمي، أو أنها تحاول تنمية المواهب الفكرية والإبداعية لدى المشاهد، وخاصة طلبة العلم، فما تطالعنا به القنوات التلفزيونية والفضائية في عالمنا وزمننا الحاضر هو مزيج من الأفلام والبرامج الهابطة التي تعمل على هدم القيم الأخلاقية، وترسخ مبدأ الذاتية الفردية، والقيم المادية الاستهلاكية، ومبدأ التطفل بدلاً عن مبدأ حب العمل، والإنتاج والإبداع والصبر والمثابرة.

وفي هذا تشير يكن (1403هـ) بقولها: "التلفزيون في كثير من برامجها يقوم بدور الناقل للأفلام والحلقات والبرامج التي وضعت في الغرب، والتي لا تعبر عن تراثنا؛ بل تتصادم معه، والتي لا تتفق مع تقاليدنا؛ بل تحالفها، كما يقوم بتقديم المعارف الأجنبية قبل العربية منها والإسلامية... والنتيجة نشوء أجيال إسلامية النسب، أجنبية الفكر والعادة والسلوك" (ص 30).

أضف إلى ذلك كله، التعري والسفور والمناظر المسيئة للأخلاق والقيم، والمثيرة للغرائز التي يتم عرضها على شاشات الفضائيات والصحف والمجلات كل يوم (1)، ألا يؤدي ذلك إلى زيادة المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي؟

5.1. الأسباب العلمية:

وتتمثل الأسباب العلمية في غياب التشجيع والاهتمام بالبحث العلمي والمشتغلين به من طرف الحكومات والهيئات والمنظمات، باستثناء عددًا من الدول العربية التي أعطت البحث العلمي أهمية ورعاية من حيث الإمكانيات والدعم المادي والمعنوي للباحثين والمشتغلين فيه، إلا أن هذا الدعم لم يصل إلى مستوى الدعم الذي يحظى به البحث العلمي في الدول المتقدمة الغربية.

إن وضع البحث العلمي والمشتغلين فيه في بعض الدول العربية والإسلامية — إن لم تكن معظمها — لا يزال في أمس الحاجة إلى دعم وتشجيع حكومات هذه الدول، التي في مقدمتها الجانب المالي والمادي، حيث إن حالة الضعف والتقصير في هذا الجانب من قبل تلك الحكومات يؤدي بالضرورة إلى ضعف في الإمكانيات والمواد اللازمة لإجراء البحوث والدراسات، مما يزيد من تفاقم المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي، وذلك من خلال قيام بعض الباحثين بممارسات، وسلوكيات غير أخلاقية لتفادي تلك الظروف التي يعيشها البحث العلمي؛ كي يتسنى لهم القيام بأنشطتهم البحثية وإنجازها في وقتها المحدد لها، وفي هذا يشير عدس (1408هـ) بقوله:

"تشير إحصاءات التعليم في أمريكا إلى أن الجامعات هناك تنفق ما يقرب من 65% من ميزانيتها على شؤون التدريس و24% على شؤون البحث العلمي و11% على شؤون خدمة المجتمع وهذا يعني أن ثلث ميزانيات هذه الجامعات ينفق على البحث العلمي وخدمة المجتمع، وهما أمران متلازمان تقريبًا، أما الجامعات العربية فإن ما تنفقه من ميزانيتها على البحث العلمي قليل جدًا، فالجامعات الأردنية على سبيل المثال لا تنفق أكثر من 4% من ميزانيتها كحد أعلى على البحث العلمي، ومع أن الجامعات الخليجية من المتوقع أن ترصد مبالغ أكبر من الجامعات العربية الأخرى لغايات البحث العلمي، إلا أن الإحصاءات عن ذلك غير متوفرة، ويظن الكاتب أن نسبة ما تنفقه هذه الجامعات لا يعدو 5% من ميزانيتها العامة، فجامعة الكويت على سبيل المثال لم تبلغ مخصصات البحث العلمي فيها عام 1986/85م ما يزيد عن مليون وربع دينار كويتي وهو مبلغ متواضع جدًا" (ص366).

البحث العلمي والمسعون يه من حومات هذه الدول العربية من اجل السهوص به حو حقيق اهداه.

(1) لمزيد من التفصيل حول الآثار السلبية والخلقية للبحث المباشر يراجع: الدعيح، إبراهيم عبد العزيز. (1415هـ). البث المباشر، الآثار والمواجهة تربويًا وإعلاميًا، مكة المكرمة: دار القبلة للنشر والتوزيع.

6.1. الأسباب المتعلقة بالمنظومة الأخلاقية في التربية الحديثة:

لن يكون من قبيل الافتراء، الجزم بالقول بأن مناهج التعليم في معظم المؤسسات التعليمية والتربوية في البلدان العربية ينقصها التركيز والاهتمام بالتربية الخلقية، كمادة علمية لها مقرراتها، وكقدوة حسنة من خلال المواقف التربوية للمربين والمعلمين في هذه المؤسسات، فالتركيز في هذه المؤسسات التربوية أصبح على المواد المعرفية الأخرى وبالطرائق التي يهدف المربون من خلالها إلى حشو عقول تلاميذهم بأكبر قدر من المعارف، وذلك على حساب الجانب الخلقى والوجداني لهم.

إن من مظاهر انحسار مفهوم التربية الخلقية في التربية الحديثة هو حدوث التناقض في مفهوم القيم التي تتبناها هذه التربية الحديثة مثل: الفردية في مقابل الروح الجماعية، والمساواة في مقابل التنافس للثفوق، والتواضع في مقابل العجرفة، وخداع النفس في مقابل المسؤولية المهنية (الكيلاي، 1412هـ، ص 103-125)، وهذا التناقض في مفهوم القيم تؤدي بالضرورة إلى التناقض في دور هذه المؤسسات التربوية، التي تتمثل في الأسرة والمجتمع والمسجد، والجامعة، وغيرها من مؤسسات المجتمع.

وهذا ما أشار إليه الكيلاي (المرجع السابق) بقوله:

"ففي حين كانت المؤسسات الثلاث: الأسرة ودور العبادة والمجتمع تدعم بعضها بعضاً من حيث المحتوى والأسلوب أصبحت اليوم تعطل عمل بعضها البعض وتتصادم مع بعضها البعض، إذ أن كثيراً من القيم التي تقدمها المدرسة، أو المجتمع عبر وسائل الإعلام المختلفة تتعارض مع ما تقدمه الأسرة، أو دور العبادة، كما أن الغايات الرئيسية للتربية الأخلاقية تغيرت كذلك، ففي حين كانت للارتقاء بالعلاقات الدنيوية والنجاة في الآخرة أصبحت اليوم لإعداد الفرد في ميدان المنافسة المادية، فالتناقض القائم إذن في الوقت الحاضر هو أن كثيراً مما يسهم في النضج الأخلاقي عند الإنسان يختلط بما يسهم في هدم هذا النضج" (ص 130-131).

فإذا كان هذا هو حال المؤسسات التربوية في تعاملها مع التربية الأخلاقية، فأى جيل سيتشكل تحتها؟ أليس هو خروج جيل متناقض الفكر والأخلاق! جيل لا يستطيع التمييز بين الصدق والكذب وبين الأمانة والخيانة، وبين ماله وما عليه. هذا بالطبع قد يكون حال بعض الباحثين في عالمنا العربي وأحد أسباب المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي.

7.1. الأسباب المتعلقة بعقوبات السرقات العلمية:

إن السرقات العلمية وغيرها من الممارسات غير الأخلاقية التي تلاحظ في البحث العلمي ليست لها انعكاسات معنوية فقط؛ بل آثاراً مادية ملموسة؛ لأنها متعلقة بعملية تراكم رأس المال البشري ودرجة انتفاع المجتمع في المستقبل من العناصر البشرية التي يستند في تعليمها اليوم.

إن ما يلاحظ في بعض الدول العربية والإسلامية على وجه الخصوص عدم وجود، أو أن هناك قصور في وجود تنظيم تشريعي لحماية حقوق الإنتاج والإبداع الفكري، وعدم وجود عقوبات رادعة يتم إنزالها على مرتكبي السرقات العلمية في البحث العلمي، رغم شيوع وكثرة السرقات العلمية في مجالات البحث العلمي والإنتاج الأدبي والفني، وغيرها من مجالات الإبداع والانتاج الفكري، وأن ما تطالعنا به الصحف والمجلات اليومية والأسبوعية؛ بل والكتب حول هذه الممارسات هو خير دليل على ذلك، كما سبق الإشارة إلى ذلك.

إن مما يزيد من انتشار مثل هذه الممارسات غير الأخلاقية هو صعوبة وجود نصوص تشريعية منظمة حيال هذه الممارسات، خاصة عندما تكون السرقة عن طريقة الترجمة من مراجع أجنبية، أو في حالة عدم التوثيق الجيد للأفكار المسروقة، أو الإخلال بالمنهجية العلمية الإسلامية؛ وذلك لأن السارق أو القائم على هذه الممارسات يقدم على ذلك يقيناً منه أن أصحاب هذه الكتب، أو الأفكار لن يعلموا عنها شيئاً ولن يحضروا خصيصاً لمقاضاته (خضر، مرجع سابق، ص 55).

وفي هذه الحالة إذا لم توجد تشريعات أو تنظيمات، أو لوائح، أو عقوبات رادعة تقف أمام من يقدم على تلك الممارسات فإن الأمر سيصبح سهلاً، وفي متناول كل ضعيفي النفوس والدين والخلق، وعاجزي العقول من المتسلقين على أكتاف الآخرين في البحث العلمي؛ وذلك نتيجة عدم وجود من سيدافع عن حقوق هؤلاء المبدعين والمفكرين والمنتجين، وإن وجدت بعض التشريعات حول حقوق المبدعين والمفكرين والأدباء في بعض الدول العربية، إلا أنها تشريعات غير متكاملة وتحتاج إلى إعادة نظر.

8.1. الأسباب المتعلقة بحماية الحقوق الفكرية والإبداعية:

إن وجود تشريعات لحماية حقوق المبدعين، والباحثين والمؤلفين، والكتّاب يحتاج في الوقت نفسه إلى وجود جهاز يتولى حماية هذه الحقوق، ويتابع مدى التطبيق لها في جميع أجهزة الدولة، كما يصبح المرجع الأول لأي قضية من هذا النوع من حيث تقصي الحقائق، ومباشرة الدعاوى القضائية نيابة عن هؤلاء المبدعين (خضر، المرجع السابق، ص 56)، ولا بد أن يأخذ هذا الجهاز الصفة القانونية، ويدعم

بسلطة الدولة وأجهزتها الأمنية والقضائية، باعتباره جهازاً رقابياً يحفظ من خلاله جميع حقوق وممتلكات الآخرين، و- أيضاً- حماية للبحث العلمي من انتشار الإنتاج الفكري الهابط، وفي الوقت نفسه يعد أحد الحلول العملية لحل المشكلة الأخلاقية التي يعاني منها البحث العلمي.

9.1. الأسباب المتعلقة بمراكز الخدمات الطلابية التصوير ودور النشر:

إن فكرة إنشاء مثل هذه المراكز والخدمات الطلابية تنبع من كونها إحدى الوسائل التي قد تشجع على تطوير وبناء البحث العلمي، من خلال ما تقدمه هذه المراكز من خدمات في التصوير والطباعة ونشر الأبحاث، وإيصالها إلى أفراد المجتمع للاستفادة منها، وكذلك تشجيع الباحثين على العطاء وعلى المزيد من البحث والإثراء المعرفي، وأخصبها دور النشر وما قد تقدمه من دعم مالي للباحثين والمؤلفين في هذا الخصوص، في حين أن المتأمل في واقع هذه المراكز الخدمية يجد أنها قد أصبحت هي الأخرى أحد أسباب الأزمة الأخلاقية في البحث العلمي؛ وذلك من خلال ما يقوم به أصحاب هذه المراكز من ممارسات غير أخلاقية، التي يعرف أصحابها (بمرتزقة) البحث العلمي، فهم يقومون بإعداد وتجهيز البحوث، وتقديمها للطلبة مقابل مبالغ مالية، والسعر على حسب حجم وأهمية البحث، بالإضافة إلى قيامهم بنسخ وتصوير لبعض أجزاء، أو كل الكتاب، والاعتداء على حقوق التأليف من دون إذن أصحابها، مقابل مبالغ مالية أيضاً.

إن هذه الممارسات بالطبع لا تشجع على إنتاج باحث علمي متميز وجاد ومبدع؛ بل باحث ضعيف التكوين في الجانب العلمي والثقافي، مخل بأخلاقيات وأصول البحث العلمي؛ مما يزيد من تفاقم المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي.

10.1. الأسباب المتعلقة بمعوقات الباحث العلمي:

إن المعوقات التي تواجه الباحث العلمي في الوطن العربي متعددة ومتشعبة، ومن الصعوبة حصرها جميعاً، ولكن سنذكر أهمها على النحو الآتي:
أولاً: معوقات الحصول على المعلومات:

وتتمثل هذه المعوقات كما يراها (البسام، 1404هـ، ص130، بتصرف) بالآتي:

1. قدم المراجع ومصادر المعلومات.
2. عدم توفر المجلات والصحف والدوريات العلمية بالأعداد الكافية وفي زمن نشرها.
3. نظام الدوام في المكتبات وأثره في استعارة المراجع.
4. واقع المكتبات نفسها إدارياً وتنظيمياً.
5. تردد المؤسسات العامة والخاصة المعنية في بعض الأبحاث في إعطاء المعلومات للباحث.

6. إهمال الاستجابة وعدم الرغبة في الرد، أو استرجاع استمارة الاستبانة في بعض الأحيان وعلى وجه الخصوص في الأبحاث الميدانية.

7. عدم ثقة المؤسسات بجدوى البحث العلمي في حل مشكلات المجتمع.

ثانياً: معوقات إدارية:

وتتمثل في طول الإجراءات الإدارية المعقدة التي تواجه الباحث العلمي وعلى وجه الخصوص طلبه الدراسات العليا عند إعداد البحث مثل: تسجيل الرسالة، تعيين المشرف الأكاديمي، إعداد خطة البحث إقرارها من قبل لجنة التحكيم إقرارها من قبل القسم، إقرارها من قبل الكلية، مناقشة الرسالة، وغيرها من الإجراءات التي تؤدي إلى ضياع الوقت والجهد من الباحث العلمي، الأمر الذي يؤدي إلى أن يسلك الباحث طرق غير أخلاقية؛ كي يتسنى له أن يقدم بحثه، أو رسالته في الوقت والزمن المحددين له.

ثالثاً: المعوقات المادية:

وهي متعددة ومتنوعة، مع ما يضاف إليها معوقات البحث العلمي بشكل عام. وإجمالاً يمكن رصد تلك المعوقات المادية بما ذكره مرسى (1404هـ) بالنقاط الآتية:

1. ضعف المرصود من الأموال للإنفاق على البحث العلمي.
2. عدم مشاركة المؤسسات الكبرى والشركات والأثرياء من الأفراد في الإنفاق على البحث العلمي.
3. عدم الاهتمام الكافي بحضور العلماء والباحثين المؤتمرات والندوات العلمية.
4. التعقيدات البيروقراطية في مجال الإدارة.
5. عدم ملائمة جو البحث العلمي الذي يساعد على نمو العلماء.
6. كثرة الأعمال الإدارية والأعباء التدريسية على أعضاء هيئة التدريس.
7. وضع العلماء والباحثين في المجتمع.
8. نظام الترقيات العلمية وسلبياته.
9. مشكلات النشر في البلاد العربية.
10. عدم ربط البحوث العلمية بخطط التنمية، وعدم اهتمام جهات التنفيذ بما يجري في الجامعات ومراكز البحوث من تجارب وبحوث.
11. الافتقار إلى التعاون والتنسيق بين الأقطار العربية (ص34-64).

وقد يرى بعض الباحثين من أمثال بكار (1415هـ) أن أسباب الأزمة الأخلاقية في المجتمع المسلم على وجه الخصوص بشكلها العام تكمن في الأسباب في الآتية:

○ حالة الفقر والجهل والمرض والتشرذم وقلة الحيلة وضعف الإنتاج الحضاري عامة الذي حل على بقاع العالم العربي والإسلامي نتيجة البعد عن تعاليم الإسلام ومنهجه القويم، فانعكس ذلك على سلوك الفرد المسلم وفكره انعكاسًا شديدًا، إذ لا يمكن بحال من الأحوال الفصل بين القيم والأحوال المعيشية ووسائل كسب العيش والإنتاج والضغوط الاقتصادية التي يتعرض لها الإنسان بما في ذلك الباحث والعالم وطالب العلم عموماً.

○ الانبهار الكبير والعميق الذي أصاب الفرد المسلم، خصوصًا المثقفين منهم بالغرب والثقافة الغربية، حتى أصبح البعض منهم مروجًا لتلك الثقافة والقيم الغربية بمختلف صورها، من نشر قيم العلم والتقنية والتعليم والفاعلية والتنمية والاستهلاك والمتعة والسيطرة على الطبيعة، وذلك مقابل الضغط على قيم التدين والجهاد والإيثار وحب الآخرة، وكل ما يبني الشخصية الإسلامية المستقلة.

○ القيم المادية، حيث أصبحت الهم الأكبر لدى وسائل الإعلام في البلاد العربية والإسلامية، وسيطرتها على فكر السواد الأعظم من أفراد المجتمع بما فيهم العشيبة العلمية، حتى أصبح الحديث عن العقارات والأثاث والمباني والمصارف التجارية، ووسائل الراحة والرفاهية المزيفة تشكل حديث الساعة لدى المجالس والاجتماعات واللقاءات، كما أن الندوات والمؤتمرات العلمية وما يتخللها من استراحات يدار فيها مثل هذه الهموم المادية إلى حد صار الواحد منا يعتقد أن الرجل الغربي وحده فقط من تشكل المطالب الروحية والإنسانية والخلقية أهمية لديه !! لقد صارت أغلب المعاملات بين أفراد الشعوب الإسلامية تتم وفق معايير مادية بحتة وبعيدًا عن معايير الكرامة والحرية والعدل والمساواة فيما بينهم (ص 162-163، بتصرف).

المطلب الثاني: الأسباب الذاتية

ويقصد بالأسباب الذاتية للمشكلة الأخلاقية في البحث العلمي أنها تلك السلوكيات والتجاوزات غير الأخلاقية الصادرة عن الباحث نفسه أثناء بحثه ودراسته، والتي يمكن تصنيفها إلى الآتي:

1.2. ضعف الوازع الديني لدى الباحث العلمي:

إن ضعف المستوى الخلقي عند بعض الباحثين يراجع في المقام الأول إلى ضعف مستوى التدين لديهم، فالقيم الأخلاقية تعد الجزء التطبيقي للشريعة الإسلامية والمتمثلة في سلوكيات الفرد ومواقفه التي يجب أن تنسجم مع هذه القيم الإسلامية التي حددها الشارع، ولذلك فإن القيم الأخلاقية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمستوى التدين لدى الفرد، كما تعد مؤشرًا لهذا الالتزام الديني، وذلك مصداقًا لقوله تعالى

عند وصفه رسول الله ﷺ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (سورة القلم: 4)، وكذلك ما أكدته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها عندما سئلت عن أخلاق النبي ﷺ بقولها: ((فإن خلق نبي الله ﷺ القرآن)) (سبق تخرجه) فهذا هو حال النبي ﷺ، وخلقته الذي ارتبط ارتباطاً وثيقاً بأوامر ونواهي خالقه ﷻ فكان الرحمة المهداة والمعلم والمربي الأول.

ولذلك يمكن القول: إن مستوى التدين لدى الباحث العلمي والمشتغلين في البحث العلمي يؤثر إيجاباً، أو سلباً على قيمهم الأخلاقية، فالملاحظ إن بعض الباحثين قد أصابهم الانبهار بالحضارة المادية والثقافية الغربية، الأمر الذي انعكس سلباً على قيمهم الأخلاقية، إما بالتنازل لبعضها، أو التقليل من شأنها في الحياة العلمية، إضافة إلى عدم الفهم الصحيح للعقيدة الإسلامية المتكاملة من حيث إنحاء عقيدة وتربية وأخلاق في آن واحد، ولا يمكن الفصل بين أحد هذه الأجزاء عند التعامل مع الواقع.

إن الانحراف عن مفاهيم العقيدة الصحيحة، سواء ما يتعلق بالذات الإلهية، أو ما يتعلق بالرسالة، أو بالقضاء والقدر، أو الآخرة، إضافة عدم الجدية والتحلي بروح المسؤولية تجاه الأفعال والأعمال التي يقوم بها الباحث، ذلك كله كان سبباً في حدوث هذه الأزمة الأخلاقية، حيث حلت الرذائل مكان الفضائل؛ "مما جعل البعض يجاهر بفعالها ولا يبالي بذلك، مثل أكل الربا والرشوة والغش والنفاق، وأخذ حقوق الغير، والخيانة، حتى قل الإحساس لدى البعض من كثرة ممارسة هذه الرذائل بحيث أصبح بعض أفراد المجتمع يقبل هذه الممارسات بدون عقاب؛ بل والثناء على فاعلها، حتى وصل الأمر في المجتمع الإسلامي إلى إيجاد مصطلحات تتنافى مع القيم الأخلاقية الإسلامية لتواكب هذه الممارسات غير الأخلاقية، فمثلاً لفظ (التقي الصالح)، استبدل على ألسنة الناس بلفظ (الإنسان الناجح)، ولفظ (ابن الحلال)، استبدل بلفظ (الشاطر)" (بكار، مرجع سابق، 1/38-9).

وخالص القول: إن البعد عن تعاليم الإسلام، وعدم الخوف من الله ﷻ، وعدم مراقبة الفرد، سواء طالب علم، أو حتى فرد غير متعلم، لأعماله وأقواله التي سيحاسب عليها في الدار الآخرة أدى إلى تلك الممارسات غير الأخلاقية في البحث العلمي، وزيادة حدة مشكلته الأخلاقية.

2.2. انحسار مفهوم القدوة أو المثل الأعلى:

وذلك في كل من الأسرة والبيئة العلمية المجتمع بشكل عام، حيث تعد القدوة الحسنة والمثل الأعلى من أهم وسائل وطرائق التربية، وإخراج الأمة الصالحة المصلحة، كما تبرز أهمية التربية بالقدوة الحسنة أثرها في غرس المبادئ والقيم الأخلاقية، حيث إن الأخلاق لا تكتسب إلا من خلال القدوة والمثل الأعلى الذي يجسد تلك القيم الأخلاقية إلى واقع معاش، ولهذا فقد أعطى الإسلام القدوة الحسنة

الأهمية والمكانة الرفيعة في بناء الشخصية الإسلامية الملتزمة والتي تتخذ من الرسول ﷺ القدوة الحسنة والمثل الأعلى لها، مصداقاً لقوله تعالى: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا} (سورة الأحزاب: 21).

كما أن التربية بالقدوة قد احتلت مرتبة وأهمية في الفلسفات التربوية، وذلك من خلال الاهتمام بدور الوالدين كقدوة حسنة، ودور المربي كممثل أعلى يحتذي به من قبل الطلبة، فكل سلوك يمارسه المربي يقع تحت أعين طلبته يعد في نظرهم سلوكاً محموداً ومرغوباً؛ بل ومنهجاً يجب عليهم إتباعه، لذلك وجب على المربي أو المعلم أن يتخلق بالأخلاق الفاضلة قولاً وعملاً، وأن يتجنب أن يخالف فعله قوله لأنه محل أنظار طلبته، و-أيضاً- هذا الأمر ينطبق على أستاذ الجامعة، والمربي بصفة عامة باعتباره قدوة حسنة وأ نموذجاً أخلاقياً لطلبته، إنه أب ومربي وموجه ومرشد يريد لهم الصلاح والخير، كما أنه المصباح والإشعاع الذي يستضيء الناس (قورة، 1990، ص 100).

إن غرس حب القراءة والمطالعة والتأمل والصبر والمثابرة، وحب الوصول إلى الحقيقة، والقدرة على الحوار البناء الهادف في حل المشكلات، والصدق والأمانة في نقل المعلومات، والتواضع، والتعاون مع الآخرين، والعدل في القول، وحفظ حقوق الآخرين، وغيرها من الأخلاقيات العلمية، ومهارات البحث وقواعده وأصوله، تحتاج في المقام الأول إلى مربي وقدوة حسنة، ومثل أعلى يترجم هذه الأمور إلى واقع معاش أمام طلبته، بعيداً عن أسلوب التلقين أو التدجين، وما يتضمنه من مواعظ وخطب إنشائية وحماسية قد لا تجد لها أذان صاغية من قبل المتعلمين، فهي في نظرهم مجرد خطب ومواعظ ومحاضرة تسطر على جدران الفصول والقاعات، فاقدة التأثير في فكرهم ووجدانهم.

إن المتأمل في واقع هذه القدوة في الجامعات العربية والإسلامية وفي المؤسسات التربوية الأخرى بشكل عام يجد أن هناك انحرافاً عن هذا الدور، فقد أصبح عمل المربي يخالف قوله، وأصبحت القيم الأخلاقية في بعض الأحيان مجرد شعارات ترد في المحاضرات والندوات والفصول والقاعات والمؤتمرات، وهذا ما يؤكد قورة (المرجع السابق) بقوله:

"وهنا اعترف بأنني أرى اليوم في الجامعات العربية انحرافاً خلقياً، أو بعض انحراف عن هذا المسلك ولكني من ناحية أخرى لا أستطيع أن ألوم أستاذ الجامعة وحده وأحملة المسؤولية كلها لأنني اعتقد أن كل ذلك، أو بعضه أن حسن الظن يرجع في المقام الأول إلى الجامعة نفسها والقائمين على أمرها والمديرين لشؤونها، فهم في البداية لا يلقون بالا إلى تربية هذا الخلق فيمن يعدونه أستاذاً بها، وهم بعد لا يمهّدون أنفسهم في انتقاء من ينتقون لذلك على أساس من خلق العلماء، وهم قبل هذا ويعدّه يسهمون بكثير من التصرفات في

انحراف بعض أساتذة الجامعة عن خلق العلماء" (ص 101)

فإذا كان هذا هو واقع القدوة في جامعاتنا العربية والإسلامية، فأني باحث علمي متميز ومتحلي بأخلاقيات البحث العلمي سيخرج أو سيترى فيها، وكيف له أن يتعامل مع البحث العلمي وأصوله في واقع هذه القدوة، إنه بلا شك قد يخل بأخلاقيات وأصول البحث العلمي، مما يجعله أحد أهم أسباب المشكلة الأخلاقية فيه.

3.2. سيطرت الاعتبارات الشخصية على علاقات البحث العلمي:

تعد الموضوعية العلمية من أهم شروط وأصول البحث العلمي الجيد، وذلك بعناصرها المتعددة كافة، من صدق، وأمانة، وعدل، وصبر، وتواضع، وفاء بالعهد، وغيرها من أخلاقيات البحث العلمي وهي بذلك تعد أهم الضوابط للعلاقات القائمة بين المشتغلين في البحث العلمي بحيث توجه هذه العلاقات نحو الخير والصالح والتعاون وحفظ حقوق الغير في المقام الأول، مما يشجع على الإبداع والابتكار وبناء الشخصية العلمية المتزنة.

فالمأمل في واقع البحث العلمي وبالأخص جانب العلاقات السائدة بين القائمين عليه والمشتغلين فيه يجد أن هناك العديد من الممارسات والسلوكيات غير الأخلاقية المنافية للموضوعية العلمية، حيث إن الاعتبارات الشخصية والمصالح والمنافع المتبادلة وجبر الخواطر والتزكيات، والقربات والمجاملات والنفوذ، وغيرها من الممارسات قد طغت على هذه العلاقات، مما أثر سلباً على القيم الأخلاقية والمستوى العلمي للطلبة والدراسين، وأخلاقيات البحث العلمي بشكل عام، حيث تبرز تلك الممارسات والسلوكيات غير الأخلاقية واضحة في العلاقات الشخصية المتبعة في الإشراف على الرسائل الجامعية من ماجستير ودكتوراه، وكيفية قبول طلبة في الدراسات العليا، وما يتخللها من مجاملات وجبر خواطر وتزكيات، أضف إلى ذلك كله اختصار مدة الإشراف من دون أي مبرر علمي، و-أيضاً- استعجال مدة المناقشة وما يتخللها -أيضاً- من مجاملات ومجادلات أثناء المناقشة وتحويلها إلى صف الباحث أحياناً من دون أي مبرر ليس إلا لأن المشرف ذو وجهة، أو نفوذ، أو أقدمية في القسم.

أضف إلى ذلك كله تدخل "المشرف في العمل البحثي إلى حد المساعدة الإيجابية في إجراء البحث وتعدي حدود الإشراف والتوجيه، وفي تحديد موعد المناقشة بالسعي لدى الجهات المسؤولة بالجامعة من أجل تشكيل لجنة الحكم وتحديد موعد المناقشة، وفي المناقشة ذاتها حين يدافع المشرف عن تلميذه دفاعاً شديداً ومستميئاً على أسس غير علمية أو موضوعية" (خضر، مرجع سابق، ص 49)، وكذلك التأثير من قبل بعض المشرفين على أعضاء لجنة التحكيم في تحديد التقدير للطالب الباحث،

أو تأثير مكانة الطالب الباحث الاجتماعية أو الوظيفية وحصولهم على امتيازات قد تختلف عن زملائهم الباحثين في نفس القسم والمستوى.

4.2. ضعف التكوين العلمي والثقافي لدى الباحث العلمي:

إن وجود باحث علمي متميز يتمتع بعقلية إبداعية، وأصالة فكرية عميقة، وروح تواقعة إلى حب البحث والوصول إلى الحقيقة هو من شروط البحث العلمي الجيد، وأن هذه السمات والشروط لا تتوفر إلا إذا كان الباحث قد أعد إعداداً علمياً وثقافياً وأخلاقياً ومهاريًا، ولذا يمكن القول بأن الإعداد الأكاديمي العلمي للباحث قد لا يكون كافيًا لبناء شخصيته المتزنة والمبدعة؛ بل إن الأمر يحتاج - أيضًا - إلى إعداد ثقافي، فحب المعرفة والاطلاع على كل ما هو جديد ومفيد، في شتى حقول العلم والمعرفة، وعدم الاعتماد على المقررات الدراسية فقط، أو ما تقدمه الجامعات والكليات العلمية، تعد من السمات التي يجب توافرها من الباحث العلمي المتميز.

إن الملاحظ في بعض المجتمعات العربية على وجه الخصوص أن خريجي هذه الجامعات يفتقرون إلى الثقافة وحب الاطلاع على كل ما هو جديد، ومتابعة ما تقدمه الثورة المعلوماتية والتقنية في شتى مجالات العلوم والمعرفة، حيث يكتف من يتخرج من هذه الجامعات بالمعلومات التي استوعبها وحصل عليها في مجال تخصصه فقط، واعتبارها نهاية المطاف، مع أن العلوم والمعارف متكاملة مع بعضها البعض ويخدم كل منها الآخر.

وهذا ما أشار إليه خضر (مرجع سابق) بقوله:

"هذا وقد يرجع الافتقار إلى الثقافة إلى مشكلة أو ظاهرة عامة في بعض المجتمعات العربية وهي مشكلة عدم الميل إلى القراءة، فإنسان هذا العصر في عالمنا العربي أصبح مشغولاً بأمر كثيرة وأصبح المال بالنسبة له أحياناً غاية لا وسيلة حتى تغيرت نظرتة إلى القراءة والتحصيل العلمي وأضحى ينظر إلى هذا النشاط على أنه غير ضروري إذ لا طائل مباشراً من ورائه، ويرجع الافتقار إلى الثقافة إلى أسباب عدة أخرى منها: محتوى ما تقدمه وسائل الإعلام إلى الإنسان العربي وعدم العناية عند وضع السياسات التعليمية بالجوانب الثقافية - اكتفاء بمجرد تلقين المعلومات والحقائق" (ص47).

كما يمكن القول بأن العدد الأكبر من الأساتذة في جامعاتنا العربية لا يقرؤون، ولا يبحثون ويعتبرون الحصول على الدكتوراه نهاية المطاف، وهذا بالطبع يؤثر على شخصية الباحث وعقليته في استيعاب طبيعة الدراسات العليا ومهارات البحث وأصوله وقواعده؛ مما قد يجعل ذلك سبباً في الإخلال

بأخلاقيات البحث العلمي من خلال الممارسات غير الأخلاقية التي قد يلجأ إليها الباحث لتغطية النقص الواضح في الجانب الثقافي له، وعدم قدرته على السيطرة والاستيعاب لمشكلة البحث وجوانبها وهذا ما يؤكد زكريا (1980) بقوله:

"ومما يزيد من فداحة المشكلة أن أمثال هؤلاء المتخصصين محدودي الأفق هم في الأغلب أناس مترفعون عن غيرهم يتحدثون فيما بينهم لغتهم الغامضة الخاصة ويتصورون أن تخصصهم فيها يكسبهم امتيازاً على كل من عدا هم مع أنهم لو خرجوا عن ميدانهم الأصلي قليلاً؛ لأصبحوا مكشوفين تماماً أمام الغير" (ص 327).

أما على المستوى أو الجانب العلمي للباحث فإنه قد لا يختلف عن مستوى ودرجة نظيره في الجانب الثقافي، حيث أصيب هو الآخر بالضعف، فالبعض من طلاب الدراسات العليا والباحثين يجهلون أصول وقواعد البحث العلمي المتعارف عليها في هذا المجال، كما أن البعض منهم لا يجيد مهارات البحث، والتقصي عن الحقائق وحل المشكلات باستخدام المنهج العلمي المنظم، -أيضاً- فإن البعض الآخر منهم يعاني من قصور معرفي في مجال تخصصه الذي ينتمي إليه، أضف إلى ذلك كله عدم وضوح أهداف وطبيعة الدراسات العليا لدى بعض الباحثين في معظم الجامعات العربية، فهناك خلاف بين الوظيفة البحثية والتكوين المهني، والتدريب المهاري، رغم أن كل ذلك تعد أهدافاً للدراسات العليا، وإن لم تكن جميعها وبنفس الدرجة أهدافاً لكل طالب (عبد الموجود، مرجع سابق، ص 262-263).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مظاهر الضعف في الجانب العلمي للباحث قد يكون لها أسباب متعددة أخرى منها: ضعف المعايير العلمية عند اختيار عضو هيئة التدريس بالجامعة وكل من يسند إليهم تربية وتنشئة الأجيال طلبة كانوا، أم باحثين، حيث إن المعايير العلمية الدقيقة التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند اختيارهم قد أصابها العطب في الجامعات العربية، فالأستاذ الجامعي على وجه الخصوص يجب أن تتوفر فيه صفات يجب النظر إليها بعين الاعتبار عند اختياره، وهذه الصفات كما يلخصها قورة (مرجع سابق) بالآتي:

- **الصفة الأولى:** كفاية علمية، بمعنى أن يكون في مجاله الخاص عالماً فيما يعلم به، ولا تغيب عنه شاردة ولا واردة، كما لا يعجز عن ملاحظة التطور العلمي المتنامي.
- **الصفة الثانية:** كفاية فنية، بمعنى أن يكون بصيراً بحيث يبصر طلابه بعلمه وبما هو مسؤول أن يصبرهم فيه، بحيث يستطيعون مواجهة التحديات العلمية ومسايرة ركب الحياة المتطور الذي يزداد ولا شك تطوراً يوماً بعد يوماً.

● **الصفة الثالثة:** خلق العلماء، بمعنى أن يكون متخلِّقًا بما ينبغي للعالم بحق أن يتخلق به، ويثري به سلوكه، كما تزيّنه وتباركه المعرفة وسعة الأفق.

● **الصفة الرابعة:** إلمام اللغة العربية بقدر ما يمكن الباحث من الأداء اللغوي السليم بها (ص96).

وفي ضوء ما ذكر من هذه الصفات والمعايير التي يجب توافرها في عضو هيئة التدريس، أو الأستاذ الجامعي الذي سيتحمل مسؤولية إخراج باحثين متميزين ومقارنتها مع واقعنا العلمي والتربوي نجد أن مظاهر الضعف قد أصاب هذه الصفات لبعض أساتذتنا في الجامعات العربية، الأمر الذي أدى إلي ذلك الضعف في التكوين العلمي للباحث العلمي، حيث إنه ومن الشواهد علي هذا الواقع ما يلاحظ في بعض الجامعات العربية من إسناد مهمة تدريس بعض المقررات الدراسية في مرحلة الدراسات العليا إلى المعدين، أو حملة الماجستير الذين ينقصهم بلا شك الخبرة العلمية الكافية لتناول مثل هذه المقررات، كما أن مهمة الإشراف قد تسند إلى أستاذ جامعي مبتدئ وقد يكون في بداية التحاقه في سلك التدريس.

أضف إلى ذلك إسناد مهمة التدريس لبعض الأساتذة في تدريس مقررات من غير تخصصاتهم ومجالهم العلمي، وكذلك عدم الاهتمام بمادة البحث (حلقة البحث)، التي قد تسند إلى أساتذة غير أكفاء وغير مؤهلين لذلك، حيث إن الاهتمام بمادة المكتبة والبحث وإسنادها إلى أساتذة أكفاء هي الطريق الصحيح في إقناع الطلاب بأهمية البحث العلمي والاعتماد على النفس والجهد، وتحمل المشاق في سبيل الوصول إلى الحقيقة، ولكن للأسف الشديد فإن هذا الأمر غير متوفر، أو يشوبه القصور والضعف في معظم الجامعات العربية (باجودة، 1421هـ، ص7).

كذلك من هذه الشواهد علي هذا الواقع البائس عدم الاهتمام من قبل بعض الأساتذة بالأبحاث والتقارير التي يكلف بها الطلاب والباحثون من طلبة الدراسات العليا على وجه الخصوص، حيث إن البعض من هؤلاء الطلاب يحصلون على الأبحاث والتقارير جاهزة من قبل أشخاص مستأجرين لذلك، أو الاعتماد على مكاتب الخدمات الطلابية ومراكز التصوير المنتشرة خارج أسوار الجامعات (وهو ما يعرف بتجار كتابة الأبحاث)، حيث تقدم هذه الأبحاث والتقارير جاهزة من دون جهد، ولا علم بما فيها إلى أساتذتهم الذين لا يعيرون أي اهتمام بما فيها وما إذا كان بالفعل هذه الأبحاث والتقارير هي من جهد وفكر أصحابها الطلاب أولاً. (1)

(1) - لمزيد من التفصيل والتحقيق حول هذا الموضوع يراجع: جريدة المدينة، العدد (11395)، لسنة 1420هـ، تحت عنوان "مكتبات لإعداد البحوث الجامعية للطلاب من الباطن".

بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الغش في الجامعات ومثل ذلك في المدارس، وعدم قيام المسؤولين والتربويين بإجراءات رادعة للحد من انتشار هذه الظاهرة، الأمر الذي يجعل هذه الأسباب المتعددة الجوانب عوامل مؤثرة في ضعف التكوين العلمي والاجتماعي لدى الباحث العلمي، كما تؤثر على مهاراته البحثية وقدرته على التعامل مع المنهج العلمي المنظم.

5.2. واقع الإشراف والإرشاد العلمي والأكاديمي:

يعد الإشراف والمشرف الأكاديمي من الركائز التي يعتمد عليها عمل الباحث العلمي، من خلال ما يقدمه المشرف الأكاديمي من توجيه ونصح ومشورة، و-أيضاً- دوره التربوي كقدوة حسنة، وذلك من اللحظة الأولى لاستلامه مسؤولية الإشراف على الطلبة الباحثين، و-أيضاً- دوره في إكسابهم بعض المهارات البحثية، وتذليل العقبات التي قد تواجههم عند قيامهم باختيار وإعداد موضوع الدراسة، أو البحث؛ ولذلك يجب أن يكون المشرف الأكاديمي على قدر كبير من تحمل المسؤولية والأمانة حيال من أوكل إليه الإشراف عليهم ليكون قدوة في سلوكه وتصرفاته قولاً وفعلاً ورحب الصدر في تقبل الآراء ورفيقاً وموجهاً ومتابعاً بكل صدق وإخلاص لكل ما يقدمه أبناء الطلبة والباحثون بما فيها أخلاقيات البحث العلمي، ويكسبهم مهارات البحث وأصوله وقواعده السليمة، ويجنبهم مواطني الزلل والخطأ الذي قد يعتري طريقتهم العلمية.

إن المتأمل في واقع الأشراف الأكاديمي في جامعاتنا العربية يجد أن هناك العديد من التناقضات بين القول والعمل، فبعض المشرفين من أصحاب الاستعلاء على طلابهم الباحثين، فيعاملهم بلغة متعالية ومتعجرفة؛ مما يؤدي إلى غرس عامل الخوف والرهبة لدى الدارس، أو الطالب الباحث فيلجأ إلى النفاق والتملق، والممارسات غير الأخلاقية والمنافية للعمل البحثي العلمي وأصوله؛ ذلك كله من أجل الاستمرار مع هذا المشرف.

وبالعوض الآخر من المشرفين الأكاديميين قد أصابهم عدم الاهتمام والتسيب، وعدم المتابعة للطلاب الباحثين، وعدم التركيز في التوجيه والإرشاد؛ مما يجعل الطالب الباحث في دوامة، ونقص من الخبرة، وقد يصاب بالعجز، وعدم القدرة على مواصلة البحث العلمي، أو يأتي بمعلومات غير واقعية، أو إخلال بأصول البحث وقواعده، هذا بالإضافة إلى تلك الممارسات التي يقوم بها بعض المشرفين الأكاديميين أثناء عملية مناقشة الرسائل، والتأثير السلبي على لجنة الحكم.

أما واقع الإرشاد العلمي: فهو الآخر قد أصابه الضعف والخلل، حيث يظهر ذلك القصور والخلل والضعف في عدم توفر شبكة قواعد رصد المعلومات داخل الجامعة، ومراكز البحوث العلمية

التي من شأنها خلق التفاعل الحقيقي بين الباحث العلمي والمعرفة المنشودة والمناسبة لإنجاز البحث، حيث إن من المفترض أن ينطوي هذا الإرشاد العلمي على مجموعة من الجهود والخدمات، التي يوجزها **مصطفى (1408هـ) بالآتي:**

1. محاولة التعرف على الحاجات الإعلامية الحقيقية للباحثين، ومتابعة أنماط التعبير في هذه الحاجات تبعاً للمراحل التي تمر بها بحوثهم والتحول في اهتماماتهم الموضوعية بين الحين والآخر.
2. تقديم المشورة للباحثين في الجوانب المتعلقة باستخدام أنظمة المعلومات المتوفرة وكيفية الاستفادة من المعلومات التي يتم الحصول عليها.
3. إحالة المستفيدين إلى المصادر الخارجية المناسبة للمعلومات، كالأشخاص، والمؤسسات حين تدعو الضرورة إلى إيجاد اتصال مباشر بينهم وبين هذه المصادر
4. توفير المساعدة اللازمة في عمليات التحليل الإحصائي والمعالجة الآلية التي يحتاج إليها الباحثون والدارسين في أثناء إجراء التجارب، وإعداد الدراسات المختلفة (ص106).

وبناء على ذلك فإن إنشاء مراكز وقواعد رصد المعلومات من قبل الجامعة يعد أمراً مهماً، حيث يساعد الباحث وطالب العلم عموماً في الحصول على المعلومات الكافية لإعداد البحث، وتوجيهه الوجهة الصحيحة والسليمة، وحتى لا يضطر إلى أن يسلك طرقاً غير سليمة، وغير أخلاقية؛ كي يغطي العجز والقصور في حصوله على المعلومات؛ وحتى لا تمض الفترة المحددة له في إعداد الرسالة، أو البحث في غير طائل.

لكن واقع البحث العلمي في بعض الجامعات العربية يدل على أن توفر مثل هذه المراكز والمراسد وقواعد المعلومات غير متوفر، أو قد أصابه القصور والنقص في إمكانياته وخدمات الإرشاد للطلبة والباحثين، وهو الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة الحصول على المعلومات الكافية، واللازمة لإنجاز البحث مما يؤدي ذلك إلى حدوث تلك الانحرافات والممارسات غير الأخلاقية من قبل هذا الباحث العلمي.

وما يؤكد هذا الواقع غير الإيجابي للإرشاد العلمي في جامعاتنا العربية، ما يلاحظ حالياً في عدد من الدول التي تعمل على تطوير برامج الدراسة الجامعية المفتوحة، أو التعليم عن بعد، والتي تعرف بالجامعات الإلكترونية (Electronic University)، التي تعتمد على مراكز ومراسد المعلومات الحديثة والحاسبات الآلية، فحديثاً أعلنت إحدى الشركات في صحيفة واشنطن بوست (Washington Post) أنها ستقدم (500) مساقاً مختلفاً عبر خطوط الهاتف إلى مالكي الحاسبات المصغرة، وتوقعت الشركة أن ينضم إلى هذا البرنامج حوالي مليون طالب خلال خمس سنوات، وأن يتحول البرنامج إلى أكبر مؤسسة تعليمية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك بعض الجامعات التي بدأت تسير في هذا الاتجاه

كجامعة نوبا (Nova) في ولاية فلوريدا الأمريكية التي تقدم مساقات عبر نظام الحاسب (Unix) تؤدي إلى الحصول على درجة الدكتوراه (مصطفى، مرجع سابق، ص 88).



آثار المشكلة الأخلاقية على البحث العلمي

إن مناقشة قضية آثار المشكلة الأخلاقية على البحث العلمي قد يحتاج إلى بحث مستقل، وذلك نظرًا لتعدد وتداخل هذه الآثار فيما بينها، ولذلك فإن الباحث سيحاول قدر المستطاع أن يبرز هذه الآثار في شكل نقاط رئيسة على النحو الآتي:

المطلب الأول: قلة الإنتاجية العلمية:

إن توفر المناخ المناسب وخاصة الجانب السلوكي القيمي في البحث العلمي يعد أمرًا مهمًا وعاملاً محفزًا للإنتاجية العلمية من قبل الباحثين والمشتغلين في البحث العلمي، وهذا بعكس الحال عندما تنتشر الانحرافات السلوكية والممارسات غير الأخلاقية، من سرقات علمية، وإخلال بأصول وقواعد البحث العلمي، وغيرها من تلك الانحرافات والتجاوزات غير الأخلاقية، حيث إن تلك المظاهر تؤدي إلى ظهور فئة في مجال البحث العلمي أقل ما يمكن وصفهم، أنهم متسلقين على أكتاف وجهود الآخرين، الأمر الذي يقابله حالة من الضياع والغبن لحقوق الطرف الآخر من المبدعين والمنتجين، مما يشعرهم بالإحباط وقلة النشاط البحثي، وخاصة في حالة عدم وجود جهاز رقابي لحماية حقوقهم. وهذا ما يؤكد مرسى (مرجع سابق) بقوله:

"ولا أريد أن نقلب المواجع ونفعل كما فعل زحلان حين قال بأن إنتاجية العلماء العرب عام 1976م كانت تمثل 40% من إنتاج علماء إسرائيل على الرغم من الفرق الهائل بيننا وبين إسرائيل في القوى البشرية وفي التمويل المادي والفني... إذا كانت إنتاجية العلماء العرب منخفضة بهذا الشكل الذي لا يحتاج إلى تعليق وبسبب ظروف يعلمها معظمنا من معوقات تعترض البحث العلمي في الوطن العربي (التي من أهمها الأزمة الأخلاقية) عامة فهل اختلف أداء العلماء العاملين في منطقة الخليج العربي ولو على الأقل بسبب ارتفاع دخولهم ويسر أعمالهم وقلة أعداد الطلاب لديهم وتوفر المكتبات والمعامل... ولو إلى حد ما؟ وأيضًا بسبب سهولة الحصول على مطالب الحياة في الإقليم...؟" (ص 98-99).

ومن هنا نستنتج أن هناك عوامل وأسباب أخرى إلى جانب المعوقات المادية قد تؤدي إلى قلة الإنتاجية العلمية في الوطن العربي، ومنها ولا شك المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي وآثارها عليه.

كما أن هذا الواقع يؤكد -أيضاً- بكار (مرجع سابق) بقوله: "وفي إحصائية مخجلة قامت لتقارن بين أعداد العلماء الناشرين العرب وبين العلماء الناشرين اليهود في فلسطين المحتلة، تبين أن عدد العلماء العرب كان في سنوات متعددة على النحو الآتي:

● نسبة عدد العلماء الناشرين من العرب:

السنة	1967م	1977م	1983م
العدد	465	1348	2616

● أما بالنسبة لعدد العلماء الناشرين من اليهود فكانت:

السنة	1967م	1977م	1983م
العدد	1125	3284	4661

وهذا يعني أن العلماء العرب الناشرين لا يشكلون سوى نصف العلماء الناشرين اليهود مع أن نسبة اليهود في فلسطين لا تتجاوز (1.5%) من سكان الوطن العربي (ص 91-92، بتصرف).

المطلب الثاني: الإخلال بالضوابط والأخلاقيات العلمية:

إن الحفاظ على ضوابط السلوك والأخلاقيات العلمية يحتاج إلى أن يتوفر للباحث العلمي الجو والمناخ المناسبين، وكذلك المجتمع الخالي من العوامل المؤثرة سلبيًا على هذه القيم، لذا فإن التساهل مع أولئك المنحرفين ممن يسرقون، أو يتحايلون على أخلاقيات البحث العلمي وأصوله وقواعده فينسبون هذه الأعمال إلى أنفسهم دون أي مبرر، يؤدي بالضرورة إلى ترغيب وتحفيز الباحثين المبتدئين، ومن لديهم ضعف وخلل في الوازع الديني على الإخلال بالمسؤولية الأخلاقية في البحث العلمي (خضر، مرجع سابق، ص 57-58)، وأن هذا الانحراف في سلوكهم قد يكون من أجل الحصول على الدرجة العلمية، أو الترقية أو الحصول على المال على حساب المسؤولية الأخلاقية للبحث العلمي وسمعة الجامعة ومكانتها.

المطلب الثالث: هجرة الكفاءات العربية والإسلامية إلى الخارج:

إن تردي الأوضاع في البيئة العلمية في مجتمع ما، وأخصها إذا كان في الجانب الأخلاقي، حيث يؤدي إلى ضياع حقوق الباحثين والمبدعين، مما يشعرهم بالغبرة في بلادهم، وكذلك عدم الإحساس بالأمان وحرية الفكر والإبداع، بالإضافة إلى حرمانهم من بعض الترقيات العلمية في بعض الأحيان، خاصة في ظل عدم وجود حوافز مغرية وتشريعات لحماية هذه الكفاءات العربية والحفاظ عليها.

إن تردّي هذه الأوضاع من شأنه أن يؤدي بهؤلاء العلماء إلى الهجرة إلى الخارج بحثًا عن أحوال وبيئات علمية تحفظ وتحمي حقوقهم المادية والمعنوية، وتشجعهم على الإبداع والإنتاج والابتكار في ظل الضوابط السلوكية والعلمية في هذه البيئات العلمية، وهذا يعدّ خسارة كبيرة في رأس المال البشري والمادي يصاب بها العالم العربي والإسلامي، كما يعدّ شكلاً جديدًا من أشكال الاستعمار المقنع لاحتكار التكنولوجيا والمعرفة والمعلوماتية للسيطرة على الدول النامية ومنع تطورها وترسيخ مبدأ التبعية وعدم الاستقلال النفسي، وكذلك التحكم في استخدام التكنولوجيا عن طريق الخبراء المشرفين على نقل واستخدام وتشغيل التكنولوجيا، نظراً لعدم توافر الخبراء المحليين، حيث إنه قد تم تهجيرهم (بوظفانة، مرجع سابق، ص 197). وكي تتضح أبعاد المشكلة ينظر الجدول الآتي لمعرفة مدى ونسبة هجرة العقول العربية إلى الولايات المتحدة فقط.

جدول هجرة العقول العربية إلى الولايات المتحدة خلال الأعوام 1962-1969م⁽¹⁾

الأقطار	فنيون	مهندسون	علوم طبيعية	علوم اجتماعية	أطباء	ممرضات	مجموع الفنيين	المجموع العام
لبنان	1211	277	95	20	169	97	1869	8191
الأردن	886	117	47	11	27	42	1130	9548
العراق	794	165	67	4	45	13	1088	4192
سوريا	463	129	30	5	43	13	683	2406
مصر	2716	570	240	46	247	25	3844	9315
المغرب	2716	570	240	46	247	25	3844	9316
تونس	139	4	6	2	13	2	166	497
الجزائر	113	10	2	1	6	1	133	981
المجموع	6560	1294	492	103	581	202	9232 بما فيه علماء فلسطين	37603

وفي هذا يشير مرسي (مرجع سابق) بقوله:

"إن الدول النامية تعيش حالة خطيرة من استنزاف قواها البشرية تلك القوى المطلوبة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلادها، إن هذه الخسارة لا تتضمن فقط خسارة الخبرة الفنية والتكتيكية ولكنها تشمل على خسارة القيادات الفكرية التي لا يمكن الاستغناء عنها في مجالات الابتكار وعمليات التحديث الاقتصادي، إن الصورة تسير من سيئ إلى أسوأ وبشكل ثابت الاستمرار حيث إن انتقال القوى العاملة ذات المستوى الرفيع من الدول الأقل نموًا إلى الدول المتقدمة يزداد كثافة ويعظم حجمًا" (ص98-99).

أضف إلى ذلك كله ما تعانيه كثير من مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي من تحلف وتقليدية "والمتمثل في بيروقراطية الإدارة، وعدم مرونتها، والأسس غير الأكاديمية في الترتيبات بين فئات الهيئة التدريسية، وسيطرة أعضاء هيئة التدريس القدامى على الشؤون الأكاديمية، وعدم إعطاء فرص المشاركة في اتخاذ القرارات للعلماء وأعضاء هيئة التدريس حديثي التخرج" (بوظانة، مرجع سابق، ص212)، كل هذه الممارسات غير الأخلاقية في البيئة العلمية تشكل عوامل طاردة للكفاءات والأدمغة العربية إلى الخارج.

المطلب الرابع: اضطراب منهجية التفكير:

إن مما هو معلوم أن من أهم أهداف البحث العلمي هو إثراء المعرفة وتأصيلها في فكر الإنسان وذلك وفق أسس وحقائق علمية مؤكدة بالحجج والبراهين، وبالتالي يتم من خلالها تشكيل الشخصية العلمية المتزنة والقادرة على الإبداع والابتكار والتحليل، والمتصفة بالصفات الأخلاقية الفاضلة القادرة على التعامل مع المنهج العلمي المنظم في حل المشكلات (بكار، مرجع سابق، ص68-69)، وهذا لا يتوفر إلا من خلال ثبات الضبط في سلوكيات البحث العلمي وسلامة أصوله وقواعده.

وبعكس الحال في حالة انتشار الممارسات والانحرافات غير الأخلاقية في البيئة العلمية، حيث سيكون لها الأثر السلبي على فكر وسلوك الأجيال من الطلاب والباحثين من حيث افتقارهم إلى وضوح الرؤية للأشياء، والقضايا، والمشكلات، وعدم استيعابهم لها، أو عدم قدرتهم على التعامل معها بشكل علمي صحيح ومنظم، وهذا ما يعرف باضطراب منهجية التفكير، وعدم القدرة على التعامل مع الواقع بشكل عام.

المطلب الخامس: إضعاف الثقة في رجال البحث العلمي

إن انتشار مثل هذه الممارسات غير الأخلاقية بين أوساط الباحثين العلميين، وظهور تلك الصور والمظاهر من سرقات علمية بشتى أنواعها، أو الإخلال بأصول البحث العلمي والمسؤولية الأخلاقية وغيرها دون رقيب، أو رادع يقف على يد هؤلاء العابثين في هذا المجال، فإن من شأن ذلك كله أن يؤدي إلى إضعاف الثقة بين أفراد المجتمع حيال البحث العلمي ونتائجه والقائمين عليه كما يؤدي إلى تشويه مكانة الباحثين والعلماء فيه، حيث يسود الاعتقاد بأن كل باحث ناقل، أو سارق إن صح التعبير، وإن مهمة البحث العلمي، أصبحت ميسرة وتحت تناول يد كل أفراد المجتمع ممن يجيدون القراءة والكتابة، وإن جهد الباحث مجرد نقل وترتيب أفكار الغير، أو مجرد الوصف الإنتقادي للأوضاع الحاضرة (خضر، مرجع سابق، ص58).

إن مثل هذا الواقع العلمي سيؤثر سلبيًا على الباحثين الجادين الذين تتميز أعمالهم العلمية بالأصالة والابتكار والإبداع والمتمسكين بالقيم الأخلاقية والعلمية في أعمالهم، مما يؤدي بدوره إلى فقدان الثقة بالنفس لدى هؤلاء الباحثين والدراسين الجادين ويقل نشاطهم العلمي وعطائهم ونتاجهم الفكري، فيصاب البحث العلمي بالركود والانحسار وتفاقم مشكلات المجتمع.

المطلب السادس: زيادة الفجوة بين مراكز البحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية

إن عدم القدرة على استيعاب ومعرفة الجامعات لمشكلات وقضايا المجتمع وحاجاته، سيؤدي إلى زيادة حجم وتفاقم المشكلات -أيضًا-، مثل البطالة في صفوف الخريجين والذين لا يستطيعون مواكبة متطلبات سوق العمل القائم على العطاء والإبداع والإنتاج لا على الاتكالية، كما تحفزهم على سرقة أعمال وجهد وحقوق الغير في إنجاز الأعمال وتنفيذها.

إن ذلك كله ولا شك قد أثر وبصورة سلبية على معدل الإنتاجية في عالمنا العربي خصوصًا إذا ما قورن بالمجتمعات الأخرى، وأن خير شاهد على ذلك، هو أن قيمة ما صدرته (سنغافورة) خلال الأشهر الأولى من عام 1993م قد بلغ ما قيمته (35 بليون دولار)، مع أن عدد سكانها لا يصل إلى ثلاثة ملايين نسمة، وأن الإنتاج القومي لليهود في فلسطين هو (60 بليون دولار)، مع أن سكانها لا يزيدون على أربعة ملايين، فيما يكون الدخل القومي (لإندونيسيا) هو (70 بليون دولار)، مع أن عدد سكانها (180 مليون نسمة)!! (بكار، مرجع سابق، ص143).

* * * * *

ضوابط البحث العلمي في الفكر الإسلامي

* المسؤولية الأخلاقية في البحث العلمي

* ضوابط البحث العلمي في الفكر الإسلامي

الفصل الرابع

ضوابط في البحث العلمي في الفكر الإسلامي

إن علاج أي مشكلة إنما يكون من خلال مواجهة الأسباب المؤدية إلى هذه المشكلة، وقد تضمنت الفصول السابقة بياناً لأهم المظاهر، والأسباب المؤدية إلى المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي في الوطن العربي، و-أيضاً- آثار هذه المشكلة في مجال البحث العلمي والأكاديمي، وفي المجتمع بأسره.

وبناء على ذلك يمكن القول: إن العلاج لهذه المشكلة الأخلاقية من وجهة نظر الباحث يكمن في استشعار المسؤولية الأخلاقية في البحث العلمي أولاً، والالتزام بالضوابط الأخلاقية التي تضبط مسار البحث العلمي وتحدد وجهته الصحيحة ثانياً، وذلك من خلال القيام بعملية تأصيلية لمفهوم ومضامين الضوابط الأخلاقية في البحث العلمي في الفكر الإسلامي، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول

المسؤولية الأخلاقية في البحث العلمي

في هذا المبحث سيقوم بالباحث بمناقشة ما يعتقد أنه أحد السبل والطرق العلمية الكفيلة لمعالجة المشكلة الأخلاقية في العلمي، وهي استشعار المسؤولية الأخلاقية في البحث العلمي، باعتبارها جوهر الأخلاق في البحث العلمي، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الأخلاقية:

تشكل المسؤولية الأخلاقية بصفة عامة جوهر الأخلاق في البحث العلمي، حيث يكون فيها الباحث العلمي قادراً على تحمل تبعات أعماله وآثارها، ولذا فإن هذا المفهوم للمسؤولية الأخلاقية يتجلى ويزداد وضوحاً وأهمية من خلال بيان مصدر هذه المسؤولية، وذلك في مصادر المعرفة الأصلية (القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة) في الفكر الإسلامي، بخلاف الفلسفات الغربية التي تجعل العقل مصدراً لهذه المسؤولية.

إن الأخلاق عموماً، وأخلاقيات البحث العلمي خصوصاً تحدد على أساس العقيدة الإسلامية التي تنبع منها هذه الأخلاقيات، حيث إن البحث العلمي في جوهره يعمل في إطار الغايات النهائية للعقيدة الإسلامية، وبالتالي يصبح البحث العلمي بهذا المفهوم "عبادة" بوصفه فرض كفاية، ومادام

كذلك فهو حق لله ﷻ، وحق للعباد في آن واحد، ولأداء حق الله ﷻ، آداب يجب مراعاتها" (عبد الحليم، مرجع سابق، ص 55).

كما أن البحث العلمي في ظل هذه العقيدة الإسلامية يعد وجهًا من وجوه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكذلك وجهًا من وجوه القضاء؛ "لأنه يقتضي مشاهدة الواقع في كليته وأجزائه، وجمع معلومات مختلفة عن هذا الواقع وإعمال العقل والمنطق في الإثبات والنفي، ثم تقرير النتائج وإصدار الأحكام" (عبد الحليم، المرجع السابق، ص 55)، الأمر الذي يجعل من الباحث المسلم ملزمًا بهذه الأخلاق وهذه الضوابط والشروط هي، التي حددتها العقيدة الإسلامية في القضاء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وفي ضوء هذه النظرة الإسلامية للبحث العلمي يبرز عظم وثقل المسؤولية الأخلاقية للباحث المسلم، حيث لم تعد الأخلاق المعنية بالباحث المسلم أخلاقًا مهنية يتخلق بها في جانب واحد من حياته، ويتركها في أوقات فراغه حين لا تتبعه مهنته، فالباحث المسلم هو ذلك الشخص الذي يتقي الله ويراعيه في كل الأحوال والأوقات، ويعمل وفق الخطاب الرباني في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ (سورة الإسراء: 34)، ووفق هدي النبي ﷺ في قوله: ((آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان)) (البخاري، مرجع سابق، حديث رقم 33)، فأخلاقيات الأمانة والوفاء بالعهد التي أعلاها القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة هي من أخلاقيات المسلم عمومًا، وبالتالي فهي بلا شك أخلاقيات للباحث المسلم الذي يحمل رسالة العلم، ويؤمن عليها ويلتزم بها أمام الخالق ﷻ.

وهنا يظهر أن مصدر الالتزام في تلك المسؤولية الأخلاقية نابع من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، والإجماع، والقياس، التي فصلت جوانب مسؤولية العلماء ووصفتهم بأنهم أولوا الأمر، وذو الألباب والعقول، وأهل الشورى، وعلى ذلك فمفهوم المسؤولية الأخلاقية هنا يجب أن ينطوي على تحقيق الخير الذي سبق إقراره شرعًا (دراز، مرجع سابق، ص 143).

إن الباحث المسلم وفق هذه المسؤولية مطالب بتقديم تقرير مفصل عن مجموع استخداماته لإمكانياته وقدراته، وما قدمه من نفع أو خير للآخرين، فهو راع ومسؤول عن ما يقدمه من نتائج وتوصيات في بحثه، مصداقًا لقول النبي ﷺ: ((كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)) (البخاري، مرجع سابق، جزء من حديث رقم 2751)، بالإضافة إلى مسؤولية الباحث المسلم في الجانب الاجتماعي، أو ما يسمى بمسؤولية الهداية والرعاية، والمتمثل بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما سبق الإشارة إلى

ذلك، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (سورة آل عمران 104).

ثم إن على الباحث المسلم -أيضاً- تقع مسؤولية الإلتقان، ونعني بالإلتقان أي تأديته عمله على أكمل وجه، وبإخلاص لله ﷻ أولاً، ثم لمن التزم لهم بتقديم بحثه ثانيًا، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (سورة الأنعام: 162).

المطلب الثاني: أخلاق طلب العلم والبحث العلمي:

لقد رفع الإسلام من مكانة العلم والعلماء، وجعل لهم الدرجات الرفيعة في الدنيا والآخرة، كما أشاد بتلك المكانة العالية التي يحظى بها العلماء، ولكن هذه المكانة وهذه الأهمية للعلم وأهله لا تكون تامة وحقيقية وذات قيمة إلا إذا تحلى صاحبها بمكارم الأخلاق التي أوجبها الإسلام؛ ولذلك تعد أخلاق طلب العلم والبحث العلمي في مقدمة تلك الضوابط والأخلاقيات التي أوجبها الإسلام على أهل العلم، وكل من يريد أن ينتسب إليه وينهل منه، وأن من أهم هذه الضوابط الأخلاقية الآتي:

1.1. إخلاص النية:

إن أول ما يجب على طالب العلم، والباحث العلمي المسلم مراعاته هو إخلاص النية في طلب العلم والبحث، وذلك بأن يكون قصده من وراء ذلك هو وجه الله تعالى، لا لغرض آخر من أغراض الدنيا؛ لأن العلم من أجلّ العبادات وأفضل الطاعات والقربات، وقد أجمع علماء هذه الأمة من السلف الصالح على أن أفضل الأعمال بعد الفرائض هو طلب العلم، فقد قال الإمام الشافعي: "ليس شيء بعد الفرائض أفضل من طلب العلم، وكذلك قال سفيان الثوري وحكاة الحنفية عن أبي حنيفة -رحمهم الله جميعاً-، وقد جاء عن الإمام أحمد (رحمه الله) مثل ذلك في رواية "أن العلم أفضل من صلاة النافلة" حيث سئل فقيل له "أي شيء أحب إليك أجلس بالليل أنسخ أو أوصلي تطوعاً؟ فقال: "نسخك تعلم به أمور دينك أحب إلي"، وقال مالك: "إن قومًا ابتغوا العبادة وأضاعوا، فخرجوا على أمة محمد ﷺ بأسياهم ولو ابتغوا العلم لحجزهم عن ذلك" (ابن القيم، 1399هـ، ص 130، 194).

ولذا نرى كثيرًا من العلماء والفقهاء والمربين المسلمين قد جعلوا للعلم أبوابًا وفضيلة عند تناولهم للقضايا التربوية أو الشرعية؛ بل ذهب البعض منهم إلى تأليف كتب خاصة بالعلم وفضله، كما فعل ذلك ابن عبد البر في كتابه "جامع بيان العلم وفضله"، وكذلك ابن رجب في كتابه "ورثة الأنبياء" والإمام الغزالي في كتابه "أحياء علوم الدين" وغيرهم، وقد توصل هؤلاء العلماء والفقهاء المسلمون إلى أن العلم وطلبه من العبادات؛ بل من أفضلها بعد الفرائض، الأمر الذي يستلزم فيه الإخلاص في النية

لله تعالى عند طلبه وقصده، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ (سورة البينة: 5)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ (سورة الزمر: 2)، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاعًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (سورة النساء: 100).

إن طالب العلم إذ خرج وسافر إلى بلد يطلب العلم فهو مهاجر في سبيل الله؛ لأن السفر لطلب العلم من الهجرة إلى الله ورسوله، مصداقاً لقول النبي ﷺ: ((من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع)) (الترمذي، مرجع سابق، حديث رقم 2647)، ومن خلال هذا التوجيه الرباني والهدى النبوي يتضح أن الله ﷻ، قد قيد أجر الهجرة على خلوص النية في هذه الهجرة، وهو ما يدل عليه لفظ "مهاجرًا إلى الله ورسوله"، وهذا ما ذهب إليه ابن جماعة -رحمه الله- في أن الفضل في طلب العلم إنما هو في طلبه مريدًا به وجهه الله تعالى، لا لغرض من الدنيا، فمن أرادته لغرض دنيوي كمال أو رئاسة، أو منصب، أو جاه، أو شهرة، أو استمالة الناس إليه، أو قصد المناظرين، أو نحو ذلك فهو مذموم (ابن جماعة، د. ت، ص 13)، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾ (سورة الشورى: 20)، وقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا﴾ (سورة الإسراء: 18).

كما أن الرسول ﷺ قد أرشدنا إلى ذلك، ففي الحديث الصحيح الذي افتتح به الإمام البخاري (رحمه الله)، صحيحه الجامع يرشد الطالب للعلم إلى لزومه من بداية طلبه إن هو أراد العلم، حيث أخرج بسنده إلى عمر بن الخطاب ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه))، وفي رواية: ((إنما الأعمال بالنية، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو امرأة يتزوجها، فهجرته إلى ما هاجر إليه)) (البخاري، مرجع سابق، حديث رقم 1؛ ومسلم، مرجع سابق، حديث رقم 1907).

وكذلك قول النبي ﷺ: ((من تعلم علمًا مما يتنغي به وجهه الله لا يتعلمه إلا ليصيب به عرضًا من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيامة، يعني ربحها)) (ابن عبد البر، د. ت، 1/175)، كما يذكر هذا الحديث الخطيب البغدادي في كتابه "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، 1/84)،

وقول النبي ﷺ: ((من تعلم علمًا لغير الله، أو أراد به غير الله فليتبوأ مقعده من النار)) (الترمذي، مرجع سابق، حديث رقم 2655).

ومن هذا يتضح أن النبي ﷺ قد بين أن الطالبين للعلم الذين لم يخلصوا نياتهم في ابتغاء الأجر من الله تعالى والفضل لديه؛ بل قصدوا بهذا العلم الميرور الدنيا الفانية، أو التكبر على العباد، كان جزاؤهم ذلك العذاب الأليم؛ وهذا ما أشار إليه ابن عبد البر (رحمه الله)، بقوله:

"وسبب هذا والله أعلم أن في الدنيا جنة معجلة وهي: معرفة الله ومحبته والأنس به والشوق إلى لقائه وخشيته وطاعته، والعم النافع يدل على ذلك، فمن دله علمه على دخول هذه الجنة المعجلة في الدنيا، دخل الجنة في الآخرة ومن لم يشم رائحتها لم يشم رائحة الجنة في الآخرة، قال: ولهذا كان أشد الناس عذاباً في الآخرة عالم لم ينفعه الله بعلمه. قال: وهو أشد الناس حسرة يوم القيامة حيث كان معه آله يتوصل بها إلى أعلى الدرجات وأرفع المقامات فلم يستعملها إلا في التوصل إلى أخس الأمور وأدناها وأحقرها فهو كمن كان معه جواهر نفيسة لها قيمة فباعها بكرة أو شيء مستقذر لا ينتفع به قال: "فهذا حال من يطلب الدنيا بعلمه، وأقبح منه من يطلبها بإظهار الزهد فيها فإن ذلك خداع قبيح جداً" (175/1).

وفي ضوء ما أورده ابن عبد البر (رحمه الله)، يتضح أن الباحث العلمي مطالب بأن يجعل النية في بحثه هي ابتغاء وجه الله تعالى، وأن يجعل نتائجه في تحقيق مصالح تخدم أمته، وفق ما أخذ على عاتقه من مسؤولية، فلا مكان للشعار "الغاية تبرر الوسيلة"، ولا مكان للمقولة: "العلم للعلم" في البحث العلمي في المذهبية الإسلامية، ولا مكان للمقولة: "الحياد الأخلاقي للعلم"، فالباحث العلمي المسلم مسئول أولاً وأخيراً عن بحثه ونتائجه.

2.1. تقوى الله تعالى:

إن من الأمور التي يجب على الباحث العلمي المسلم مراعاتها في أخلاق طلب العلم هو تقوى الله تعالى التي تحجزه عن رذائل السلوك، وتطهر نفسه من مساوئها كما تطهر الأرض للبذر من خبائث النبات؛ لأن العلم نور، ولا يصلح له قلب رانت عليه الذنوب والمساوئ الخلقية؛ بل ولا يدخل فيه، ولا ينتفع به، وإنما يدخل في قلب طاهر تقي (ابن جماعة، مرجع سابق، ص 67)، وذلك مصداقاً لقوله تعالى في آية التداين: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (سورة البقرة: جزء من الآية 282)، وفي تفسير هذه الآية يقول الإمام القرطبي (رحمه الله): "فإن هذا وعد من الله تعالى فإن من اتقاه علمه، أي يجعل في قلبه نوراً يفهم به ما يلقي إليه" (406/3).

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ (سورة الأنفال: 29)، وفي تفسير هذا يقول الإمام القرطبي (رحمه الله): " فإذا اتقى العبد ربه وذلك بإتباع أوامره واجتناب نواهيه وترك الشبهات مخافة الوقوع في المحرمات، وشحن قلبه بالنية الخالصة، وجوارحه بالأعمال الصالحة، وتحفظ من شوائب الشرك الخفي والظاهر بمراعاة غير الله في الأعمال والركون إلى الدنيا بالعفة عن المال، جعل له بين الحق والباطل فرقاناً ورزقه مما يريد من الخير أيًا كان" (396/7).

إن مما هو معلوم أن ثمار العلم النافع هو خشية تعالى، وذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسِ وَالذَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ (سورة فاطر: 28)، فلا خير في علم لم يقرب إلى الله تعالى، ولم يتق به ويخشاه، وفي هذا يقول الإمام الغزالي (رحمه الله): " ما يحصله صاحب الأخلاق الرذيلة حديث ينظمه بلسانه مرة ويقبله أخرى، وكلام يردده، ولو ظهر نور العلم على قلبه لحسنت أخلاقه فإن أقل درجات العلم أن يعرف أن المعاصي سموم مهلكة، مبطلة للحياة الأبدية، فإن منشأها الصفات الردية، وهل رأيت من عرف السم فتناوله؟" (ص 130).

3.2. الاستزادة من العلم والبحث العلمي:

إن من الأمور التي حظيت بالعناية والاهتمام في الفكر الإسلامي، وفي مجال أخلاق طالب العلم والباحث العلمي، هي حثها على الاستزادة من العلم، والانتفاع به، وذلك ببذل الجهد وجميع الإمكانيات والقدرات التي يملكها الفرد فيه؛ لأن العلم لانهاية له، ولا ينال المرء بعضه حتى يعطيه كل جهده ووقته، وفي هذا يقول الإمام الغزالي (د. ت): " العلم لا يعطيك بعضه حتى تعطيه كلك، فإذا أعطيته كلك فإنك في إعطائه إياك بعضه على خطر" (ص 131).

وهو الأمر الذي أكد ودل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (سورة التوبة: 122)، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ (سورة طه: 114)، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الدِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (سورة الأنبياء: 7) فالسؤال مفتاح العلم ونصفه، حيث قيل: "من رق وجهه عند السؤال ظهر نقصه عند اجتماع الرجال" (ابن جماعة، مرجع سابق، ص 157)؛ لذلك كان السؤال والبحث عن الحقيقة، والسفر وتحمل المشاق من سمات الباحث المسلم

الذي أخلص النية لله تعالى في بحثه وعلمه، فهو لا يمل ولا يدخله اليأس، أو الحياء، أو الخجل في بيان الحقيقة وطلبها والوصول إليها.

ولنا في سيدنا نبي الله موسى عليه السلام، وهو كليم الله خير مثل، فقد أتاه الله التوراة فيها تفصيل كل شيء، فلم يكتف بذلك؛ بل سأل المزيد فدل على العبد الصالح "الخضر عليه السلام"، فقال له بتذل وخضوع وتواضع: "هل أتبعك على أن تعلمني مما علمت رشداً"، فكان ما ذكره الله تعالى في قصته؛ ثم قال له الخضر عليه السلام: "ما علمي وعلمك وعلم الخلائق في علم الله إلا مقدار ما غمس هذا العصفور منقاره في البحر" (1)، وقد جاء في قصة الخضر وموسى عليه السلام، في قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (سورة الإسراء: 85).

4.2. العمل بمقتضى العلم "إقران العلم بالعمل":

لقد قعد الإسلام للعلم وأهميته قاعدة تجعل من هذا العلم فائدة ومنفعة للفرد والمجتمع، وذلك من خلال ما يتوصل إليه الباحث العلمي من نتائج وتطبيقات وتوصيات، ومقتضى هذه القاعدة هو: أن الباحث العلمي والعالم المسلم مطالبين بالعمل بمقتضى علمهما وبجتهما، وإقران العلم بالعمل، وذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ (سورة الصف: 2-3)، وقوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (سورة البقرة: 44)، ففي هذه الآيات نلاحظ أن الله عز وجل، قد توعد أولئك العلماء والباحثين الذين لم يعملوا بعلمهم، ولم يطبقوا نتائج علمهم، ولم تحصل الفائدة لمجتمعهم بالوعيد الشديد والأليم في الآخرة، كما يذم و يندد الله بالذين لا يعملون بما يعلمون، ويؤنبهم توبيخاً شديداً لبقاء حالهم دون تغير، أو استفادة من علمهم وبجتهم.

إن ما هو مهم وذو أولوية قصوى من هذه العلوم والبحث والمعارف هو الاستفادة منها من خلال العمل بها من قبل أصحابها أولاً، وكذلك التخلق والتأدب بآدابها، ومن ثم نصح الآخرين بها؛ فمن بديهيات وسنن العقلاء أن الإنسان إذا لم يحصل لنفسه مصلحة فكيف يحصلها لغيره؟ فإذا صدر من الإنسان تحصيل المصلحة لغيره ومنع ذلك عن نفسه كان ذلك خارجاً عن أفعال العقلاء، وهذا ما أكدته قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾، كما جاء في الآية السابقة.

(1) يعد هذا جزءاً من قصة الخضر مع موسى عليه السلام، والمروية في الصحيحين وغيرهما، البخاري، مرجع سابق، حديث رقم 3400، وحديث رقم 4725.

وخالص القول: إن الإسلام يرفض شعار "العلم للعلم" فقط، كما يرفض أن تبقى العلوم مجرد معارف نظرية في أروقة مراكز الأبحاث العلمية والجامعات من دون أن ينتفع بها الفرد والمجتمع والأمة؛ لأنها تصبح في هذه الحالة وبالأعلى أصحابها، ويصبح حالهم شبيهاً بحال اليهود الذين حملوا التوراة ولم يعملوا بها، فقد شبههم وصورهم الله تعالى بالحمار الذي يحمل الأسفار ولا يعمل ولا يعلم ما فيها، قال **تعالى:** ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (سورة الجمعة: 5).

إنه أسوأ مثل يضربه الله ﷻ، لمن يخالف قوله فعله، ولا يعمل بما يعلم؛ بل قد يصبح هذا العلم وبالأعلى صاحبه ومسؤولاً عنه يوم القيامة، مصداقاً لقول النبي ﷺ: ((لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيما أفناه، وعن عمله فيما فعل، وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه، وعن جسمه فيما أبلاه)) (الترمذي، مرجع سابق، حديث رقم 2416)، وهو -أيضاً- ذلك العلم الذي كان الرسول ﷺ يستعيز منه بقوله: ((اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع وقلب لا يخشع ومن نفس لا تشبع ومن دعوة لا يستجاب لها)) (مسلم، مرجع سابق، حديث رقم 2722).

ولنا في قصة وحال رجل بني إسرائيل "بلعام بن باعوراء"، الذي لم ينفعه علمه؛ بل كان وبالأعلى عليه لما لم يعمل بمقتضاه ليكون ذلك أبلغ رادع لأهل العلم، وأعظم زاجر لهم في العمل بمقتضى ما يعلمون، وذلك مصداقاً لقوله **تعالى:** ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْعَاوِينَ * وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلُ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَرَكَهُ يَلْهَثُ ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (سورة الأعراف: 175-176) (1).

(1) أنظر تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، للوقوف على الروايات الواردة حول هذه القضية، 264/2-267.



ضوابط البحث العلمي في الفكر الإسلامي

لقد تم في المبحث السابق مناقشة المسؤولية الأخلاقية للباحث المسلم في الفكر الإسلامي كأحد الحلول والسبل للخروج من المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي في الوطن العربي، وفي هذا المبحث سيناقتش بقية الحلول والسبل الأخرى الكفيلة للخروج من هذه المشكلة، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: الضوابط الأخلاقية السلوكية

إن السلوك: هو سيرة الإنسان ومذهبه واتجاهه، ويقال: فلان حسن السلوك، أو سيئ السلوك (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 445/1)، ومن هذا يتضح أن السلوك الذاتي والاجتماعي يعد محور القيم الأخلاقية لدى علماء الأخلاق والسلوك لما له من الأثر البين، في سلوك الإنسان وفي حياته كلها، كما أن المرء لا يعرف مدى تخلقه بالأخلاق الحسنة، أو ضدها إلا إذا نظر إلى صدقه وصبره، وتواضعه وزهده، وإلى أمانته ووفائه، إلى آخر المكونات الأخلاقية الذاتية، فإن كان ذا خلق رفيع تجلت هذه الصفات بأبهى صورها، فيعد عندئذ من أهل مكارم الأخلاق، وأن لم تبرز فيه هذه الصفات أو ظهر بضدها غدا من سيئ الأخلاق وأراذل البشر أو شواذهم؛ ولذلك فإن الباحث العلمي المسلم مطالب بأن يلتزم ويتحلى بهذه الضوابط الأخلاقية في سلوكه الذاتي والعقدي التي من أهمها الآتي:

1.1. الصدق:

إن كلمة الصدق في اللغة: مشتقة الفعل "صدق" ويعني: الشيء القوي، ومنه قولهم: رمح صدق أي: صلب ومن ذلك الصدق الذي هو خلاف الكذب، سموه ذلك لما في الصدق من قوة وصلابة في نفسه، بخلاف الكذب فإنه لا قوة له (الفيروز آبادي، مرجع سابق، 252/3، وابن فارس، مرجع سابق، 339/3).

أما في الاصطلاح: فهو الإخبار عن الشيء على ما هو عليه في الواقع والمطابق للاعتقاد (الجاحظ، 1410هـ، ص26)، ومن هذا يتضح أن الصدق خلق عظيم يعد ركيزة قويه لبقية الخلق القولية منها والعملية، فهو شامل لها، حيث يبدأ بصدق النية، والإرادة والإخلاص فيها، ثم صدق اللسان وصدق العزم.

إن الصدق بمفهومه السابق: أي أنه القول المطابق للواقع والحقيقة هو -أيضاً- ما ذهب إليه الماوردي (1408هـ) بقوله: "الصدق هو الإخبار عن الشيء على ما هو عليه والكذب هو الإخبار

عن الشيء بخلاف ما هو عليه" (ص371)، كما ويعدده البعض أنه ما طابق الاعتقاد وعليه يكون الصدق مرتبطاً بالضمائر وليس بالمظهر الخارجي (أبو رزبه، 1416هـ، ص189)، وهو ما تؤكدُه الآية الكريمة في قوله تعالى في وصف حال المنافقين: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ (سورة المنافقون: 1).

وفي ضوء هذا المفهوم القرآني للصدق، أصبح الصدق خلة إسلامية مطلوبة في كل وقت وحين، وفي كل عمل وقول وموقف، ويزداد هذا المفهوم القرآني للصدق وضوحاً من خلال تلك الشواهد والأدلة التي يتضمنها القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة لهذه الصفة الأخلاقية السلوكية، فمن الشواهد القرآنية قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ (سورة الحجرات: 15)، كذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّا أَمْنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ * الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنْفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾ (سورة آل عمران: 16-17)، وكذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ (سورة الأنعام: 15)، ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ (سورة التوبة: 119).

وإذا كان الله تعالى قد أمر بالصدق، وأكد عليه فإنه في نفس الوقت ينهى عن الكذب بأنواعه ودرجاته، حيث يقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِيَتَفَتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ (سورة النحل: 116)، والآية الكريمة وإن تحدثت عن الكذب على الله تعالى في الحلال والحرام فإن النهي وارد عن الكذب من حيث هو كذب، والكذب على الله تعالى هو أحد أنواعه، وإن كان أشد أنواع الكذب لعظيم مفسدته.

إن الصدق يشمل القول والعمل معاً، وهو ما تمثل في خلق النبي ﷺ، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (سورة الزمر: 33)، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾ (سورة يس: 52).

ولذلك كان الرسول ﷺ أشد الناس حرصاً على الصدق والعمل به، وكذلك الحث والتأكيد عليه في أصحابه وأهل بيته حيث يقول النبي ﷺ: ((عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً، وإياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب

حتى يكتب عند الله كذابًا)) (مسلم، مرجع سابق، حديث رقم 2606)، وغيرها من الأحاديث النبوية التي توجه وتؤكد على الصدق والعمل به.

وفي ضوء هذه الأهمية الإسلامية للصدق، فإن الباحث العلمي المسلم مطالب بأن يكون صادقًا ومتحليًا بكل سماته، حيث يتمثل الصدق لدى الباحث العلمي المسلم في جانبين أساسيين هما:

أولاً: صدق الباحث مع نفسه:

ويظهر ذلك من خلال الآتي:

1. **عدم تصدي الباحث العلمي لموضوع يفوق قدراته وإمكانياته ومؤهلاته:** فالباحث العلمي المسلم يعرف ما حدوده المعرفية وقدراته العقلية وإمكانياته المادية والجسدية فلا يتصدى لموضوع وهو يعلم عدم مناسبته للمتطلبات الأساسية اللازمة لموضوع البحث والبحث العلمي عمومًا، حيث يشير الإمام الذهبي في كتابه "ميزان الاعتدال في نقد الرجال"، إلى الأصول العلمية للبحث العلمي واستنباط المعرفة والعلم بالأحكام، من خلال ما يعرف بالأمانة العلمية القائمة على الصدق وتحري الحقيقة في الأخبار والأحاديث إلى جانب الأمانة والحياد وعدم التحيز إلى بدعة في الرأي، أو العقيدة، التي قد تؤدي إلى التحريف والاختلاف والكذب (النحلاوي، 1989م، 4/36-37).

وهو الأمر الذي ذهب إليه الإمام الرامهرمزي في كتابه "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" الذي أكد فيه على أن من أهم صفات العالم المسلم أن يتحلى بالصدق والتمكن، وصحة الحفظ حيث يقول: "لا عنى لصاحب الحديث عن صدق، وحفظ، وصحة كتب فإذا أخطأته واحدة وكانت فيه واحدة لم تضره إن لم يكن حفظ رجع إلى الصدق وكتبه الصحيح فلا يضره إن لم يحفظ" (ابو العينين، 1989، 2/49).

2. **قناعة الباحث العلمي المسلم بالنتيجة المتحصل عليها من البحث:** مهما كانت تخالف رأيه وتوقعاته وآماله وميوله.

3. **حرص الباحث العلمي المسلم على بذل المزيد من الجهد:** والمعتمد على الذات المستقلة عن الاعتماد على الآخرين في إنجاز مطالب البحث، إلا فيما يحتاج إلى مساعدة الآخرين وألا يمكن إنجازهم إلا من خلالهم.

4. **قدرة الباحث العلمي المسلم على التعامل مع مادة البحث:** وإبراز شخصيته فيه، بحيث يجتهد قدر الإمكان في إظهار رأيه وشخصيته في ثنايا الموضوع، مع إقامة الدليل والبرهان عليه وفي حالة الاستشهاد برأي الآخرين كان عليه أن يبرز اقتباسه منهم.

ثانيًا: صدق الباحث العلمي المسلم مع الآخرين:

والمتمثل بصحة المعلومات المتحصل عليها والواردة من قبله في تقرير بحثه، كذلك إسناد وإرجاع الفضل إلى أهله في حالة الاقتباس بالإشارة إلى المرجع أو المصدر الذي تم أخذ المعلومات أو الأفكار منه، وغير ذلك من الأمور التي يجب مراعاتها عند كتابة البحث ونشره.

2.1. الأمانة:

إن كلمة الأمانة في اللغة: مشتقة من الفعل " أمن "، ويعني: أمنه يأمنه أمانة إذا وثق به واطمأن إليه ولم يخفه، والأمانة هي ضد الخيانة، ومعناها سكون القلب، كذلك التصديق، كما أن الأمانة هي ضد الخوف؛ لأن الأمانة لا يخاف عليها لأنها توضع عند أمين والأمين ثقة لا يخوف (الفيروز آبادي، مرجع سابق، 74؛ وابن فارس، مرجع سابق، 133/1).

أما في الاصطلاح: فتعرف بأنها ضد الخيانة، ويقال -أيضًا- بأنها: "صيانة الإنسان لكل ما ينبغي صيانته من حقوق، أو فروض، أو واجبات، أو حدود، أو أشياء مادية، أو معنوية سواء كانت لله تعالى، أم للناس (الشرباصي، 1985، 15/2)، هذا ويرى بعض من الباحثين أن الأمانة تشتمل على ثلاثة أمور هي:

1. عفة الإنسان الأمين عن أخذ ما ليس له بحق.
2. تأدية ما عليه من حقوق الآخرين وإن استطاع أن ينكرها دون أن يجد من يعرضه للمساءلة.
3. المحافظة على ما ائتمن عليه من حقوق الآخرين وعدم إضاعتها، أو التفريط فيها (الميداني، 1407هـ، ص 590-593).

كما يعرفها الجوهري (1405هـ) بقوله: "الأمانة كل ما يجب على المسلم أن يحفظه ويصونه ويؤديه، أنها شعوره بمسؤوليته عن كل ما يوكل إليه وبذله الجهد في تأديته على النحو الذي يرضاه الله في علاه" (ص 243)، ومن هذا يفهم أن الأمانة هي ضد الخيانة التي هي الإخلال بما أوتنم عليه المرء من حق الله أو النفس أو الغير، والأمانة خلة مكملة للصدق، وهذا المفهوم للأمانة هو ما ينص عليه حديث الرسول ﷺ، بقوله: ((كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته فالإمام راع، وهو مسئول عن رعيته والرجل في أهله راع وهو مسئول عن رعيته، والمرأة في بيت زوجها راعية وهي مسئولة عن رعيته، والخدام في مال سيده راع وهو مسئول عن رعيته، فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)) (مسلم، مرجع سابق، حديث رقم 1829).

إن هذا المفهوم الأصيل للأمانة يمكن تأكيده من خلال استنباطه من مضامين آيات ومواضيع متعددة وردت في القرآن الكريم، فمنها على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (سورة الأنفال: 27)، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ (سورة الأحزاب: 72)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (سورة النساء: 58).

وإذا كان للأمانة الأثر الكبير في حياة الفرد، فإن لها الأثر والأهمية الكبيرة في البحث العلمي أيضاً؛ وذلك في بلوغ أهدافه من خلال عملها كضابط أخلاقي لسلوك الباحث العلمي، ولذلك فإن الباحث العلمي المسلم مطالب بأن يكون أميناً ويتصف بالأمانة. هذا وتظهر الأمانة في البحث العلمي في مواطن كثيرة منها:

1. الأمانة في اختيار موضوعات البحث وفق معايير موضوعية لذلك، أو تلك التي يحددها المرجع الأكاديمي للباحث العلمي.

2. الأمانة في اختيار من يوجهون البحوث، أو يشرفون عليها، فالأمانة تفرض على من يقوم بمهنة الإشراف، أو التوجيه لهذه البحوث أن يكونوا على قدر كبير من التركيز والمسؤولية من حيث درجاتهم العلمية العالية وكفاءتهم العلمية، والخبرة الطويلة في مجال البحث العلمي، كذلك التخصص ومناسبته للإشراف والمتابعة المستمرة على من أوكل إليه بالإشراف عليه، وكذلك تقديم النصح له بكل أمانة وإخلاص حول موضوع البحث المختار، ابتداءً من حيث مناسبته، أو عدم مناسبته كموضوع علمي له فوائد يرجى من خلاله، وانتهاءً بإعداد تقرير البحث الختامي.

3. الأمانة في أن ينسب كل عمل في البحث إلى من أنجزه، مهما كانت درجته العلمية، ويدخل في ذلك عملية التوثيق والاقتباس بأنواعها ودرجاتها ونسبتها إلى أصحابها سواء كانت نصاً أو فكرة.

4. الأمانة في الرجوع إلى الصواب عند توفر الدليل والحجة، وعدم التعصب لرأي لا يقوم على دليل أو برهان، حيث إن ذلك يدخل في باب إتباع الهوى الذي نهى عنه الإسلام بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ وَكَذَّبَ بِالصِّدْقِ إِذْ جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى

لِّلْكَافِرِينَ ﴿ (سورة الزمر: 32)، فقد ساوى الله تعالى في هذه الآية بين الافتراء على الله وبين من يكذب بالحق، فالاعتراف بالحق فضيلة (عبد الحليم، مرجع سابق، ص 57-58). وهذا ما يؤكد الإمام التاج السبكي بقوله: "ومنهم المؤرخون وهم على شفى جرف هاو لأنهم يتسلطون على أعراض الناس وربما نقلوا مجرد ما يبلغهم من صادق أو كاذب، فلا بد أن يكون المؤرخ عالماً عدلاً، عارفاً بحال من يترجمه وليس بنبيه وبين من يترجم له من الصداقة ما قد يحمله على التعصب له ولا من العداوة ما قد يحمله على النقص منه" (النحلاوي مرجع سابق، 95/4)، ولذلك وإن كان الإمام التاج السبكي قد خص المؤرخين بالحديث، إلا أن ذلك يكون من باب أهمية ومجال الأمانة الزائدة، التي يجب أن تتوفر في من يقوم بالكتابة وترجمة السير والتاريخ للعلماء والمفكرين والأحداث، لما لذلك من أهمية كبيرة في صحة المعلومات الواردة في هذا الخصوص نظراً لتدخل الجانب الذاتي منها والمتمثل بحال الراوي لهذه الأحداث والذي يقوم على صدقه وأمانته في نقل الأخبار فقط.

5. ومن الأمانة -أيضاً- تقديم الشكر والاعتراف بالجميل لكل من ساهم، أو ساعد الباحث بتقديم يد المساعدة والعون من مشورة أو فكرة، وكان لها الأثر في إنجاز الباحث لبحثه وإخراجه إلى حيز الوجود.

3.1. الصبر:

إن كلمة الصبر في اللغة: مشتقة من الفعل "صبر"، وتعني: تعني حبس النفس عن الجزع والتصبر تكلف الصبر؛ والصبر (بكسر الباء) الدواء المر: وهو عصارة شجر مر، وأصبره: أمره بالصبر، وشهر الصبر، شهر الصوم، (الرازي، مرجع سابق، 200)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ (سورة الكهف: 28).

إما تعريف الصبر في الاصطلاح: فهناك تعاريف كثيرة، فمنها ما أورده جوهرى (مرجع سابق)، عن الإمام الغزالي (رحمه الله)، فقد عرف الصبر بصورة أكثر عمقاً ووضوحاً بأنه: "عبارة عن ثبات باعث الدين في مقاومة باعث الهوى" (ص 290)، حيث إن باعث الهوى قد يدفع الإنسان إلى التكاثر عن أداء الطاعات، أو إلى فعل المنهيات، أو إلى العجز والخوف والجزع عند الابتلاء دون مقاومة، إلا أن الدين هو السلاح الوحيد لمقاومة كل هذه الأمور التي قد يواجهها الإنسان في حياته؛ مما يجعله قادراً على تحملها والتغلب عليه بسلاح الصبر والثبات.

وقد عني الإسلام بالصبر والحث عليه وإبراز الأجر والمثوبة للصابرين، فقد ودت مادة الصبر، في القرآن الكريم فيما يقرب من ست ومائة مرة، (1)، وهو العدد الذي يجعل هذا الخلق الإسلامي في مقدمة الأخلاق القرآنية الضابطة للسلوك الإنساني، وهو الأمر الذي أكده العلماء والمصلحون الأوائل من هذه الأمة المسلمة، حيث قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: "الصبر نصف الإيمان" (ابن الهيثمي، 1408هـ، 62/1).

ومن شواهد القرآن الكريم الدالة والمؤكدة على الصبر قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ (سورة البقرة: 152)، وقوله تعالى: ﴿وَأَصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾ (سورة النحل: 127)، وكذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (سورة آل عمران: 200)، وغيرها من الآيات القرآنية في هذا الخصوص.

أضف إلى ذلك أن الصبر من أخلاق الرسل عليهم السلام أجمعين، فقد قال فيهم سبحانه وتعالى: ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا وَأُوذُوا حَتَّىٰ أَنتَاهُمْ نَصْرًا وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبِيِّ الْمُرْسَلِينَ﴾ (سورة الأنعام: 34)، كما وأن الصبر يعد من أهم أسباب الفلاح والنجاح في جميع شؤون الحياة الدينية والدينية، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (سورة آل عمران: 200).

ومن هنا كان الرسول صلى الله عليه وسلم، معلم الأمة الصابر الأول، الذي ضرب أروع الأمثلة والدروس العملية في الصبر والثبات على الشدائد، في سبيل إظهار الحق، ونشر هذا الدين وإبلاغه للناس كافة، ولا يتسع المجال هنا لإيضاح ذلك؛ لأن سيرته صلى الله عليه وسلم ومواقفه كلها شواهد على صبره وتحمله وثباته صلى الله عليه وسلم طوال فترة حياته التي قضاها في نشر هذا الدين وإظهاره وإبطال الباطل وإزهاق الكفر وأعدائه.

وفي ضوء هذه الأهمية الإسلامية للصبر، فإن الباحث العلمي المسلم مطالب بالتحلي والتمسك بخصاله عند تصديه لموضوع بحثه، وكما هو معروف أن البحث العلمي يحتاج إلى جهد شاق ومستمر ومتواصل ابتداء من الشعور بالمشكلة حتى كتابة البحث بصورته النهائية، كله يحتاج إلى صبر وثبات لأن الباحث قد يفشل في العثور على موضوع جيد لم يسبق أن درس، أو أنه قد يفاجأ بعد أن يقطع شوطاً كبيراً في البحث أن هذا الموضوع قد درس، كما قد يفشل في أحد خطوات بحثه، أو في الحصول

(1) انظر: عبد الباقي، محمد فؤاد. (1992). المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، بيروت: دار المعرفة، ص 399-401.

على بعض المراجع، أو المصادر لتوثيقها، لكن ذلك لا يعني استسلام الباحث وإعلان عجزه، وعدم قدرته على المواصلة في البحث والتنقيب والوصول إلى الحقيقة.

كما أن الباحث قد يصل إلى نتائج غير صحيحة وفي هذه الحالة يحتاج إلى إعادة التجربة حتى يحصل على نتائج صحيحة، وقد يلقي عوائق نفسية وضغوطاً خارجية تحد من حريته الفكرية والعلمية والأكاديمية، هذه الأمور كلها تحتاج إلى الصبر والثبات من قبل الباحث العلمي، فالسلاح الوحيد في إزالة هذه العقبات هو الصبر.

4.1. التواضع:

إن كلمة التواضع في اللغة: مشتقة من الفعل "وضع"، وتعني: التذلل، يقال: تواضع الرجل إذا تذلل وتخاشع، أخذاً من وضعه يضعه: إذا حطه؛ لأن المتواضع حط من قدر نفسه ورتبته، ويقال: وضع الرجل يوضع ضعفة: أي صار ضعيفاً، ووضع منه فلان أي: حط من درجته وقدره (أنيس وآخرون، مرجع سابق، 1039/2؛ وابن فارس، مرجع سابق، 6/117).

أما في الاصطلاح: فهو رضا الإنسان بمنزلة دون ما تستحقه منزلته وفضيلته (الملاحظ، 1410هـ، ص25)، إنه يعني معرفة المرء بقدر نفسه ومكانته بين الناس، وبهذا يكون التواضع دليلاً على انكسار القلب لله تعالى، وخفض جناح الذل والرحمة للخلق؛ ولذلك يكون التواضع هو الخلق الذي ينزل عن الرجل الكبر والخيلاء والترفع عن الآخرين، وكذلك يرفع العجب والغرور عنه؛ ومثل هذه الصفات تشكل أحد العوامل الرئيسة في هدم الشخصية المسلمة، ولذلك فقد عنى القرآن الكريم أشد العناية بالتواضع والحث عليه ونوه بأهله، وفي نفس الوقت حذر من الكبر والتكبر والترفع، حيث يقول تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِي الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِعَيْبِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كَلِمًا آيَةً لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْعُغْيِ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾ (سورة الأعراف: 146)، وكذلك قوله تعالى: ﴿بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ (سورة الزمر: 59)، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا﴾ (سورة الإسراء: 37)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ * وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ﴾ (سورة لقمان: 18-19).

إن هذا المفهوم الإسلامي للتواضع يبين بجلاء أهمية التواضع في حياة الإنسان ومدى ضرر الكبر والترفع عن الآخرين، حيث يلاحظ في مجال البحث العلمي أن بعض الباحثين قد ينظرون إلى بعضهم

البعض بنظرة الكبر والترفع، وأنهم أحسن من غيرهم وفوقهم وأن درجاتهم العلمية فوق درجات غيرهم فيما يدخل في نفوس بعض الباحثين الترفع والكبر عن سؤال الآخرين إما لظنه بنفسه أنه فوق مستواهم أو أنه أحسن منهم؛ وبالتالي لا يحتاج إليهم، كما أن البعض من الباحثين قد يظن بنفسه أنه قد وصل إلى رتبة الكمال، والتشبع العلمي، الأمر الذي يجعله ينظر إلى الآخرين بنظرة دونية؛ مما يؤثر على منهج البحث وخطواته، حيث يظهر ذلك في أسلوب الباحث عند تناوله موضوع البحث، وهو أسلوب التعاضد والتعالي في العبارات والجمل المستخدمة من قبله (الصويان، 1416هـ، ص58).

لكن الأمر يختلف عند الباحث العلمي المسلم حيث إنه مطالب بالتواضع والتحلي به، ومجانبة الكبر والترفع والعجب والغرور بالنفس، وأن يعرف أن العلم بحر المعارف في تكامل وتأزر وإثراء، وأن الكمال لله وحده، كما أن الباحث المسلم يعلم أن الأخذ بالسؤال من كل من له علاقة بموضوع بحثه هو نصف الحقيقة، أو نصف العلم، فهو يضع الحقيقة والوصول إليها نصب عينيه ولا يتردد في أخذها ممن هو دونه، أو أقل منه درجة، أو مرتبة، وما أجمل وصف الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه حينما قال: "تعلموا العلم وعلموه الناس، وتعلموا له الوقار والسكينة، وتواضعوا لمن تعلمتم منه، ولمن علمتموه، ولا تكونوا جبايرة العلماء، فلا يقوم جهلكم بعلمكم" (ابن عبد البر، مرجع سابق، 542/1).

إن من صفات أهل العلم التواضع والورع، فكلما علت منزلة العالم وازداد فقهه زكت نفسه وازداد تحريه وتثبته واعترف بضعفه وعجزه، فهذا هو ذا عبد الرحمن بن القاسم يقول للإمام مالك بن أنس رضي الله عنه: "ما أعلم أحداً بالبيوع من أهل مصر، فقال له مالك بن أنس، وبم ذلك، قال: بك، فقال أنا لا أعرف البيوع فكيف يعرفونها بي؟" (ابن القيم، مرجع سابق، 533/1)، وهذا ما أكده الإمام الماوردي (مرجع سابق)، بقوله:

"فأما ما يجب أن يكون عليه العلماء من الأخلاق التي بهم أليق ولهم ألزم، فالتواضع ومجانبة العجب؛ لأن التواضع عطف والعجب منفرد هو بكل أحد قبيح وبالعلماء أقبح؛ لأن الناس يقتدون، وكثيراً ما يدخلهم الإعجاب لتوحدتهم بفضيلة العلم، ولو أنهم نظروا حق النظر وعملوا بموجب العلم لكان التواضع بهم أولى ومجانبة العجب بهم أحرى؛ لأن العجب نقص ينافي الفضل" (ص80).

وهو ما أكده -أيضاً- الإمام الآجري (رحمه الله)، في كتابه "أخلاق العلماء"، بقوله: "يلزم نفسه بالتواضع للعالم ولغير العالم، فأما تواضعه لمن هو مثله في العلم، فإنها محبة تنبت له في قلوبهم، وأما

تواضعه للعلماء فواجب عليه إذ أراه العلم ذلك، أما تواضعه لمن هو دونه في العلم فشرف العلم له عند الله وعند أولي الألباب" (ص 63).

5.1. الوفاء:

إن كلمة **الوفاء في اللغة**: مشتقة من الفعل "وفي"، وهي ضد الغدر يقال: "وفي بعهده وهو مأخوذ من قولهم: وفي الشيء وفيًا إذا تم وكثر، ويقال: أوفاه حقه ووفاه بمعنى: أي أعطاه وافيًا واستوفى حقه إذا أخذ حقه كاملاً (الجوهري، مرجع سابق، 6/2526).

أما في الاصطلاح: فهو "ملازمة طريق المواساة ومحافظة عهد الخلاء" (الجرجاني، 1992م، ص 253).

إن الوفاء بمفهومه الشامل هو أداء الحق وتنفيذ المرء لكل ما تعهد بتنفيذه، دون مماطلة أو تقصير أو تغيير، وهذا العهد قد يكون لله تعالى، وقد يكون للعباد من الناس، وهذا ما يؤكد القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، حيث يقول الله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾ (سورة النحل: 91)، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ (سورة الإسراء: 34). ويتمثل الوفاء بالعهد في البحث العلمي من قبل الباحثين في الجوانب الآتية:

1. البحث وخطته المقدمة من قبل الباحث التي وافق القسم عليها وأجازها له بصيغتها النهائية، تمثل العهد، أو العقد بين الباحث والقسم المنتسب إليه، وأن على الباحث الوفاء بهذا العهد وفق الضوابط والقواعد العلمية والأخلاقية للبحث العلمي المتعارف عليها في مجال البحوث والدراسات العلمية.
2. الالتزام بكل التعليمات الصادرة من القسم، أو الكلية، أو الجامعة، أو المركز العلمي الذي ينتمي إليه الباحث وعدم الإخلال بها.
3. ما يقدمه الباحث من نتائج تخدم المجتمع كهدف من أهداف موضوع البحث التي أشار إليه الباحث في الخطة المجازة.
4. استخدام منهجية إسلامية في دراسته لموضوع بحثه باعتباره أحد أفراد هذه الأمة الإسلامية ومعني بنشر أهداف الشريعة الإسلامية ومبادئها وقيمها والعمل على إبراز الفكرة الإسلامية في البحث العلمي وهو العهد الذي أخذه الله على البشرية في عالم الذرية، وذلك مصداقاً لقوله

تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ (سورة الأعراف: 172).

إن الوفاء عهد أخذه الله تعالى على عباده من البشر، وهو الإيمان به فلا عذر لأحد في التفريط فيه، كما أنه عهد يفرضه هذا الدين لنصرة الأمة الإسلامية وعقيدتها باعتبارها الرسالة الخالدة التي ارتضاها الله ﷻ، لخلقها، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (سورة المائدة: جزء من الآية 3)، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (سورة آل عمران: 85).

6.1. ضوابط أخلاقية أخرى:

وتتمثل بما لخصها عبد الحلیم (مرجع سابق) بالآتي:

أولاً: مجانبة النفاق والرياء:

فالباحث يعلم تمام العلم أن بحثه وعمله هذا يهدف قبل كل شيء إلى رضی الله ﷻ، وأنه جزء من تأدية الأمانة التي أخذها على عاتقه، الأمر الذي يجعل من الباحث العلمي المسلم قوى الحق والحجة فلا يدهن ولا ينافق سلطة، ولا يرائي شخصاً، أو طرفاً عند دراسته لموضوع باحثه، وقبل ذلك عند اختيار الموضوع، وهذا ما يؤكد الإسلام حيث يعد النفاق فسقاً لا يليق بحر مؤمن بالله، وهو أيضاً أمر بالمنكر ونهي عن المعروف، حيث يقول الله تبارك وتعالى: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِّنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (سورة التوبة: 67).

ثانياً: البعد عن التحاسد:

فالחסد بمعناه العام هو تمني زوال النعم التي يتمتع بها الآخرون، وقد نهى الإسلام عن ذلك بقوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْتَصُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (سورة البقرة: 109)، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾ (سورة النساء: 54)، فالباحث العلمي المسلم مطالب دائماً إلى التناصر بدلاً من التحاسد وفي هذا المعنى قال الإمام الشافعي (رحمه الله): "العلم بين أهل الفضل والعقل رحم متصل".

ثالثاً: البعد عن تزكية النفس:

فتزكية النفس وادعاء القوة والغلبة من الأمور المذمومة في الإسلام، حيث إن الإنسان بطبيعته لا يملك حق التزكية ومن يملك ذلك هو الله ﷻ، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَعْفِرَةِ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنْتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ (سورة النجم: 32).

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (سورة النور: 21)، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنْفُسَهُمْ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ (سورة النساء: 49).

وفي ضوء هذا التوجيه القرآني فإن الباحث العلمي المسلم مطالب بالبعد عن تزكية النفس والبعد عن ادعاء القوة والغلبة وعدم التقليل من شأن الآخرين لأنهم أقل منه درجة، أو مرتبة، ولا يملكون القول الصواب، فإن ذلك يثير الحقد والبغضاء بدلاً من التفاني والتناصح والتشاور بين الباحثين مما يعوق البحث العلمي ويقلل من فاعليته.

رابعاً: التواصل الجيد:

وذلك من خلال الاتصال بالآخرين سواء كانوا باحثين، أو ممن لهم علاقة بالعلم والبحث، العلمي وممن لهم علاقة بالمهمات التي تتصل بموضوع البحث وكذلك العمل على زيادة معارفه ومعلوماته وتجديدها باستمرار كذلك تفصي الحقائق المتعلقة بموضوع بحثه ومجال تخصصه، شعاره في ذلك ورائده قوله تعالى: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ (سورة طه: 114)، وقد قيل في هذا "العلم لا يعطيك بعضه حتى تعطيه كلك فإذا أعطيته كلك فأنت من إعطائه إياك بعضه على خطر"، ومما يذكر عن أبي الوليد بن رشد الفقيه الحكيم إنه لم يترك القراءة طيلة حياته إلا ليلة ماتت والدته" (الشيباني، 1979، ص 243).

المطلب الثاني: الضوابط الأخلاقية العلمية:

انطلاقاً من عظم المسؤولية الملقاة على عاتق الباحث؛ ولضمان تأدية هذه المسؤولية على أكمل وجه، فإن ذلك يتطلب من الباحث العلمي المسلم أن يلتزم بالضوابط الأخلاقية العلمية منها والسلوكية التي فرضتها الشريعة الإسلامية وأصلها الفكر الإسلامي في جميع مصادره ومعطياته، وجعلها دستوراً أخلاقياً للبحث العلمي، ومن أبرز هذه الضوابط الأخلاقية العلمية الآتي:

1.1. مناسبة موضوع البحث لقدرات وإمكانات الباحث:

حيث إن هذا الضابط الخلقي، ينطلق من قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِكْرَامًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ (سورة البقرة: 286).

فكما هو معروف أن طاقة الإنسان وأجهزته العقلية والسمعية والبصرية محدودة، وأن عملها يتم وفق إطار محدود حدده الخالق ﷻ، وأن هذه الأجهزة تشكل مصادر المعرفة عنده؛ وبالتالي فإن محدودية عمل هذه الأجهزة تحتاج إلى مصدر آخر ثابت الأصل وموثوق العطاء، وهذه السمات لا تتوفر إلا في الوحي الإلهي، الذي يعد المصدر الأصيل لتوجيه المصادر الأخرى للمعرفة، فالوحي هو البصائر التي يسير عليه العقل والسمع والبصر وغيرها من حواس المعرفة، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ﴾ (سورة الأنعام: 104)، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بَيِّنَةٌ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِنْ رَبِّي هَذَا بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (سورة الأعراف: 203).

وفي ضوء هذا الهدي الرباني، يلاحظ أن عقل الإنسان محدود المعرفة، وأن هناك معارف وعوالم تعد فوق طاقته وقدراته، كما يصعب إدراكها بالعقل وحده، فمن هذه المعارف على سبيل المثال التي تقع خارج نطاق قدرة العقل البشري معارف "عالم" الغيب وما يتعلق بالأمور الغيبية التي استأثر الله ﷻ لنفسه بعلمها، وأن البحث عن أوصافها، أو آثارها لا يتم إلا بواسطة الوحي فقط، وأن محاولة الخوض في عالم الغيب يعد أمراً خطيراً قد يعرض صاحبه لخطر الإصابة بالانحراف الفكري والعقدي، كما يعد مضيقاً للوقت والجهد، و-أيضاً- للمال والإمكانات الذي قد ينتهي في بعض الأحيان بالكفر ونعوذ بالله (صابر، 1418هـ، ص122)، ومن هنا جاء الخطاب الرباني لوضع تلك الخطوط الحمراء، والمناطق المحظورة التي يجب على العقل البشري عدم تجاوزها مثل حقيقة الروح، علم الساعة، والخلق، والنشأة، وكذلك العمر والوفاة وكسب الرزق، وغير ذلك من الأمور الغيبية، مصداقاً

لقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (سورة الاسراء: 85)، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْعَيْثُ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَآذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَبِيرٌ﴾ (سورة لقمان: 34).

ومن الأمور التي تقع خارج العقل البشري وطاقته البحث في ذات الله تعالى، الذي قد يؤدي إلى الشرك بالله، وما يتعلق بالعرش والكرسي، وكيفية الاستواء عليه، والميزان أو الصراط المستقيم، والقدر حيث إن جميع هذه الأمور تقع خارج عالم الشهادة، أو المحسوس الذي يستطيع العقل البشري الخوض فيه، كما وأن الإسلام قد جعل الإيمان بعالم الغيب شرطاً من شروط صحة العقيدة.

كذلك ومن الأمور التي تقع خارج نطاق العقل البشري وفوق طاقته ووظيفته، جعل العقل البشري مصدرًا للتشريع، فمصدر التشريع هو الله ﷻ وحده، فهو الخالق الرازق، وهو الحكيم العليم الذي وضع منهج الحياة السليمة (صابر، المرجع السابق، ص 123)، حيث إن محاولة جعل العقل البشري مصدرًا للتشريع يعني الإخلال بموازين الحياة التي خلقها الله ﷻ وحده بعلمه وحكمته، كما يعد نوعًا من الضياع والزيغ، والفوضى الفكرية والانحراف في المنهجية والبعد عن الحقيقة، الذي أصاب الفلسفات الغربية، وبعض الفلاسفة والفرق الإسلامية الضالة، حيث حملت هذه الفلسفات العقل ما لا يطبق، فكان الشقاء والضياع، وأصبحت الأهواء، أو المصالح الفردية، أو الجماعية والطائفية هي من سمات هذه الفلسفات، حتى ذهب كثير من الباحثين يتعامل مع الإنسان وفق هذه المنهجية الوضعية على أنه جماد أو مادة فقط، مما أسقط عنه ذلك التكريم الإلهي، الذي كرمه على سائر المخلوقات (النقيب، 1996، ص 108) ⁽¹⁾، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (سورة الإسراء: 70).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه ومع تلك الأهمية للعقل كمصدر من مصادر المعرفة، لكنه لا يرقى إلى مكانة مصادر الوحي الإلهي، واعتباره مصدرًا أصيلًا للتشريع، فالذي يشرع لابد أن تتوافر فيه أربعة أمور "الأول: العلم الكلي المحيط بالإنسان، والثاني: معرفة حقيقة الخير والشر والنفع والضرر، والثالث:

(1) هذا ولم تقتصر هذه الحالة وهذا الأمر على الفلسفات الغربية في جعل العقل البشري مصدرًا للتشريع؛ بل ذهب في نفس الاتجاه بعض الفلاسفة والفرق الإسلامية فقد بلغ بعضهم الأمر إلى تقديم العقل على النصوص الشرعية من حديث ونحوه كالمعتزلة والجهمية، والصوفية وإخوان الصفا الذين ذهب بهم الأمر إلى تفديس العقل جل تفديس وتأثر بهم من تأثر، حيث يقول علي (1982) في هذا الصدد: "وتعد المعتزلة من أبرز المعبرين عن النزعة العقلية في التفكير الإسلامي ليس لأنهم استدلوا على العقائد السمعية بأدلة عقلية فحسب ولكن لأنهم وثقوا بالعقل الى حد أن لو تعارض النص مع العقل رجحوا دليل العقل ولجأوا الى تأويل النص، فقد أقاموا مذهبهم على النظر العقلي (ص 3).

العلم المحيط بالمستقبل، والرابع: الحيطة والتجرد عن الأهواء، وهل تتوفر هذه الشروط لأحد من البشر؟ (صابر، مرجع سابق، ص124)، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (سورة المائدة: 50)، وهكذا جاء الوحي الإلهي ليحقق هذه الشروط ويريح العقل مشقة العناء والتعب في وضع دستور ومنهج للحياة وما يتعلق بالقضايا الكبرى منها على وجه الخصوص

ومن الأمور التي يجب على الباحث المسلم أن يراعيها عند اختيار موضوع البحث مناسبة المادية سواء الشخصية منها، أم الإمكانيات المادية الخاصة بالقسم من معامل وأدوات قد تستخدم في إجراء البحث بحيث تكون مناسبة مع طبيعة البحث وحدوده بحيث لا تشكل عائقًا في سبيل إجراء البحث في حالة عدم توفرها، أو قد تحتاج إلى فترة من الوقت لإحضارها من البلدان المعنية، كذلك مناسبة موضوع البحث لإمكانيات الباحث الجسدية بحيث يكون موضوع البحث المختار في حدود إمكانياته الجسدية وبإستطاعته إجراءه دون مشقة، أو عناء قد يصل إلى السفر الطويل إلى بعض البلدان مما قد يؤثر على حالة الباحث الصحية، أو النفسية، أو المادية، ومثل هذا قد يؤثر سلبيًا على البحث وخطواته وبالتالي نتائجه المتحصل عليها.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول: إنه ومن خلال هذه النظرة الإسلامية المتوازنة للإنسان وقدراته وإمكانياته، فإن الباحث المسلم مطالب بأن يضع نصب عينيه مدى مناسبة موضوع البحث إعدادًا ودراسة لقدراته العقلية أولاً، وثانيًا لإمكانيته المادية والجسدية التي يطلبها البحث، حتى يأتي هذا البحث بالفائدة والنتائج المأمولة، وحتى لا يضيع جهد الباحث ووقته بعدم الفائدة؛ بل قد يكون العكس أن يأتي بنتائج ضارة له وللمجتمع عامة.

2.2. تحري الحقيقة في البحث:

إن غاية كل باحث وكل عالم، هي الوصول إلى الحقيقة مهما خالفت معتقدات الناس وعاداتهم، وهذا ما ذهب إليه الإمام النووي (رحمه الله)، حيث يربط بين الحقيقة وحصول الفائدة، وأن الحقيقة ضالة المؤمن وعليه أن يتناولها من أي أحد، ويلتقطها أتي وجدها، ولا يجب عليه أن يأنف من تعلم الحقيقة والحصول عليها متى وجدها فهو أحق بها وبالاستفادة منها، وذلك مصداقًا لقول النبي ﷺ: ((العلم ضالة المؤمن فخذوه ولو في أيدي المشركين)) (ابن عبد البر، مرجع سابق، 1/121).

كما يشير هنا الإمام النووي (رحمه الله)، إلى أنه ليس ما يعيب على الباحث أن يأخذ الحقيقة من أفراد يقفون منه موقف التعلم، فقد فعل ذلك علماء السلف، حيث إن الباحث "ينبغي ألا يمنعه ارتقاء منصبه وشهرته في استفادة ما لا يعرفه، فقد كان كثير من السلف يستفيدون من تلاميذهم ما

ليس عندهم" (129/1). وفي مقابل تلك الأهمية والدعوة إلى التحري والأخذ بالحقيقة فإن الشريعة الإسلامية ومبادئها تحث الباحث المسلم على تجنب إخفاء الحقيقة؛ بل وتذم من يقوم بإخفائها، أو تجاهلها لأي سبب كان، منصباً كان أم وجاهة، أو رئاسة، أو شهرة أو استمالة الناس، لما لذلك من آثار خطيرة على البحث ونتائجه، والمجتمع وقضاياها، ومن يفعل ذلك يكون عرضة لإحباط العمل وسخط الله تعالى عليه (النووي، د.ت، 1/23-24).

وقد يلقي الباحث المسلم العديد من المشاكل والضغوط والصعاب التي قد تحول دون وصوله إلى الحقيقة، وخاصة عندما تتعرض هذه الحقيقة لمصالح بعض الجماعات والفئات وتقلق راحتهم وتكشف فسادهم وجورهم، ولكن لا بد من الصبر والجهد والمثابرة من قبل الباحث للوصول إلى هذه الحقيقة وعدم الالتفات إلى تلك الصعاب، شريطة أن تكون النية من وراء كشف هذه الحقيقة خالصة لله تعالى، وهذا ما يؤكد الإمام النووي (مرجع سابق) بقوله: "لا ينبغي لطالب التحقيق أن يلتفت إلى كراهة، أو مسأمة ذوي البطالة، وأصحاب الغباوة والمهانة والملافة، بل يفرح بما يجده من العلم مبسوطاً، وما يصادفه من القواعد والمشكلات واضحاً مضبوطاً" (152/1). ولنا في رسول الله ﷺ، أسوة حسنة في جهاده وتحمله الأذى والمصاعب والمشقة من قومه في سبيل الإبلاغ والكشف عن حقيقة التوحيد ونشر هذا الدين، وذلك وفق التوجيه الرباني له بقوله تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ* إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾ (سورة الحجر: 94-95).

3.2. التثبت والتحقق في جميع إجراءات البحث:

إن الحقيقة هي بنت البحث، ولكن هذه الحقيقة لا تُعد حقيقة بالفعل إلا إذا توافر لها الدوافع والدلائل والبراهين والحجج التي تثبت صحتها وتؤكددها، وهذه الأمور لا يمكن توافرها وتحقيقها إلا عن طريق الباحث المسلم المتصف بالصفات الأخلاقية العلمية التي تعد شرطاً أساسياً لتحقيق صفة التثبت والتحقق في إجراءات البحث العلمي، ومن أهمها الشروط الآتية:

أولاً: اعتماد الدليل أو البرهان:

فالدليل والبرهان قد يختلف على حسب طبيعة الموضوع، فقد يكون الدليل والبرهان نظرياً، وذلك كما هو مطلوب في الأمور العقلية، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿أَمْنَ بِنْدَأِ الْخَلْقِ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَلَيْهَ مَعِ اللَّهُ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (سورة النمل: 64)، وقد يكون الدليل والبرهان بالمشاهدة أو الملاحظة أو التجربة، وهذا يكون في الأمور الحسية، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِآثًا أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَكَّتَبَ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ (سورة الزخرف: 19)، وقد يكون الدليل والبرهان بصحة الرواية وتوثيقها في النقلات، مصداقاً

لقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِّنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (سورة الأحقاف: 4)، وهذا هو المنهج الذي سار عليه علماء السلف (الصوفي: 1409هـ، ص 145)، وأوصلهم للحقيقة والعلم الصحيح، حيث يقول عبد الله بن المبارك: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء" (النووي، مرجع سابق، 68/1)، وهو الأمر الذي أكده علماء البحث والمناظرة بقولهم: "إذا كنت ناقلاً فالصحة، وإذا كنت مدعيًا فالدليل" (صابر، مرجع سابق، ص 16).

ومن هذا يتضح أن البرهان والدليل شرطاً أساسياً لصحة الحقيقة والدعوى، وأن قبول، أو رفض الحقيقة قائمة على هذا البرهان والدليل، فكلما كان البرهان واضحاً وقوياً كلما كانت الحقيقة جلية وواضحة، وأن ذلك كله يبقى اعتماد الحجية للنص القرآني والسنة النبوية في مقدمة البراهين والدلائل التي يجب على الباحث العلمي المسلم أن يضعه في الحسبان عند تناوله لموضوع لبحث، أو الدراسة إذا احتاج الموضوع إلى ذلك وخاصة في العلوم الإنسانية.

ثانياً: تجنب الظن، أو الشك (1):

إن مما لاشك فيه أن الظن من أسوأ الرذائل التي حاربها الإسلام لما لها من آثار خطيرة وسيئة على الفرد والمجتمع على حد سواء، خاصة "ظن السوء"، ولذلك فقد جاءت الشريعة الإسلامية محاربة لهذه الرذيلة بالوسائل، والسبل الممكنة كافة، فمن ذلك قول النبي ﷺ: ((دع ما يريبك إلى ما لا يريبك)) (الترمذي، مرجع سابق، حديث رقم 2512)؛ لأن الظن، أو الشك من الأمور التي تعيق الباحث من الوصول إلى الحقيقة، والحقيقة لا تبني على الظن؛ بل على العلم الصحيح واليقين، وذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ (سورة الإسراء: 36)، وهو -أيضاً- ما يستنبط من قوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ (سورة النساء: 157)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ (سورة النجم: 28)، فمن خلال هذا التوجيه الرباني يتضح مدى ذم الله سبحانه وتعالى للمنهج العلمي القائم على الظن أو الشك دون علم ويقين لما لذلك من أثر كبير عند إصدار الأحكام والنتائج.

(1) إن المراد من الشك المرفوض هو الشك من أجل الشك فقط (الشك السفسطائي)، أم الشك من أجل الإثبات، أو ما يعرف بالشك العلمي فهو عمل أو صفة مرغوب فيها والعلم يعتمد على هذا الأسلوب.

ثالثًا: تجنب التقليد والتعصب الأعمى:

فإذا كان التوجيه الرياني قد ذم وشنع بالمنهج العلمي القائم على الظن أو الشك لعدم بلوغه الحقيقة، فقد ذم -أيضًا- التقليد الذي لا يقوم على البرهان والدليل، وهذا التقليد ما هو إلا ثمرة للعقلية المتجمدة الراكدة التي لا ترقى إلى مستوى التفكير والتأمل والتدبر فيما هو حوله، العقلية التي لا تملك لنفسها حق التصرف وتقرير المصير؛ لأن التقليد يعد نوعًا من انعدام الشخصية أو انعدام الثقة بالنفس، وانعدام المنهجية العلمية في التعامل مع القضايا والظواهر، وقد يكون التقليد إما للآباء، أو الأجداد، أو للعلماء، أو المرين، أو السادة والكبراء، أو لعامة الناس، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ (سورة البقرة: 170).

وقد وجه الإسلام إلى عدم التعصب الأعمى للعلماء أو المرين أو لمن بيده الأمر؛ لما لذلك من أثر كبير في بلوغ الحقيقة كما وجه إلى ذلك سيد الخلق ومعلم هذه الأمة محمد ﷺ بقوله: ((إن الله لم يبعثني معنًا ولا متعنتًا و لكن بعثني ميسرًا)) (مسلم، مرجع سابق، حديث رقم 1488)، وكذلك قوله ﷺ: ((لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، فإنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله)) (البخاري، مرجع سابق، حديث رقم 3445)، والإطراء هنا بمعنى المبالغة في التعظيم والتقدیس التي تحمل نوعًا من التعصب لشخص، أو فرد دون أن يكون هناك مبررًا لذلك؛ بل العكس من ذلك فإن هذا التعصب والإطراء يُعد نوعًا من الشرك بالله تعالى.

ولذلك فإن علماء المسلمين قد نبذوا التعصب بأنواعه، وكذلك التقليد الأعمى دون دليل وبرهان وقد ترجم ذلك في أقوالهم وأفعالهم، وهو ما يشير إليه الإمام أحمد (رحمه الله)، بقوله: "لا تقلدوا مالكا، ولا الشافعي، ولا الثوري، وتعلموا كما تعلمنا" (الصوفي، مرجع سابق، ص 145).

ومما سبق يتضح أن التثبت والتحقق في البحث العلمي يقوم على البعد عن الظن أو الشك، وكذلك البعد عن التقليد والتعصب، واعتماد الدليل والبرهان وعلى الأخص حجية النص (قرآن كريم، أو حديث نبوي صحيح)، وهو المنهج العلمي الذي أخذ به علماء السلف عند تناولهم القضايا والمشكلات العلمية والتربوية، وهو ما يؤكد التاج السبكي بقوله: "ولو أن أهل العلم صانوه وأعطى المدرس التدريس حقه فجلس وألقى جملة صالحة من العلم وتكلم عليه كلام عارف محقق، وأطال وأطاب بحيث إذا حضره أحد العوام، أو المبتدئين لم تطمخ نفسه في هذه المرتبة ولم تطمخ العوام بأخذ وظائف العلماء" (النحلاوي، مرجع سابق، 105/4)، كما يعيب الإمام السبكي -أيضًا- على

بعض الفقهاء التعصب في الفروع فيقول: "ومنهم من تأخذه في الفروع الحمية لبعض المذاهب ويركب الصعب والذلول في العصبية وهذا من أسوأ أخاقه، ولقد رأيت في طوائف المذاهب من يبالغ في التعصب بحيث يمتنع بعضهم من الصلاة خلف بعض ويا ويح هؤلاء أين هم من الله تعالى" (النحلاوي، المرجع السابق، 95/4).

4.2. رفض النزعة الذاتية والبعد عن الهوى:

إن الإسلام ينهى عن الهوى الذي يعني: "الشهوات"، التي تميل وترغب النفس فيها، وتكون على حساب الحق والصواب في الفكرة أو العمل، وهذه الشهوات قد تكون شخصية، أو جماعية تحول دون إظهار الحق، الأمر الذي يؤدي، وخاصة في الأمور العقدية إلى الشرك بالله تعالى، وذلك مثل إنكار بعض الأصول، أو المبادئ للعقيدة الإسلامية مقابل أهواء شخصية، أو التحيز لفئة، أو طائفة من ذوي الأفكار الإلحادية أو العلمانية، أو الفرق الضالة، وفي هذه الحالة يقال عنه (إله)، ويوصف من يفعل ذلك، أو يتبع هواه بأنه "عبد الهوى"، أو "إلهه هواه" وتعد هذه المرحلة من إتباع الهوى أخطر مرحلة يصل إليها الفرد، حيث تخرجه من نطاق الضوابط الأخلاقية والشرعية على حد سواء.

وقد جاء التوجيه الرباني مندداً بمن وصل به الحال إلى عبادة هواه وأصبح مجانباً للحق وعدم إتباعه، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ (سورة ص: 26) وكذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي نُهَيْتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قُلْ لَا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ (سورة الأنعام: 56)، وقوله تعالى: ﴿وَلَيْنِ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ (سورة البقرة: 145)، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ تُعْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (سورة النساء: 135).

ومن خلال هذه الآيات القرآنية يتضح أن إتباع الهوى سبب في ضياع الحق والحقيقة، وسبب في ظهور الظلم نتيجة غياب العدل الذي يؤدي إلى انهيار المجتمعات والشعوب والحضارات، وسبب لغضب الله تعالى على من أتبع هواه، وسبب في طرده من رحمته، ودخوله النار في الآخرة؛ لأن البحث العلمي في جوهره هو البحث عن الحقيقة والحق، وإتباع الهوى يعد سبباً في ضياعها، وعدم حصولها، أو تشويهها في بعض الأحيان، وهو الأمر الذي ذهب إليه كثير من علماء ومربي هذه الأمة من

تأكيد على أهمية إنكار الذات وعدم اتباع الهوى في البحث العلمي عند تناول المشكلات ودراساتها، فمن ذلك ما أكده الإمام الرامهرمزي عند اختيار المتعلم لشيخه ألا يكون صاحب هوى يدعو الناس إليه (أبو العينين، مرجع سابق، 42/2).

كما يؤكد الإمام السبكي عند نقده للمعنيين الذين يتبعون هواهم وأهواء الأمراء بعيدين عن الشرع والحجة والدليل، فيقول: "منهم من يسهل أمر الشرع ويتناهى إلى أن يفتي ببعض ما لا يعتقد من المذاهب، ويرخص لبعض الأمراء، ما لم يرخص فيه لعموم الخلق بعض العلماء" (النحلاوي، مرجع سابق، 103/4)، ومن هذا يتضح أن مناقشة المشكلات والقضايا لا بد أن تبنى على طريقة فكرية واضحة وحجة ودليل واضح ومقنعين وسليمين، سواء كان ذلك نصًا ثابتًا، أم اجتهادًا بشريًا، ذلك كله يجعل الباحث العلمي في مأمن من إتباع الشهوات والأهواء الذاتية التي قد تعثره أثناء بحثه.

وفي هذا المعنى يرى ابن حزم أنه يستحيل "أن يدرك عاقل الأشياء على حقيقتها إلا إذا جرد نفسه من الأهواء كلها ونظر في الآراء كلها نظرًا واحدًا مستويًا لا يميل إلى شيء منها وتفتش أخلاق نفسه بعقله تفتيشًا لا يترك من الهوى والتقليد شيئًا البتة" (عبد الحلیم، مرجع سابق، ص 56). ويضيف عبد الحلیم فيما نقله -أيضًا- عن (محمود، 1986، ص 303) إن التجرد من الهوى شرط أولي لصحة الأحكام ونزاهة الاستدلال، وأن الآراء المسبقة الجاهزة تمنع من التمييز بين صحيح الفكر وفاسده

وخالص القول: إن الباحث العلمي المسلم مطالب بالانصاف بالنزاهة والعفة وإنكار ذاتيته ورغباته وشهواته التي قد تؤثر على بحثه بصورة سيئة، وأن يضع نصب عينيه أن الحقيقة هي هدفه مهما كانت مخالفة لرأيه ومصالحه ورغباته.

5.2. التأيي وعدم التسرع في إصدار الأحكام:

إن هذا الضابط الخلقى العلمي يأتي مكملًا للضابط الخلقى السابق، فإذا كان الإسلام قد أكد على الأخذ بالعلم ونشره والعمل به والبحث عن الحقيقة وإظهار الحق، فإنه في الوقت نفسه قد نهى وحذر من كتمان العلم والحقيقة والحق، وتوعد كل عالم يكتم علمه والحقيقة التي توصل إليها من علمه ودراسته بالعذاب في الآخرة لما لذلك من أهمية في معرفة الحقيقة وظهورها والاستفادة منها من قبل أفراد المجتمع، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبُئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ (سورة آل عمران: 187).

ولكن ومع هذا النداء والحث الرباني بوجود نشر العلم وإبلاغ الحقيقة، وعدم كتمانها لا بد من التثبت وعدم التسرع والتأني في إصدار الأحكام، أو الفتاوى، أو النتائج المتحصل عليها من الدراسة، والتأكد من وجود الأدلة الكاملة الواضحة والصحيحة لهذا العلم وهذه الحقيقة المنشورة بعيداً عن الذاتية، أو التعصب، أو التقليد، أو الظن، أو الشك، فإن هذه الأمور كما سبق الإشارة إليها تؤدي إلى ضياع وتشويه الحقيقة وكذلك إخلال بالمنهجية العلمية المتبعة في البحث والدراسة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن علم الإنسان محدود، مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (سورة الإسراء: 85)، وأن هذا الإنسان من صفته العجلة والتسرع، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا﴾ (سورة الإسراء: 11)، قوله تبارك وتعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَجَلٍ سَأَرِيكُمْ آيَاتِي فَلَا تَسْتَعْجِلُونَ﴾ (سورة الأنبياء: 37).

إن البحث العلمي يحتاج بصفة خاصة إلى تأني في إصدار الأحكام والنتائج قبل التعميم لها، كما أن النفي أو الإثبات يحتاج إلى تأني وعدم التسرع، حيث إن ذلك يحتاج إلى دلائل وبراهين لكل خطوة من خطوات البحث العلمي ونتائجه، فالبحث العلمي ليس مجرد سرد لمعلومات مجتمعة من كتب ومراجع؛ بل هو تأكيد وبرهنة "نفيًا أو إثباتًا" لقضية، أو مشكلة محل الدراسة، أو بطريقة استقصائية منتظمة لضمان سلامة النتائج.

وتعد الأحكام الكلية في البحث العلمي نوعاً من التسرع وعدم التأني، مثل: استخدام الباحث العلمي لكلمة "كل أو في العموم..."، أو كلمات النفي القاطع مثل: "لم أجد ولم يوجد كذا ولا يجري كذا..."، حيث إن استخدام الباحث العلمي في بحثه مثل هذه الكلمات القطعية يعد نوعاً من التسرع في إصدار الأحكام؛ لأنه من المعلوم أن علم الباحث العلمي، أو الفرد محدود ويعمل في نطاق طاقته، فقد لا يجد الباحث العلمي دراسة تختص بموضوعه في المكان الذي يقيم فيه أو البلد الذي ينتمي إليه، ولكن هذا لا يعني عدم توفر دراسة واحدة على الأقل في بلد آخر، وبلغة أخرى كما قد تجرى بعض الاختبارات في جامعة ولم تجر في البعض الآخر لأسباب غير معروفة أو قد تكون معروفة، ولكن الباحث العلمي في هذه الحالة لا يعلمها ويذهب بالحكم أن هذه الاختبارات لا تجرى بجامعة ثم يعممها على بقية الجامعات وهكذا؛ مما ينعكس سلباً على البحث ونتائجه، ومن ثم الفائدة المرجوة منه، حيث إن من الحكمة أن يضع الباحث العلمي نفسه في مكان المحدودية العلمية بقوله: "حسب علم الباحث" إذا أراد إصدار حكم تعميمي.

وقد كان الصحابة (رضوان الله عليهم أجمعين)، والتابعون وعلماء السلف الصالح، والذين هم القدوة الحسنة لنا يهربون من الإفتاء والقضاء لما فيه من أهمية في حياة الفرد والمجتمع، وما يتطلبه من دراية وتأنّي في إصدار الأحكام ما قد تكون ليس في مقدور البعض منهم، كما كان البعض منهم يسافر ويقطع البلدان والمسافات الطويلة حتى يتأكد من صحة حديث أو مسألة أو حكم. قال الخليل بن أحمد: "إن الرجل ليسأل عن المسألة ويعجل في الجواب فيصيب فأذمه، ويسأل عن مسألة فيتثبت في الجواب فيخطي فأحمده"، وسئل الإمام الشافعي (رحمه الله)، مسألة فسكت: فقيل لا تجيب؟ فقال: حتى أدري؛ الفضل في سكوتي، أو في الجواب؟

وقيل للإمام أحمد (رحمه الله): "أيهما أفضل: الكلام أو الإمساك؟ فقال: الإمساك أحب إليّ إلا لضرورة..". (رسالن، 1410هـ، ص157)، فهذا هو المنهج العلمي الذي سار عليه علماء السلف الصالح، منهج علمي يراعي الخطورة والمرتبات في إصدار الأحكام وما سينتج عنها؛ وهذا كله ينبع من روح ومبدأ المسؤولية الأخلاقية العلمية الملقاة على عاتق هؤلاء العلماء والمربين، مما يجعل الباحث المسلم -أيضاً- مطالباً بالتحلي بالصبر والتأنّي وعدم التسرع في إصدار الأحكام والنتائج المتحصل عليها في دراسته، وأن يضع نصب عينيه ما هي الآثار والمرتبات التي ستحدثها هذه الأحكام في حياة الفرد والمجتمع على حد سواء.

* * * * *

البحث العلمي والميثاق الأخلاقي الإسلامي

"تصور مقترح"

- * مفهوم الميثاق الأخلاقي الإسلامي في البحث العلمي وأهميته.
- * الميثاق الأخلاقي الإسلامي في البحث العلمي "تصور مقترح".
- * الخاتمة (النتائج والتوصيات).

الفصل الخامس

البحث العلمي والميثاق الأخلاقي الإسلامي "تصور مقترح"

إن ما سيناقشه الباحث هي هذا الفصل يعد امتداداً لمضامين الجزء الخاص بإيجاد الحلول الممكنة لمشكلة البحث، حيث إن الباحث هنا سيناقش حلاً آخر قد يراه منطقيًا، وممكنًا لحل هذه المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي، وذلك من خلال وبناء ميثاق أخلاقي إسلامي للبحث العلمي والمستغلين فيه، حيث إن فكرة صياغة وبناء الميثاق الأخلاقي تقوم على أساس أن الأخلاق بمجملها تنبع من الضمير الإنساني ويعمقها ويرسخها العقيدة الصالحة السليمة، ولكن في نفس الوقت قد تحتاج إلى من يقومها ويحافظ على نموها وسيرها في الاتجاه الصحيح، وهذا ما نسميه باللوائح والوثائق، أو التعليمات والمواثيق الملزمة لهذه الأخلاقيات التي تجعلها أمرًا غير اختياري؛ بل وضروري في تأدية أي عمل، ومن ذلك العمل الأكاديمي والبحث العلمي، ومن هنا تنبع فكرة الميثاق، أو العهد الذي يجعل الفرد ملزمًا بتنفيذ ما وثق به، والوفاء بما عهد إليه، وإلا كان عرضة للجزاء والعقاب

المبحث الأول

مفهوم الميثاق الأخلاقي الإسلامي في البحث العلمي وأهميته

في هذا المبحث سيتم مناقشة، ومن ثم بيان مفهوم الميثاق الأخلاقي في البحث العلمي وأهميته، بالإضافة إلى عرض بعضًا من نماذج الجهود والمواثيق في مجال التقنين الأخلاقي في البحث العلمي وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم الميثاق الأخلاقي في البحث العلمي:

إن المنهجية العلمية السليمة المتبعة في بيان مفهوم أي مصطلح علمي تقوم بالأساس على بيان المعنى اللغوي والاصطلاحي لهذا المصطلح، وهذا ما سيتبع هنا على النحو الآتي:

1.1. المعنى اللغوي للميثاق الأخلاقي:

إن كلمة ميثاق في اللغة: مشتق من الفعل "وثق"، يقال وثق به، بكسر التاء فيهما ثقة، إذا اتمنه، والميثاق، العهد والجمع "مواثيق"، والمواثقة، المعاهدة ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِيثَاقَهُ الَّذِي وَاثَقَكُمْ﴾ (سورة المائدة: جزء من الآية 7)، ومنه وثق الشيء توثيقًا، فهو موثق (الرازي، مرجع سابق، ص 379).

وفي القرآن الكريم وردت كلمة "ميثاق" في مواضع متعددة، منها قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ إِذْ يَقُولُونَ لَا نَبْرَأُكُمْ مِنَ اللَّهِ وَإِنَّا لَنَرَاهُمْ فِي صَعْتِكُمْ حَسْرَةً مِنْهُمْ وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ لَعْنًا وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَئِذٍ رُحُوبًا مُعَدَّنَةً وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَيَحْتَزِنُنَّ إِذْ يَسْمَعُونَ دَاعِيَ الْيَوْمِ إِذْ يَقُولُ لَوِيسُ بْنُ مَرْيَمَ إِنِّي لَأَكْفُرُ بِكُم مِّثَاقًا كَمَا كَفَرْتُمْ بِمَا كُنْتُمْ تُعْهِدُونَ وَالَّذِينَ يَحْكُمُونَ الْكُفْرَ وَالنَّفْسَ الْفَاسِقَ إِذْ يَقُولُ سَوَاءٌ لَنَا اللَّهُ وَإِنَّا لَآئِمَّةٌ كَمَا أَكُنَّا لَمُتَّعِينَ فَكُلَّمَا نَزَلَتْ آيَاتُ اللَّهِ مِنْ رَبِّهِمْ لَيَخْتَلِفُنَّ فِيهَا فَاِجْتِهَادًا وَهُمْ فِيهَا وَلِيُونَ﴾ (سورة الرعد: 20)، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلُ الَّذِي أَخَذُوا وَالَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ لَعْنًا وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَئِذٍ رُحُوبًا مُعَدَّنَةً وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَيَحْتَزِنُنَّ إِذْ يَسْمَعُونَ دَاعِيَ الْيَوْمِ إِذْ يَقُولُ لَوِيسُ بْنُ مَرْيَمَ إِنِّي لَأَكْفُرُ بِكُم مِّثَاقًا كَمَا كَفَرْتُمْ بِمَا كُنْتُمْ تُعْهِدُونَ وَالَّذِينَ يَحْكُمُونَ الْكُفْرَ وَالنَّفْسَ الْفَاسِقَ إِذْ يَقُولُ سَوَاءٌ لَنَا اللَّهُ وَإِنَّا لَآئِمَّةٌ كَمَا أَكُنَّا لَمُتَّعِينَ فَكُلَّمَا نَزَلَتْ آيَاتُ اللَّهِ مِنْ رَبِّهِمْ لَيَخْتَلِفُنَّ فِيهَا فَاِجْتِهَادًا وَهُمْ فِيهَا وَلِيُونَ﴾ (سورة الأعراف: 169).

وكذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ (سورة البقرة: 27)، وقوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ فَجَدُّوا ظُهُورَهُمْ لِلْعَقَا بِيَةِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بَغْيًا حَقًّا وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (سورة المائدة: 13)، هذا وإن كانت هذه الآيات القرآنية قد دلت صراحة على الوفاء والتمسك بميثاق الله ﷻ، والمتمثل بالإيمان به وتأدية الفرائض، فإن الميثاق تتسع دوائره حتى تشمل النفس والأقارب، والأمة بأسرها.

2.1. المعنى الاصطلاحي للميثاق الأخلاقي:

إن الميثاق بتعريفه العام "يعد نوعاً من القسم يؤديه المهنيون بعد استكمالهم دراستهم وتدريباتهم وقبولهم في صفوف المهن التي اختاروها، معلنين ولاءهم لمهنتهم ولزملائهم، والتزامهم بواجباتهم إزاء عملائهم" (ديكنسون، مرجع سابق، ص 162).

ويعرفه البعض الآخر بأنه "مجموعة من القواعد واللوائح الأخلاقية التي يلتزم بها جميع العاملين في مهنتهم" (عبد الحميد والحيارى، 1984، ص 179)، ولكن الميثاق الأخلاقي الإسلامي الذي يجب أن يوضع للباحثين في مجال البحث العلمي والمجالات العلمية عامة، هو ما يمكن استخلاصه من المعنى اللغوي والمعنى القرآني لكلمة الميثاق، الذي يعني بموجبه أنه "الوثيقة المحكمة التي تحوي جوانب من القيم الأخلاقية التي ترضي مجتمعاتهم، والمتوافقة مع الأخلاق العليا" (زيادة، 1996، ص 48).

هو ما سار عليه المتممون للمجال الطبي في وضع لائحة الشرف التي تحدد حدود تأدية مهنتهم وفق قيم وأخلاقيات هذه اللائحة، وهي قيم المجتمع نفسه؛ وكذلك الأمر نفسه الذي سلكه العاملون في الدراسات النفسية في وضع معايير أخلاقية تحكم عملهم البحثي والتطبيقي كما سيرد ذكره هذه المواثيق والعهود العلمية.

وفي ضوء ما تم ذكره آنفاً فإن مفهوم الميثاق الأخلاقي الذي يراد وضعه للباحثين في المجتمع الإسلامي هو في الأصل نابع من المصادر الأخلاقية العليا والمتمثلة في القرآن الكريم والسنة النبوية

المطهرة، وخالصة فكر علماء هذه الأمة الإسلامية في مجال التقنين الأخلاقي للعلم عبر مراحل التاريخ الإسلامي؛ ولذلك يكون الميثاق الأخلاقي للباحث العلمي المسلم هو صلة تعاقد بينه وبين خالقه من ناحية، وبينه وبين مجتمعه الإسلامي من ناحية أخرى، كما يعد تعبيراً، وترجمة عن خشية هذا الباحث، أو العالم لله تبارك وتعالى، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ (سورة فاطر: 28)، ومتبعاً لأوامره، ومتجنباً لنواهيه في مجال العلم وتطبيقاته.

كما أن الميثاق الأخلاقي بمفهومه الإسلامي هذا يعبر عن جانب اعتقادي إيماني في المقام الأول الذي بمقتضاه يسخر الباحث علمه وجهده لمصلحة مجتمعه وأمته، من خلال التطبيق السلوكي الصادق والأمين للأخلاق والقيم الإسلامية في مجال البحث العلمي والدراسة العلمية (زيادة، المرجع السابق، ص 49). إنه بهذا المفهوم الإسلامي لا يعد مجرد لائحة لضوابط سلوكية مهنية تفرضها الجهات والهيئات والمؤسسات المعنية بالبحث العلمي في المجتمع، ولكنه أسمى وأعمق من ذلك، حيث يذهب إلى الجانب العقدي للباحث والعالم المسلم القائم على الحجة واليقين بأن عمله في البحث العلمي وتحصيل العلم والمعرفة إنما هو نوعاً من الجهاد في سبيل الله الذي دعا إليه الإسلام ويندب إليه الشرع وأنه ينطوي تحت القاعدة الإيمانية والتوجيه النبوي لطلب العلم بقول النبي ﷺ: ((من سلك طريقاً يتغي فيه علماً سلك الله له طريقاً إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم، وأن العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض والحيتان في جوف الماء، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وأن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً وإنما ورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر)) (الترمذي، مرجع سابق، حديث رقم 2682).

المطلب الثاني: أهمية الميثاق الأخلاقي في البحث العلمي

إن فكرة الميثاق الأخلاقي ليست وليدة اليوم؛ بل هي فكرة تعود جذورها إلى عصور سحيقة في تاريخ العلم والمعرفة، ويظهر ذلك من خلال اهتمام الفلاسفة والمفكرين بأخلاقيات الباحث والعلماء وذلك نظراً لحجم المسؤوليات الملقاة على عاتق هؤلاء الباحثين والعلماء، وآثرهم ونتائجهم في الحياة العلمية، وتزداد هذه الأهمية للعلم والعلماء يوماً بعد يوم، مما يجعل النظر إلى العلماء ومكانتهم أشد احتراماً وتقديراً.

ولكن ومع هذه الأهمية للعلم والبحث العلمي ومكانة العلماء ودورهم في الحياة والتقدم والتطور الحضاري والتقني الذي يعد أهم مميزات وسمات هذا العصر، الذي يطلق عليه عصر التقنية والانفجار المعرفي، برزت العديد من المشكلات الأخلاقية والآثار السلبية في البحث العلمي سواء في البيئة العلمية

والأكاديمية نفسها أم على المجتمع المحيط به من خلال تطبيق نتائج هذا البحث العلمي وآثارها، كل ذلك كان نتيجة لخلل في المسؤولية الأخلاقية في دور العلماء والباحثين كما أشير سابقاً عن أسباب المشكلة الأخلاقية؛ وفي هذا الصدد يقول الشيباني (مرجع سابق):

"والعلم المادي المنقطع عن الأيمان بالله واليوم الآخر وعن الأخلاق لا قيمة له ولا نفع منه لأن العلم لا يكتمل النفع به إلا إذا اقترن بالعمل وسبقه الإيمان الذي يجب أن يسبق كلاً من العلم والعمل، كذلك لا يكتمل النفع بالعلم إلا إذا تحلى صاحبه بالخلق والأدب، لأنه بالإيمان والأخلاق يستطيع أن يستعمل علمه بحكمة وتعقل في أغراض البناء والتعمير" (ص 239).

وعلى كل فإن خطر إساءة تطبيق المعرفة العلمية والانحرافات السلوكية للعلماء والباحثين، خطر موجود في كل مكان وزمان ولكن قد تتفاوت في الشدة والدرجة تبعاً لنوع الفلسفة الأخلاقية السائدة في هذه المجتمعات، الأمر الذي يجعل من الضرورة والحاجة الملحة إلى وضع ضوابط أخلاقية واجتماعية لبحوث العلماء ونتائجهم البحثية وسلوكهم الأكاديمي داخل البيئة العلمية نفسها، وأن الشعور بالمشكلة الأخلاقية التي يواجهها البحث العلمي أمر جدير بالتفكير والاهتمام.

وبالرغم من صعوبة تقنين الجانب الأخلاقي لمهنة البحث العلمي، إلا أن كثيراً من العلماء والمفكرين والمربين، ومنهم "ديكنسون" (مرجع سابق) يرون أن القسم أو الميثاق الأخلاقي يساعد في تركيز انتباه العلماء وذلك في مستهل حياتهم المهنية على مسؤولياتهم الاجتماعية القادمة (ص 361)، حيث يوضح "ديكنسون" الخبير في منظمة اليونسكو في مجال البحث العلمي، تأثير الجانب الأخلاقي للباحث العلمي في عمله فيقول:

"أن الباحث العلمي يواجه ضرورة ممارسة الحكم الأخلاقي فيما يختص اختياره لعمله وتنفيذه وتطبيقه في بعض الأحيان و يظهر ذلك على وجه الخصوص في مراحل عديدة أولى هذه المراحل فيما يتعلق باختيار مشروع البحث الذي أعد نفسه للعمل به... أما المرحلة الثانية فتظهر عندما تتوفر عدد من الطرائق المختلفة ذات القيمة العلمية المتساوية لتناول المشكلة وكذلك في الاختيار بين أساليب على درجات متفاوتة من الإنسانية والمسؤولية الاجتماعية والإيكولوجية... وجانب ثالث في الاختيار الأخلاقي حينما يتعرض الباحث لمسألة تطبيق نتائج بحثه" (ص 209-211).

إن البحث العلمي والقائمين فيه في وطننا العربي والإسلامي في أمس الحاجة إلى ميثاق أخلاقي ينظم سير واتجاه البحث العلمي وعمل الباحثين، وكذلك على ضبط السلوك الذاتي والاجتماعي لهم،

وفق أخلاقيات العقيدة الإسلامية، حيث إن البحث العلمي في وطننا العربي والإسلامي يعاني من أزمة ذات جوانب عديدة كما سبق الإشارة إلى أحد هذه الجوانب وهو الجانب الأخلاقي، ولذلك فإن الأمر يستدعي القيام ببناء ميثاق أخلاقي لضبط مساره وترشيد سياسته وبرامجه وأولوياته ومنهجيته في بعض التخصصات، وكذلك السعي إلى إبراز أهمية المنهجية العلمية الإسلامية في البحث العلمي كهدف أيديولوجي للبحث العلمي الإسلامي.

وفي هذا يشير الزنيدي (1418هـ) بقوله: "فلا بد للباحث في المجال العقدي أن يتوخى المنهجية السديدة التي تضمن استقامة عقله، وصواب نتائج بحثه واحترام حركته الفكرية للإسلام" (ص505)، هذا وإن كان الباحث يشير هنا إلى توخي المنهجية العلمية الإسلامية في دراسة الموضوعات في مجال العقيدة فإن هذا لا يعني عدم استخدامها في مجالات العلوم الأخرى؛ بل هي إشارة واضحة لأهمية استخدام المنهجية العلمية الإسلامية في المجال العقدي، وذلك لخطورة المجال وأهميته العقدي وما يترتب عليه من فتاوى ونتائج تخص الجانب العقدي للفرد؛ ولذلك فإن استخدام المنهجية العلمية الإسلامية أمر ضروري في مجال البحث العلمي أيًا كان مجاله المعرفي حيث يعد ذلك نوعًا من المحافظة على الهوية الإسلامية لهذه الأمة ومقوماتها.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول: إن أهمية الميثاق الأخلاقي الإسلامي في البحث العلمي تكمن في المحاور الأساسية الآتية:

1. أنه يضبط سلوك العلماء والباحثين وجميع القائمين على البحث العلمي وتركيز انتباههم على عظم المسؤولية الملقاة على عاتقهم، ويتم ذلك من خلال تمسكهم بالضوابط الأخلاقية المستنبطة من مصادر التشريع الإسلامي
2. أنه يضبط سير وترشيد سياسة البحث العلمي، من حيث المنهجية العلمية المتبعة فيه، وكذلك أولوياته البحثية، وكذلك خطواته، وأهدافه، وأيضًا تطبيقات نتائجه، وتوجيهه نحو الخير وبما ينفع الأمة المسلمة.
3. أنه يشكل لائحة لتفسير وضبط ما يعرف (بالحرية الأكاديمية)، التي أصبحت ذريعة لبعض الباحثين للتمرد عن القيم والمبادئ الأخلاقية باعتبار الحرية الأكاديمية حقًا من حقوق الباحثين كما يعد في نفس الوقت الحماية والضمان لجميع حقوق الباحثين وفق مضمون هذا الميثاق الأخلاقي.

المطلب الثالث: نماذج من الجهود والمواثيق في مجال التقنين الأخلاقي في البحث العلمي:

لقد أشير سابقاً إلى أن قضايا الأخلاق وعلاقتها بالعلم قد احتلت مكانة واسعة في الفكر الإنساني منذ أمد طويل، وذلك لتوضيح نوعية العلاقة بين القيم الأخلاقية، والعلم، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من الاتجاهات الفكرية في هذا الصدد، وخاصة في قضية العلم والبحث العلمي وحياده الأخلاقي، وبعبارة أخرى (الحياد الأخلاقي للعلم) كما يراه البعض، حيث يقصد به "أن يتجرد الباحث من كل قيمه ومعتقداته وأفكاره، وهي الفكرة التي أصلها دوركايم، ورددتها من بعده الكتاب العرب" (أمزيان، 1413هـ، ص 329)، مما أدى -أيضاً- إلى ظهور بعض المصطلحات والمفاهيم في مجال البحث العلمي التي تحتاج إلى المزيد من الإيضاح وإبراز المقصود منها؛ وماذا تحوي في ثناياها من أفكار، ومن هذه المصطلحات الحرية الأكاديمية، استقلال الجامعات والمراكز العلمية والبحثية، وحقوق الباحثين (ديكنسون، مرجع سابق، ص 187). وإلى جانب ذلك ظهرت المصطلحات العلمية الأكثر وضوحاً، وقبولاً من سابقتها، مثل أخلاقيات البحث العلمي، ضوابط البحث العلمي، وآداب العالم والمتعلم، سمات الباحث العلمي، وغيرها من المصطلحات التي تحدد العلاقة بين الأخلاق والبحث العلمي، ذلك كله كان في سبيل إيجاد نوعاً من المراقبة والمتابعة الذاتية لمجتمع العلم والعلماء والباحثين باعتبارهم قدوة المجتمع، فكان من أهمها بروز فكرة المواثيق الأخلاقية في البحث العلمي بالإضافة إلى الأعمال والدراسة الفكرية في هذا الجانب.

ويمكن تقسيم هذه المواثيق والأعمال الفكرية في هذا التقنين الأخلاقي في البحث العلمي إلى أنموذجين رئيسيين تبعاً للفلسفة الأخلاقية السائدة في المجتمع الذي تنبع منه هذه المواثيق والأعمال الفكرية، وهي:

1.3. نماذج من الجهود والمواثيق العالمية:

أولاً: قسم إبقراط (460-357 ق. م):

حيث يعد هذا الميثاق من أقدم المواثيق الأخلاقية في مجال مهنة الطب، فقد ولد إبقراط في جزيرة (قوص) في بحر إيجه، وهو أشهر الأطباء في العصور القديمة، وذاعت شهرته من ذلك القسم المعروف باسمه الذي يقسم به عادة كل من يزاول مهنة الطب عقب تخرجه، ويعد مرجعاً لآداب وتقاليد المهنة (ديكنسون، مرجع سابق، ص 258).

ثانيًا: دعاء موسى بن ميمون (1135-1204م):

فقد كان موسى بن ميمون طبيبًا للقائد المسلم صلاح الدين الأيوبي، وكذلك طبيبًا لأبنة الأفضل نور الدين، ونورد فيما يلي بعض المقتطفات من هذا الدعاء:

"يا إلهي القادر على كل شيء لقد خلقت جسد الإنسان بحكمة متناهية... وباركت أرضك وأتھارك وجبالك فمنحتها مواد شافية، وهي تعين مخلوقاتك على تخفيف معاناتهم وتشفي أمراضهم ومنحت الحكمة للإنسان ليخفف من معاناة أخيه الإنسان، وللتعرف على متاعبه، واستخلاص المواد الشافية ولاكتشاف قدراتها وإعدادها واستخدامها لتلائم كل داء واخترتني بحكمتك الإلهية للعناية بحياة وصحة مخلوقاتك، وأنا الآن على وشك أن أكرس نفسي لواجبات مهنتي فيا إلهي التقدير هبني العون في هذه الأعمال الجليلة لتغيير الجنس البشري، لأنه بدون مساعدتك فلن يكمل النجاح أبسط الأشياء.

رب أهمني الحب مهنتي ومخلوقاتك، ولا تدع التعطش للربح والطموح للشهرة والإعجاب أن تتدخل في مهنتي... اللهم أحفظ قوى بدني وروحي بحيث تكون دائمًا مستعدة ببشاشة لمساعدة ومعاونة الغني والفقير والصالح والشرير والصديق والعدو... رب دع من هم أكثر في حكمة يرغبوا في إفادتي وتعليمي ودع نفسي تتبع إرشاداتكم بكل عرفان.. رب هبني الدمثة والهدوء... وامنحني الفناعة في كل شيء إلا في العلم العظيم الخاص بمهنتي ولا تدع الفرد يتملكني أبدًا... وهبني دائمًا القوة والوقت والطموح لتوسيع معارفي... يا إلهي التقدير لقد اخترتني برحمتك للعناية بأمر حياة وموت مخلوقاتك وإني الآن أكرس نفسي لمهنتي فأعني على أداء هذه المهنة الجليلة لكي انفع الجنس البشري، فبدون عونك لن ينجح حتى أبسط الأشياء" (ديكنسون، مرجع سابق، ص 259-260).

ويتضح من هذا الدعاء أنه جامع لكل الصفات الأخلاقية التي سبق وأن أشير إليها في الفصل السابق، كما أن (ديكنسون) "قد أكد أن مثل هذا القسم ينبغي بالتأكيد أن يساعد الباحثين والعلماء في تركيز انتباههم في مستهل حياتهم المهنية على مسؤولياتهم الاجتماعية، كما يؤكد -أيضاً- على أن مجالات الطب والعلوم الطبية ليست وحدها تثير معضلات أخلاقية ومشاكل اجتماعية؛ بل هذه المعضلات والمشاكل الأخلاقية موجودة في كل مجال علمي.

2.3. ميثاق المشتغلين بالعلم عام 1948م:

لقد أقرت الجمعية العامة للاتحاد العالمي للمشتغلين بالعلم في فبراير 1948م، ميثاقها للمشتغلين بالعلم، وتنص المادة (الأولى) من هذا الميثاق على: "إن مهنة العلم نظراً للأهمية الخاصة بالآثار المترتبة على كيفية استخدامها في الخير والشر ذات مسؤوليات خاصة تفوق الواجبات العادية للمواطنة وعلى وجه الخصوص، نجد أنه نظراً لأن المشتغل بالعلم لديه، أو يمكنه اكتشاف معارف بسهولة بخلاف عامة الناس فإنه يجب عليه أن يبذل قصارى جهده" (ديكنسون، مرجع سابق، ص 261).

أولاً: إعلان اليونسكو 1974م:

أو توصية اليونسكو بشأن أوضاع المشتغلين بالبحث العلمي، التي أقرها المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثانية عشرة في باريس في 20 نوفمبر/تشرين الثاني لعام 1974م، وتتكون هذه التوصية من سبعة أقسام وست وأربعين فقرة.

ونورد هنا بعض الفقرات التي تهم هذا البحث، وهو القسم الرابع منها تحت عنوان "رسالة الباحث العلمي"، خاصة المادة رقم (14)، والمتعلقة بالجانب المدني والأخلاقي للبحث العلمي، حيث تنص على: "ينبغي أن تسعى الدول الأعضاء إلى تشجيع وتهيئة ظروف تكفل للمشتغلين بالبحث العلمي بدعم من السلطات العامة المسؤوليات والحقوق الآتية:

1. العمل بروح وحرية الفكر من أجل البحث عن الحقائق العلمية وتفسيرها والدفاع عنها.
2. المساهمة في تحديد أهداف وغايات البرامج التي يشتركون فيها وتقرير الأساليب التي تتبع في هذا الصدد، والتي ينبغي أن تتسم بطابع المسؤولية الإنسانية والاجتماعية والايكولوجية.
3. التعبير الحر عن آرائهم فيما يتعلق بالقيمة الإنسانية، أو الاجتماعية، أو الايكولوجية لبعض المشروعات وبحرية الانسحاب من هذه المشروعات كما لا بد إذا أملت عليهم ضمائرهم ذلك
4. المساهمة الإيجابية، والبناء في دعم العلم والثقافة والتربية في بلادهم" (ديكنسون، مرجع سابق، ص274).

وقد تضمنت التوصية -أيضاً- الشروط اللازمة لنجاح المشتغلين بالبحث العلمي، وكذلك الفرص والتسهيلات الكافية للتقدم العلمي، بالإضافة إلى موضوع الاعتراف بالإبداع وحماية الباحثين العلميين وحقوقهم الفكرية والمهنية والإبداعية.

ثانياً: إعلان هاواي 1977م:

وهي عبارة عن مدونة آداب تعرف باسم إعلان هاواي، وقد تم اعتمادها من قبل الجمعية العامة للاتحاد العالمي للطب النفسي في أغسطس/آب عام 1977م، وتم إعادة النظر فيها من قبل الجمعية العامة للاتحاد عام 1983م في (فيينا)، حيث وضع هذا الإعلان من أجل "تعزيز التمسك الوثيق بمعايير وقواعد أخلاق سامية في مجتمع معاصر يتسم بأوجه الولاء والتطلعات المتضاربة لمنع سوء استخدام المفاهيم والمعرفة والتكنولوجيا الخاصة بالطب النفسي" (ديكنسون، المرجع السابق، ص280-281).

ثانيًا: المبادئ الأخلاقية لرابطة علماء النفس الأمريكية (APA 1995):

وهي مجموعة من المبادئ، منها ما هو متعلق بحماية حقوق المفحوصين المشاركين في البحوث، وكذلك منها ما هو متعلق في ضرورة تطبيق المعايير الأخلاقية في البحث، وكذلك ما هو متعلق بضرورة حرص الباحث على توفير الحماية للمشاركين من أي ضرر، سواء كان بدنيًا أم نفسيًا، وغيرها من المبادئ التي يجب على الباحث أن يلتزم بها تجاه المفحوصين (زيادة، مرجع سابق، ص 53-54).

إضافة إلى أن هناك العديد من الأبحاث والدراسات الأجنبية في هذا المجال، فقد حاول المفكرون والعلماء والباحثون فيها مناقشة القضية الأخلاقية التي يواجهها البحث العلمي والمشتغلون به، وضرورة إيجاد ميثاق أخلاقي لتقنين هذا الجانب.

4.3. نماذج من الجهود والمواثيق العربية والإسلامية:

إذا كانت الجهود الغربية قد سبقت الجهود العربية في وضع مواثيق أخلاقية للبحث العلمي وفروع المعرفة المختلفة، وبصورة قانونية إجرائية قابلة للتطبيق، إلا أن الجهود العربية الإسلامية قد كان لها الفضل الكبير في هذا المجال، ويظهر ذلك من خلال جهود علماء ومفكري الإسلام في وضع جملة من المبادئ والأخلاقيات التي يجب على الباحث العلمي أن يلتزم بها أثناء دراسته وطلبه للعلم والبحث والمعرفة، كما وضعوا القواعد الأخلاقية والعلمية في جميع فروع العلم والمعرفة بصورة عقديّة، أي ذات طابع عقيدتي ونابع من روح الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يعطيها الطابع الشرعي، قبل أن تكون ذات طابع قانوني يسهل على المرء التحايل عليه. وقد لا تتسع هذه الدراسة لإبراز تلك الجهود العربية والإسلامية بشكل كاف؛ وذلك نظرًا لأن تناول العلماء والمفكرين والمربين المسلمين لهذه المبادئ والأخلاقيات للعالم والباحث المسلم لم توضع بشكل منفصل في كتب مخصصة في هذا المجال؛ بل توجد في ثنايا مؤلفاتهم وبصورة ضمنية قد يحمل البعض منها إرشادات والبعض الآخر توجيهات، الأمر الذي يحتاج إلى جهد كبير لاستنباطها من هذه المؤلفات.

لكنه ونظرًا للتطور الكبير والسريع الذي يشهده العالم العربي والإسلامي في مجال البحث العلمي في العصور الحديثة والإحساس الكبير من قبل العلماء والباحثين بأهمية البحث العلمي في حل المشكلات والقضايا التي تواجهها الأمة الإسلامية والعربية، فقد بدأ بعض الباحثين في استنباط العديد من المبادئ والقيم التربوية والأخلاقية في مجال التقنين الأخلاقي للبحث العلمي، وطلب العلم بشكل عام من تلك المؤلفات العربية والإسلامية.

لقد تمثلت تلك الجهود في صور متعددة، أما في شكل إعداد رسائل جامعية أو تحقيق كتب، أو مخطوطات، أو في شكل أبحاث علمية (1)، لكن هذه الجهود لم تصل إلى تلك الصياغة التي وصلت إليها الجهود الغربية في وضع موثيق ذات بنود علمية إجرائية، بيد أن هناك بعضاً من الدراسات والأبحاث العربية والإسلامية قد حاول أصحابها إيجاد تصور مبدئي لصيغة علمية لتلك الآداب والضوابط الأخلاقية التي يجب على الباحث العلمي أن يتحلى بها، ومن هذه الجهود نذكر على سبيل المثال لا الحصر الآتي:

أولاً: نحو بناء ميثاق أخلاقي للمشتغلين بالبحث التربوي: زيادة (1996م) (2)

حيث تناول الباحث في دراسته مدى حاجة البحث العلمي عمومًا والتربوي خصوصًا لضوابط أخلاقية توجه عمل الباحثين وتجعلهم رقباء على أنفسهم، وذلك من خلال عرضه إلى المعنى المقصود من الموثيق الأخلاقية باعتبارها قواعد الأخلاق التي يسلكها الباحثون طواعية، وحاجة كافة ميادين البحث العلمي لمثل هذه الموثيق، وإنما وردت في فكر عدد من علماء المسلمين ومستنبطيه من مصدري التشريع الكتاب والسنة، وقد خلص الباحث إلى صياغة مبدئية لمشروع الميثاق ممثلة في:

1. إنها رسالة بناء الشخصية المسلمة العاملة والعاملة، والعبادة، وهذه جوهر رسالة الباحث التربوي.
2. الأخلاق تكوين رئيسي في شخصية الباحث.
3. البحث العلمي عمل تعبدي وهدف من أهدافه.
4. إعلاء الكرامة الإنسانية في البحث التربوي يعد هدفًا من أهدافه الرئيسية.
5. الحرص على الهوية الإسلامية للبحث التربوي.
6. الباحث المسلم عامل بالقيم الإسلامية ومروج لها.

ثانيًا: الإشكاليات الأخلاقية في البحث الاجتماعي في الوطن العربي: حجازي (1993) (1)

حيث تناول الباحث (حجازي)، بعضًا من أهم القضايا والإشكاليات الأخلاقية التي يعاني منها البحث الاجتماعي عمومًا، والبحث العلمي خصوصًا، التي منها:

هدف البحث والمقصود من (البحث من أجل من)، وكذلك قضية تمويل البحث وأي الجهات المستفيدة منه، وكذلك قضية الوضع للجهاز القائم على البحث وعلاقته بالوضع السياسي ومراكز اتخاذ القرار، بالإضافة إلى مسؤولية اختيار موضوع البحث ومصادر المعلومات، وما يتعلق بها من

(1) إن معظم مواضيع هذه الرسائل الجامعية والكتب العلمية قد ناقش أصحابها آداب طلب العلم عمومًا وآداب المعلم والمتعلم وذلك من زوايا مختلفة، دون التطرق إلى موضع هذا البحث إلا بالشيء اليسير كما سيرد ذكره في ثنايا هذا البحث.

(2) لقد سبق وأن أشير إلى مضمون هذه الدراسة في الفصل الأول (التمهيدي) عند الحديث عن الدراسات السابقة.

إشكاليات وتصميم العينات وأساليب وأدوات البحث وما يتصل بها من أخلاقيات، وقضية احترام حدود الشؤون الخاصة للأشخاص المفحوصين والتعارض بين حاجة المجتمع العامة واحتياجات الفرد، أو الباحث الخاصة والابتزاز الجنسي، أو الغير جنسي سواء من قبل الباحث، أو بعض من يقتضي الأمر التعامل معهم، وكذلك حالة الفشل والإحباط التي قد يصاب بها الباحث حديث العهد وما يترتب على ذلك من سوء في تفسير واستخلاص نتائج البحث وتطبيقاتها، ويخلص الباحث إلى أن هناك عقبات على طريق وضع ضوابط أخلاقية للبحث الاجتماعي التي منها:

- الصعوبة (الموضوعية) في وجود اتفاق واسع على مثل هذا النسق.
- شيوع التهاون وغير المحاسبة في العمل في البحث الاجتماعي والممارسة المهنية، أو عدم إغفال نظام الجزاء والثواب والعقاب.
- نقص المصدقية، أو التناقض الواضح بين ما يقال وما يفعل.

ثالثاً: منهجية البحث وضوابطه في الإسلام: صابر (1418هـ) (2)

حيث تناول الباحث (صابر)، كما هو واضح في الدراسة المنهج العلمي في الإسلام وبيان أهميته في الفكر ومدى عناية الإسلام به، وما تتميز به المنهجية الإسلامية عن المنهجيات الأخرى، وبيان الريادة العلمية والسبق الإسلامي في تطوير المناهج العلمية وتطبيقاتها. ثم ينتقل الباحث إلى الجزء الثاني من الدراسة وهو بيان الضوابط العلمية التي تضمن سلامة النتائج وكذلك الضوابط الأخلاقية التي تضمن سلامة العواقب، وهي ما تنفرد وتمتاز به المنهجية الإسلامية عن غيرها من المنهجيات العلمية الغربية، حيث يذكر الباحث بعضاً من أهم هذه الضوابط السلوكية الأخلاقية التي منها:

1. اقتران العلم بالنية الصالحة والعمل النافع.
2. عفة اللسان والقلم.
3. الأمانة في البحث ونسبة الفضل إلى أهله وذويه.
4. الاعتراف بمحدودية العلم البشري وضرورة التواضع لله.
5. الربط بين العلم والإيمان بالله تعالى.

وفي ضوء ما تم ذكره من نماذج الموثيق والأعمال الفكرية، سواء كانت غربية، أو عربية إسلامية يتبين أن تلك النماذج كانت وليدة الفكرة الغربية وتبنتها منظمات دولية كاليونسكو وغيرها، كما قد

(2) صابر، حلمي عبد المنعم. (1418هـ). منهجية البحث وضوابطه في الإسلام، دعوة الحق، العدد (183)، مكة المكرمة، رابطة العالم الإسلامي.

نحلت من مصادر الأخلاق في الفكر الغربي، أما الأعمال الفكرية العربية فقد جاءت إما مقلدة لما ورد في الموثيق الأخلاقية الغربية، أو متفرقة في ثنايا جهودهم ومؤلفاتهم عند تناولهم لقضايا البحث العلمي وأزمته في الساحة العربية (زيادة، مرجع سابق، ص58).

إن هذا الواقع يجعل من فكرة بناء ميثاق أخلاقي، مصدره (1) القرآن الكريم والسنة النبوية، وبقية أسس ومقومات الفكر الإسلامي، أمرًا وحاجة ملحة، و-أيضًا- جديرة بالاهتمام والبحث والدراسة، وذلك كأحد الحلول العلمية المقترحة للمشكلة الأخلاقية التي يعاني منها البحث العلمي في الوطن العربي (مشكلة هذه الدراسة الحالية).

(1) هذا بالإضافة إلى وجود جهود عربية ذات صلة بهذا الموضوع ولكن في مجالات معرفية أخرى والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- بركات، محمد خليفة. (1986). مشروع مبدئي، ميثاق أخلاقيات المهنة للمشتغلين بعلم النفس، الكتاب السنوي في علم النفس، القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات النفسية.
- عبد الحمي، رشيد ومحمود الحيارى. (1984). أخلاقيات المهنة، عمان: دار الفكر.
- عبد الخليم، أحمد المهدي. (1408هـ). نحو صيغة إسلامية للبحث الاجتماعي والتربوي، رسالة الخليج العربي، العدد (23)، الرياض، مكتب التربية العربي، ص31-60.
- الصباغ، محمد لطفي. (1419هـ). أخلاق الطبيب، بيروت: المكتب الإسلامي.
- عبود، عبد الغني. (1984). أخلاق المعلم والمتعلم في الإسلام، الكويت، المجلة التربوية، المجلد (1)، كلية التربية، جامعة الكويت، ص13-40.
- مضوي، علي خالد. (1985). أخلاقيات مهنة التعليم، الرياض، مجلة دراسات تربوية، المجلد (2)، كلية التربية، جامعة الملك سعود، ص247-265.

المبحث الثاني

الميثاق الأخلاقي الإسلامي في البحث العلمي "تصور مقترح"

لقد أشير سابقاً إلى أن من أبرز شروط أي مهنة هو أن يتوفر لديها ميثاق أخلاقي يلتزم به جميع العاملين في هذه المهنة، فإذا كان للطب ميثاقاً أخلاقياً، وللهندسة ميثاقاً، ولطب النفسي ميثاقاً أخلاقياً هو الآخر، فإن من باب أولى أن يكون للبحث العلمي والمشتغلين فيه بوجه عام ميثاق أخلاقي يلتزم به جميع المنسويين والقائمين عليه لضمان سلامة النتائج والعواقب، وتحقيق الأهداف المرجوة من هذه البحوث والدراسات، قبل ذلك المشاركة العلمية في حل أزمة البحث العلمي وخاصة الجانب الأخلاقي منه، ولذلك فإن الباحث يتصور أن هيئة وصيغة الميثاق الأخلاقي الإسلامي للبحث العلمي والمشتغلين فيه يمكن أن تبني من العناصر الآتية:

المطلب الأول: مفاهيم أساسية في البحث العلمي:

وهذه المفاهيم تتضمن الآتي:

1.1. المقصود بالبحث العلمي:

هو الطريقة العلمية "المقننة والمنظمة التي يسلكها الباحث في معالجة أي مشكلة من مشكلات المعرفة، كشفاً واختراعاً، أو تدليلاً وبرهاناً متفقاً مع الأسلوب والطريقة التي تناسبها" (صالح، 1414هـ، ص14)، كما تعني كلمة البحث العلمي أنها "عمليات الدراسة والتجربة وصياغة المفاهيم واختيار النظريات التي تدخل في توليد المعرفة العلمية" (ديكنسون، مرجع سابق، ص271).

2.1. المقصود بالباحث العلمي (1):

هو ذلك الشخص الذي يمتلك القدرة على التفكير العلمي المنظم والمبدع القائم على المرونة والطلاقة والأصالة والقدرة على تفصيل الجملات، وإكمال النواقص" (بكار، مرجع سابق، ص39)، والمتصف بجميع أخلاقيات البحث العلمي.

(1) كما وقد وصف (بيكون) الباحث بأنه ذلك الشخص الذي لديه "عقل له من سرعة البادرة والقدرة على الشمول والإحاطة، ما يكفيه للقبض على وجوه الشبه بين الأشياء، وله في الوقت ذاته من الرسوخ ... ما يكفيه لتعيين وجوه الاختلاف والتمييز بينها ... عقل وهب الرغبة في البحث والصبر على الشك، والتوق إلى التأمل، أو التبصر قبل التأكيد، أو الاستعداد لإعادة النظر، وعقل ... لا يأخذ بما هو جديد، ولا يشق ما هو قديم ويمتد كل أنواع النفاق" (شارل مالك وآخرون، 1956، ص706).

3.1. شروط البحث العلمي الجيد:

- أ. وجود باحث متميز يتمتع بجميع الشروط ومتصف بجميع أخلاقيات البحث العلمي.
- ب. موضوع يتصف بالجدة والأصالة والابتكار.
- ج. وجود منهج علمي يتناسب مع موضوع البحث، وقدرات الباحث وإمكاناته (صابر، مرجع سابق، ص 20).

4.1. عوامل نجاح البحث العلمي والمشتغلين فيه:

- أ. العمل بروح حرية الفكر من أجل البحث عن الحقائق العلمية وتفسيرها والدفاع عنها في ضوء معطيات المنهجية الإسلامية.
- ب. تحديد وإبراز أهداف وغايات البرامج البحثية وتقرير الأساليب والمنهج المناسبة لها والذي يتسم بطابع المسؤولية الإنسانية والاجتماعية والدينية.
- ج. التعبير الحر عن الآراء المتعلقة بالقيم الإنسانية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو السياسية في بعض المشروعات في حدود وضوء معطيات المذهبية الإسلامية.
- د. توفير الدعم الأدبي والعيون المادي للباحثين العلميين (ديكنسون، مرجع سابق، ص 274).
- هـ. تكوين القدوة الحسنة في التصرف والتعبير خلال عملية الدراسة والبحث.
- و. توفير الظروف وتهيئة الفرص الملائمة للباحثين من رواتب وحوافز وإمكانات مادية ومعلوماتية.
- ز. تشجيع الشباب الباحثين حديثي العهد وتقديم العون والمساعدة لهم.
- ح. الاهتمام بالمراكز العلمية والمعاهد التقنية والمهنية المساعدة في العملية العلمية والبحثية.
- ط. التأكيد على أهمية الالتزام بمعايير البحث العلمي في شتى مجالات لمعرفة⁽¹⁾.

4.1. رسالة الباحث العلمي المسلم:

إن جوهر رسالة الباحث المسلم هي أنها رسالة بناء الشخصية المسلمة الملتزمة والمتزنة والكاملة والعاملة، والعاملة، العابدة، إنها رسالة تنوير العقول بتنمية قدراتها وشحنها للهمم على العمل والإبداع، وتعمير الحياة وإسعادها (زيادة، مرجع سابق، ص 70)، إنها تعني إخراج الأمة المسلمة الصالحة المصلحة

5.1. أهداف البحث العلمي في الفكر الإسلامي:

1.5.1. أن البحث العلمي في الفكر الإسلامي هو عمل تعبدي:

وذلك من خلال تحقيق الغاية الأولى من الحياة، وهي تحقيق العبودية لله تعالى (عبد الحليم، مرجع سابق، ص 55)، فكشف الحقيقة والوصول إليها من أجل حل مشكلات الإنسانية وإسعاد البشرية هو

عمل صالح تعبدي يقرب إلى الله تعالى، وبه ينال أجر الدنيا وثواب الآخرة، ولذلك يحتاج الأمر من الباحث العلمي المسلم أن يكرس جهده ويرسخ عقيدته الإيمانية التي تساعد في تحقيق هذا الهدف.

2.5.1. إبراز الهوية الإسلامية في البحث العلمي:

فلكل أمة من الأمم هويتها الخاصة التي بها تحي، ومن أجلها تبقى أصيلة ثابتة الجذور والأركان، والإسلام قد اختاره الله تعالى لهذه الأمة عقيدة وشريعة وأخلاقاً، وبالتالي يصبح الإطار المرجعي لكل باحث علمي مسلم يريد تحقيق هذا الهدف ويريد إصلاح أمته وبناء حضارتها، وليعلم الباحث المسلم أن إبراز الهوية الإسلامية في بحثه لا يعد عيباً ايديولوجياً، كما تعتبره المنهجية الوضعية الغربية، أو أنه سبباً في إعاقه البحث العلمي؛ بل بالعكس من ذلك في المنهجية الإسلامية القائمة على تعاليم الوحي الإلهي الذي يدعو إلى الصدق والأمانة والعدل والوفاء واحترام حقوق الغير ونبذ الذاتية وحسن الجوار والتسامح (أمزيان، مرجع سابق، ص 223).

3.5.1. إعلاء لكرامة الإنسانية والنظرة المتزنة للكون والحياة:

حيث يجب أن يعرف الباحث العلمي المسلم أنه فرد وعنصر ضمن مجموعة تسودها المبادئ والقيم الإسلامية التي من ضمنها تلك النظرة التكرمية للإنسان، وأنه مخلوق مكرم عن سائر المخلوقات، وأن هذا التكريم نابع من تكرم الخالق ﷻ، له، كما وأنه مخلوق مميز ومتحمل لمسؤولية عمله، وأنه كل ما في الكون مسخر له وأنه مستخلف في الأرض.

ومن ضمن هذه النظرة المتزنة التي يجب أن يكون الباحث مرتكزاً عليها النظرة إلى الكون، وأنه مسخر وكل ما فيه يسبح لله، وأنه مخلوق لحكمة من الله ولغاية، ولم يخلق عبثاً، كما أن الحياة دار ابتلاء وحساب (النحلاوي، مرجع سابق، ص 21-42)، وأن على الباحث العلمي المسلم أن يقيم علاقته ونظراته مع جميع القضايا الكبرى للحياة وفق الآتي:

- علاقة الإنسان بخالقه هي علاقة عبودية.
- علاقة الإنسان بأخيه الإنسان هي علاقة عدل وإحسان.
- علاقة الإنسان بالكون هي علاقة تسخير.
- علاقة الإنسان بالحياة هي علاقة ابتلاء واختبار.
- علاقة الإنسان بالحياة الآخرة هي علاقة جزاء وحساب (الكيلاي، 1419هـ، ص 183).

4.5.1. خدمة المجتمع والالتزام بقيمه الأخلاقية ومثله العليا:

فالباحث العلمي المسلم يعد نفسه لأن يكون عنصرًا فاعلاً في المجتمع، وأن يدرك أن على عاتقه مسؤولية بناء وتطوير المجتمع، من خلال ما يقدمه من حلول ونتائج لمشكلات المجتمع ومعلومات تساعد في تقدمه وبناء حضارته، وذلك وفقاً لمتطلبات وقواعد المجتمع الأخلاقية، ومثله العليا التي يحافظ عليها ويعمل على ترسيخها في تربية أفرادهِ.

6.2. منهجية البحث العلمي في الإسلام:

إن الباحث العلمي المسلم مطالب بمنهجية علمية إسلامية تناسب عقيدته وثقافته مجتمعه الإسلامي حتى تكون النتائج متناسبة ومفيدة له، ولكي يحصل الاستفادة من نتائج البحث فإن على الباحث العلمي المسلم أن يلتزم بالمنهجية العلمية الإسلامية التي من أهم مقوماتها الآتي:

1.6.2. الأصالة:

ويقصد بها قدرة الباحث على التعامل مع مصادر التشريع الإسلامي الأصلية والفرعية وجميع معطيات المذهبية الإسلامية، بحيث يوجه بحثه ودراسته في سياق ما حددته هذه المصادر من مبادئ وأوامر وتوجيهات، بحيث ينعكس ذلك على أخلاقيات الباحث وإيمانه برسالته في تأصيل الفكر العلمي الإسلامي وأساليب معالجته وتطبيقاته (الفزاني، مرجع سابق، ص 123)، مع القدرة على الإبداع والابتكار في مجالات المعرفة، انطلاقاً من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، ووفق قواعد الاجتهاد الصحيحة بما يسهم في الحفاظ على هوية الأمة الإسلامية وغيرها (الصوفي، مرجع سابق، ص 17).

2.6.2. المعاصرة:

ويقصد بها قدرة الباحث في تسخير قدراته وإمكانياته في هضم المعرفة المعاصرة بمختلف مصادرها واتجاهاتها ومدارسها وبعقلية منفتحة قادرة على الأخذ والعطاء بدون انبهار أو تقليد، أو رفض، أو تجميد، أو تهميش، يستمد ذلك من عنصر الأصالة لديه، أنها بمعنى آخر قدرة الباحث على التعامل مع الواقع ومعطياته ومستجداته والقدرة على تفصيل الجملات وإكمال النواقص (بكار، مرجع سابق، ص 39).

3.6.2. حسن المعالجة:

ويقصد بها قدرة الباحث في اختيار المناهج العلمية المناسبة لعلاج مشكلة البحث وموضوع الدراسة وإتقانه لمهارات استخدام هذه المناهج ومناقشة المشكلة بصورة موضوعية وعلمية مبرهنة ومدعمة بالحجة والدليل ومصاغة بأسلوب علمي جيد (الفزاني، مرجع سابق، ص 123).

المطلب الثاني: أهم الضوابط الأخلاقية في البحث العلمي:

ويمكن تصنف هذه الضوابط الأخلاقية إلى الآتي:

1.2. الضوابط الأخلاقية العامة في البحث العلمي (1):

وهذه تشمل الآتي:

أ. إخلاص النية: فالنية في الإسلام هي أساس العمل ومحوره، فالباحث المسلم مطالب بأن تكون نيته خالصة لوجه الله تعالى، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ (سورة البينة: 5).

ب. ربط العلم بالإيمان: فالباحث المسلم لا يقف حدود هدف بحثه عند النفع الدنيوي به؛ بل يتعدى ذلك إلى الهدف الأسمى من البحث العلمي وهو تحقيق العبودية لله تعالى من خلال ربط نتائج البحث بآيات الله في الكون وسنته في الخلق والإبداع والحياة، الأمر الذي يؤدي إلى تعميق الصلة بين العبد وخالقه حتى يتحقق فيه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالذَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِمَّا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ (سورة فاطر: 28).

ج. تقوى الله تعالى: فالباحث المسلم مطالب بتقوى الله في جميع خطوات بحثه، وأن يضع نصب عينيه مخافة الله تعالى في السر والعلن، وأنه مراقب ومحاسب على عمله، مصداقاً لقوله تعالى في آية التداين: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (سورة البقرة: جزء من الآية 282).

د. مطابقة العمل للقول: فالعلم الذي لا ينفع صاحبه يعد علمًا لا قيمة له؛ بل قد يكون وبالاً عليه، ولكي ينتفع الباحث المسلم بعلمه وبحثه فلا بد أن يعمل بما علم؛ ليكون فعله مطابقاً لقوله (محمود، مرجع سابق، ص 130)، وذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ الَّذِينَ آمَنُوا حَتَّى تُؤْتُوا عَقْلَكُمْ وَتَذَكَّرُوا عَمَلَكُمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (سورة البقرة: 44).

2.2. الضوابط الأخلاقية السلوكية في البحث العلمي:

وتشمل الآتي:

أ. الصدق: بجميع دوائره ابتداء مع النفس وانتهاء بالآخرين.

ب. الأمانة: بكافة وجوهها وميادينها، من أمانة النتائج وحفظ حقوق الآخرين، وغير ذلك من الضوابط الأخلاقية السلوكية.

ج. الصبر: وتحمل المشاق في سبيل الوصول إلى الحقيقة، وحل المشكلة العلمية موضع الدراسة.

د. الإخلاص في العمل: وتقديم أقصى جهد في سبيل إنجاح وتحقيق الهدف من الدراسة.

- هـ. **الوفاء بالعهد:** الذي قطعه الباحث على نفسه والمتمثل في تنفيذ ما جاء في خطة البحث التي أقرها القسم بصيغتها النهائية.
- و. **مجانبة النفاق:** والبعد عن التكبر والتعالي على الآخرين.
- ز. **مجانبة التحاسد:** والحقد على الآخرين.
- ح. **العدل والأنصاف:** وإعطاء الآخرين حقوقهم دون نقصان.
- ط. **الاعتراف بالجميل:** لكل من كان له يد العون والمساعدة في بحثه ودراسته.

3.2. الضوابط الأخلاقية العلمية في البحث العلمي:

وتشمل الآتي:

- أ. التثبت والتحقق في جميع خطوات البحث العلمي وذلك من خلال الآتي:
- ° البعد عن الظن ودواعيه؛ وعدم التسرع في إصدار الأحكام بدون دليل، أو برهان.
- ° البعد عن التقليد الأعمى والغضب بكافة صوره وأنواعه (الصوفي، مرجع سابق، ص 125).
- ب. المرونة والقدرة على الأخذ والعطاء بعقلية منفتحة، مناسبة موضوع البحث لقدرات وإمكانات الباحث المادية والجسمية والعقلية والنفسية، فالباحث المسلم يعرف حدود قدراته وإمكاناته، وأن الإسلام قد رفع الحرج والتكلف والحمل فوق طاقة الإنسان.
- ج. الموضوعية، وإنكار الذات والمتمثلة في رفض جميع الشهوات والرغبات التي تؤثر على سير البحث ونتائجه، وكذلك رفض الضغوط الخارجية مهما كانت مصادرها والاحتكام للحقيقة فقط دون مجاملة أو نفاق (بكار، مرجع سابق، ص 66-79).

4.2. الضوابط الأخلاقية المهنية في البحث العلمي:

وتشمل الآتي:

- أ. الاعتراف بمؤهلاته ومهاراته، ولكن في حدود المصادقية في المعلومات وصحتها وألا يسئ إلى زملائه في مجال التخصص (عبد الحميد والخياري، مرجع سابق، ص 183).
- ب. التواصل الجيد والمثمر مع زملائه في التخصص، والعمل على زيادة خبراته وأفكاره والاطلاع على كل ما هو جديد في مجال التخصص، وأن يعمل على المشاركة في كل ما يؤدي إلى نمو فكره وثقافته من خلال المجالات العلمية وقيام الندوات والمحاضرات والمؤتمرات العلمية.
- ج. المناقشة المهنية في حدود الأخلاق وضوابطها، بحيث يعمل الباحث جنباً إلى جنب مع زملائه في تطوير مهنتهم، والمساهمة في إيجاد حلول لمشاكل مجتمعهم بعيداً عن المهادرات والنزاعات التي

تؤدي إلى تقليص الجهود وضياع الحقوق والأفكار والتشهير بالآخرين (عبد الحميد والحيارى، مرجع سابق، ص 182).

د. السرية في التعامل مع المعلومات المتحصلة من المفحوصين والمشاركين في البحث، حيث يجب على الباحث أن يلتزم السرية في حقوقهم وأسرارهم فلا يجوز له الإفصاح عن معلومات عنهم من دون إذنتهم واختيارهم في ذلك.

5.2. الضوابط الأخلاقية الاجتماعية في البحث العلمي:

وتشمل الآتي:

- أ. العمل من أجل حل مشاكل مجتمعه وقضاياها وخدمته، فلا يجوز له أن يتهاون أو يمتنع عن تقديم هذه الخدمة للمجتمع.
- ب. إقامة علاقات طيبة مع جميع أفراد المجتمع ابتداء مع الزملاء في مجال التخصص وانتهاءً بمن قدم له يد العون والمساعدة في إنجاز بحثه.
- ج. العمل على ترسيخ مبدأ التراحم بين أفراد المجتمع المسلم من خلال دوره في مساعدة الآخرين في إنجاز أعمالهم وأبحاثهم وإتاحة الفرصة لهم في ذلك.
- د. المساهمة في غرس القيم الإسلامية في المجتمع، من خلال قيامه بدور القدوة الحسنة الذي تدار الأعين إليه وتأمل النفوس فيه نحو تحقيق الخير والسعادة لهذه الأمة.



الخاتمة

(النتائج والتوصيات)

لقد ناقشت الدراسة في الفصول السابقة المفهوم الإسلامي للأخلاق والمسؤولية الأخلاقية في البحث العلمي، وماذا يجب على الباحث العلمي تجاه هذه القضايا، كما أوضحت الدراسة أبعاد هذه المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي، وما هي الأسباب الموضوعية والذاتية لهذه المشكلة، وكذلك الآثار السلبية لها في مجال طلب العلم والبحث العلمي والمجتمع عمومًا.

كما حاولت الدراسة إبراز السبل الكفيلة لحل هذه المشكلة، والمتمثلة في ضرورة التوجيه والتأصيل الإسلامي لمفهوم أخلاقيات البحث العلمي من خلال الالتزام بضوابط السلوك والقيم الأخلاقية في مجال طلب العلم والبحث العلمي كما حددها الفكر الإسلامي، وكذلك ضرورة إيجاد ميثاق أخلاقي إسلامي يعمل على ضبط السلوك الأخلاقي في مجال طلب العلم والبحث العلمي، ويعمل على ردع ضعيفي الوازع الديني في مجال البناء القيمي، وذلك من خلال ما يتمتع به هذا الميثاق من صفة العقوبة الجزائية.

وبعد تلك الإيضاحات والمناقشات، فقد خرجت الدراسة بالعديد من النتائج والتوصيات التي كان من أهمها:

أولاً: النتائج:

1. إن المبادئ والقيم الأخلاقية هي جوهر المسؤولية الأخلاقية في البحث العلمي بمفهومه الإسلامي، التي تعد في الوقت نفسه أهم الضوابط التي حددها الإسلام في مجال البحث العلمي.
2. إن البحث العلمي وفقاً لمفهومه الإسلامي يُعد عملاً تعبدياً في المقام الأول، فهو حق لله وَعَبْدٌ لِّهِ ثم حق للعباد في آن واحد، ولأداء حق الله وَعَبْدٌ لِّهِ آداب يجب مراعاتها والالتزام بها.
3. إن البحث العلمي وفقاً لمفهومه الإسلامي يعد وجهاً من وجوه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما يعد وجهاً من وجوه القضاء وإصدار الأحكام الذي يجب أن يلتزم فيه بالأخلاق والشروط التي حددها الإسلام فيمن يتولون هذه المناصب وهذه المهام.

4. إن انتهاك الأمانة العملية بشتى صورها، والإخلال بالمسؤولية، وكذلك الإخلال بالضوابط وأصول وقواعد البحث العلمي تعد من أهم مظاهر المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي في الوطن العربي
5. إن ضعف الوازع الديني لدى طلبة العلم والبحث العلمي، وانحسار مفهوم القدوة والمثل الأعلى والتربية الأخلاقية بوجه عام، وتدني مستوى الحرية الأكاديمية في المؤسسات التربوية، ذلك كله تعد من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي في الوطن العربي.
6. إن ضعف التكوين العلمي والثقافي والمهاري لدى الباحث، وسيطرت الاعتبارات الشخصية في الإشراف الأكاديمي في البحث العلمي تعد هي الأخرى من أسباب المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي في الوطن العربي.
7. إن عدم وجود جزاءات رادعة على السرقات العلمية، وعدم وجود جهاز رقابي لحماية الحقوق الفكرية هي -أيضاً- من أسباب المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي في الوطن العربي.
8. إن عجز التنشئة الأسرية في القيام بدورها في تكوين الشخصية القوية المتزنة والقدرة على العطاء والإبداع الاتكالية والسرقات ونهب حقوق الآخرين كان من ضمن الأسباب التي أدت إلى حدوث مثل هذه المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي.
9. إن غياب أو ضعف ثقافة البحث العلمي، وعدم التشجيع والاهتمام ونشر الوعي بأهمية ومكانة البحث العلمي بين أفراد المجتمع كان -أيضاً- من أهم الأسباب التي أدت إلى بروز هذه المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي.
10. إن قلة الإنتاجية العلمية، وهجرة الأدمغة والكفاءات وإضعاف الثقة في البحث العلمي والمشتغلين فيه تعد من أهم الآثار السلبية التي أفرزتها هذه المشكلة الأخلاقية في البحث العلمي في الوطن العربي.
11. إن من أهم الحلول العلمية الممكنة للمشكلة الأخلاقية في البحث العلمي في الوطن العربي هي:
 - التزام وتأصيل مفهوم البحث العلمي في فكر وسلوك طلبة العلم والمشتغلين في البحث العلمي بشكل خاص.
 - التزام الباحث العلمي بأخلاقيات البحث العلمي التي تضمنتها مصادر التشريع الإسلامي مثل: الأمانة والصدق والصبر والبعد عن الهوى وعدم التسرع في إصدار الأحكام، وتقوى الله وَعِبَادَهُ

والنية الصالحة، وربط العلم بالإيمان والعمل الصالح والوفاء بالعهد، وغيرها من الأخلاق والقيم في هذا المجال.

○ العمل بأصول وقواعد البحث العلمي المعتمدة عند أهل العلم، خاصة ما تضمنته المنهجية العلمية الإسلامية في ذلك.

12. إن وجود ميثاق أخلاقي إسلامي في مجال البحث العلمي والمشتغلين فيه يعد أمرًا ملحًا ومهمًا في كونه -أيضًا- أحد الحلول العلمية الممكنة لهذه المشكلة الأخلاقية، بحيث يستقي نصوصه ومواده من مصادر التشريع الإسلامي مع زيادة فعاليته في كونه أمرًا ملزمًا واجراءً قانونيًا يترتب عليه إجراء عقوبات على من خالف مواده ونصوصه في مجال البحث العلمي.

13. إن هناك نوعًا من التكامل بين الحلول الطوعية الذاتية لهذه المشكلة والمتمثل في قوة الوازع الديني والأخلاقي لدى الباحث العلمي الذي يخاف الله عز وجل ويراعيه عند طلبه للعلم والبحث عن الحقيقة، وبين الحلول الجزائية أو الخارجية، والمتمثل في الزامية الميثاق الأخلاقي الإسلامي للبحث العلمي والمشتغلين فيه لتضمنه عقوبات رادعة على كل من يخل به.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء تلك النتائج، توصي الدراسة بالآتي:

1. العمل على بناء وصياغة مقرر علمي يعتني بالتربية الأخلاقية لجميع مراحل التعليم المختلفة ابتداءً بالتعليم الأساسي وانتهاءً بالتعليم الجامعي بمستوياته المختلفة، ويكون مستنبطاً من مصادر التشريع الإسلامي، وعدم قصر التربية الأخلاقية على المختصين في الدراسات والعلوم الشرعية الإسلامية والمعاهد العلمية.

2. الاهتمام بالحرية الأكاديمية في المؤسسات التربوية، خاصة الجامعات ومراكز البحوث والدراسات العلمية، وإعطائها المزيد من الفعالية بما يتلاءم مع مبادئ وقيم مجتمعاتنا الإسلامية، وبما يخدم مصلحة الأمة، بإتاحة المجال للباحث العلمي والمشتغلين بالبحث العلمي عمومًا في طرح آراءهم وأفكارهم ومناقشة المشكلات التي تعاني منها مجتمعاتنا الإسلامية من دون عوائق، أو مضايقات مهما كانت مصادرها أو أنواعها.

3. توفير العناية والاهتمام بالبحث العلمي ونتائجه من قبل الهيئات والمؤسسات العلمية والحكومية المعنية بالعلم والبحث العلمي، ووجوب الإسهام في حمايته وحل مشكلاته، خاصة فيما يتعلق بالجانب الأخلاقي منه.
4. ضرورة تبني آليات واضحة للكشف عن مواطن الإخلال بالأمانة العلمية في البحث والتأليف، وبيان مدى انتشار السرقات العلمية فيه، وما هي العقوبات التي تتخذ ضد أصحابها.
5. ضرورة قيام الجهات المعنية بالبحث العلمي في جميع أنحاء الوطن العربي والإسلامي وبالتنسيق فيما بينها بإيجاد وتقنين معايير وضوابط علمية لتقويم الأبحاث العلمية وجميع الأعمال الفكرية الأخرى، والتحقق من مدى التزام أصحابها بأخلاقيات وأصول البحث العلمي، بحيث يكون ذلك بإشراف الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.
6. ضرورة رعاية المشتغلين في البحث العلمي وتهئية الأجواء لهم مادياً ومعنوياً حتى يتسنى لهم القيام بأعمالهم البحثية بأمانة وإخلاص وتفاني متخلقين بجميع أخلاقيات البحث العلمي وأصوله؛ كي تتحقق النتائج المنشودة.
7. ضرورة قيام الهيئات والمؤسسات الحكومية في جميع بلدان العالم بتدعيم الحماية الفكرية والحفاظ على الحقوق الفكرية والإبداعية من خلال إصدار قوانين خاصة بهذا الشأن، وتكوين لجان ومحاكم خاصة تتولى التحقيق في الشكاوى المتعلقة بالإخلال بالأمانة العلمية ومتابعة مدى الالتزام في تطبيق معايير البحث العلمي وضوابطه في جميع المؤسسات العلمية.
8. ضرورة القيام بالعديد من الدورات التدريبية والدراسات العلمية حول زيادة فعالية وتقوية المهارات البحثية، وكيفية استخدام الحاسب الآلي في الحصول على المعلومات لدى طلبة العلم والبحث العلمي، وذلك في جميع التخصصات في مختلف الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث.
9. ضرورة تحديد معايير علمية وأخلاقية يجب مراعاتها عند اختيار وقبول طلبة الدراسات العليا بحيث يعطى الجانب الأخلاقي الأولوية والأهمية في عملية الاختبار والقبول.
10. ضرورة تحديد معايير علمية وأخلاقية يجب مراعاتها عند اختيار وقبول أساتذة الجامعات والمعاهد بحيث يكون الأستاذ الجامعي مربيًا فاضلاً وقدوة حسنة في جميع مواقفه التربوية بدلاً من أن يصبح مجرد ناقلاً للمعارف فقط.

11. تكثيف الرقابة من قبل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمعاهد على الأبحاث والأعمال التي يكلفون بها الطلبة، وكذلك الاهتمام النوعي بمادة "طرق بحث ومكتبة"، والعمل على كشف الحيل والأساليب التي يستخدمها الطلبة والباحثون في السرقات العلمية، أو المتاجرة بالأبحاث العلمية وحقوق الغير، واتخاذ العقوبات اللازمة في مرتكبيها.
12. إعادة النظر في واقع الإشراف الأكاديمي من حيث التفريغ وساعات الإشراف ونوعية العلاقة بين المشرف الأكاديمي والباحث العلمي، مما يخدم أهداف البحث العلمي بموضوعية علمية بعيداً عن الذاتية.
13. اعتبار الغش الذي يمارسه بعض الطلبة في مراحل التعليم العام إحدى صور السرقات العلمية والإخلال بالمسؤولية الأخلاقية في مجال طلب العلم، التي ينبغي العمل على القضاء عليها بإيجاد عقوبات صارمة ضد مرتكبيها.
14. فرض الرقابة الصارمة على مراكز الخدمات الطلابية ومراكز التصوير من قبل الهيئات المختصة من خلال إصدار اللوائح والتعليمات بمنع القيام بأي أعمال متعلقة بالسرقات العلمية أو المتاجرة بالأبحاث بشتى صورها وفرض الغرامات والعقوبات ضد مرتكبيها.
15. ضرورة قيام الجهات المختصة وبالتعاون مع وزارة الإعلام بتحديد أماكن التصوير والطباعة ودور النشر ومنعها من أي مخالفات، أو خروقات تؤدي إلى المتاجرة بالأبحاث العلمية، أو الإساءة إلى البحث العلمي والمشتغلين فيه، أو سلب حقوقهم الإبداعية.

* * * * *

قائمة

مصادر ومراجع الدراسة

مصادر ومراجع الدراسة

القرآن الكريم

- ابن القيم، شمس الدين أبي بكر. (1375هـ). مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، القاهرة: مطبعة السنة المحمدية.
- ابن القيم، شمس الدين أبي بكر. (1399هـ). مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، الدمام: دار ابن عفان.
- ابن القيم، شمس الدين أبي بكر. (1973). أعلام الموقعين عن رب العالمين، بيروت: دار الجيل.
- ابن الهيثمي، نور الدين علي. (1408هـ). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن جماعة، بدر الدين. (د.ت). تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد. (1985). الأخلاق والسير في مداواة النفوس، لبنان: دار الكتب العلمية.
- ابن حنبل، أحمد بن محمد. (1434هـ). المسند، الرياض: دار السلام.
- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله. (د.ت). جامع بيان العلم وفضله، بيروت: دار الفكر.
- ابن فارس، أبي الحسين أحمد القيرواني. (1399هـ). معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دمشق: دار الفكر.
- ابن كثير، أبي الفداء إسماعيل. (د.ت). تفسير القرآن العظيم، مصر: دار إحياء الكتب العربية.
- ابن مسكويه، أبو علي أحمد. (1405هـ). تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن منظور، محمد بن بكر. (د.ت). لسان العرب، القاهرة: دار الكتاب العربي.
- أبو العنين، علي خليل مصطفى. (1408هـ). أصول البحث العلمي وآدابه عند الإمام النووي، رسالة الخليج العربي، العدد (24)، مكتب التربية العربي، الرياض.
- أبو العنين، علي خليل مصطفى. (1989). الاهتمامات التربوية عند ابن خلدون الراهمزمي، سلسلة من إعلام التربية العربية والإسلامية، الجزء (2)، مكتب التربية العربي، الرياض.
- الآجري، أبو بكر. (1972). أخلاق العلماء، تحقيق حسين إسماعيل حسن، القاهرة: مكتبة التراث الإسلامي.
- الأزدي، عبد الله بن سيف. (1420هـ). فصول من الأخلاق الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة، جدة: دار الأندلس الخضراء.
- الألباني، محمد ناصر الدين. (1406هـ). صحيح الجامع الصغير وزيادته، بيروت: المكتب الإسلامي.
- إمام، عبد السمیع، (1404هـ)، أثر تطبيق الحدود في المجتمع، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

- امزيان، محمد بن محمد. (1413هـ). **منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية**، الرياض، الدار العالمية للنشر مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن.
- امزيان، محمد بن محمد. (1417هـ). **نقد مناهج العلوم الإنسانية وخطوات صياغة مناهج إسلامية للعلوم الإنسانية**، في كتاب قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية، سلسلة المنهجية الإسلامية، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- أنيس، إبراهيم وآخرون. (د.ت). **المعجم الوسيط**، إسطنبول: المكتبة الإسلامية.
- باجودة، حسن. (1420هـ). **السرققات العلمية (2)**، مكة المكرمة، رسالة منار الجامعة، العدد (49)، جامعة أم القرى، ص 7.
- البخاري، أبي إسماعيل محمد. (1417هـ). **صحيح البخاري**، الرياض: دار السلام.
- البخاري، أبي إسماعيل محمد. (1419هـ). **الأدب المفرد**، تحقيق سمير الزهيري، الرياض: مكتبة المعارف.
- بدر، أحمد، (1982)، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، الكويت: وكالة المطبوعات.
- البسام، فريدة عبد الله. (1404هـ). **دراسة تحليلية لمشكلات طالبات الدراسات العليا بجامعة أم القرى عند إعداد البحث العلمي**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- البغدادى، أبي بكر أحمد الخطيب. (1401هـ). **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق محمد رأفت، الكويت: مكتبة الفلاح.
- بكار، عبد الكريم. (1415هـ). **من أجل انطلاقة حضارية شاملة**، سلسلة المسلمون بن التحدي والمواجهة، الرياض: دار المسلم.
- بكار، عبد الكريم. (1415هـ). **نحو فهم أعمق للواقع الإسلامي**، سلسلة المسلمون بن التحدي والمواجهة، الرياض: دار المسلم.
- بكار، عبد الكريم. (1419هـ). **فصول في التفكير الموضوعي**، دمشق: دار القلم.
- البهي، محمد. (د.ت). **تحديد المفاهيم أولاً**، القاهرة: مطبعة الأزهر.
- بو بطانه، عبد الله. (1994). **هجرة الأدمغة العربية**، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عدد (خاص)، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، ص 196-230.
- الترمذي، محمد بن عيسى. (1421هـ). **جامع الترمذي**، الرياض: دار السلام.
- الجاحظ، أبي عثمان بن عمر. (1410هـ). **تهذيب الأخلاق**، مصر: دار الصحابة للتراث.
- الجرجاني، الشريف علي بن محمد. (1992). **التعريفات**، بيروت: دار الكتب العلمية.
- جريدة أم القرى. (1410هـ). **نظام حماية حقوق المؤلف بالمملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/11)**، وتاريخ 1410/5/19هـ، العدد (3291).

- الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1402هـ). **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق عبد الغفور عطار، القاهرة: طبعة المحسن السيد حسن الشربتلي.
- جوهري، محمد ربيع. (1405هـ). **أخلاقنا**، القاهرة: دار الطباعة المحمدية.
- حجازي، عزت. (1994). **الإشكاليات الأخلاقية في البحث الاجتماعي في الوطن العربي**، مجلة شؤون عربية، العدد (76)، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص76-89.
- الحسيني، السيد. (1995). **التبعية الفكرية والاستقلال العربي**، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (17)، قطر، جامعة قطر، ص113-133.
- حلمي، مصطفى. (1986). **الأخلاق بين الفلسفة وحكماء الإسلام**، القاهرة: دار الثقافة العربية.
- حمدان، محمد أحمد. (1983). **مسؤوليات عضو هيئة التدريس**، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية، الرياض، جامعة الملك سعود.
- حمدان، محمد زياد. (1409هـ). **البحث العلمي كنظام**، عمان: دار التربية الحديثة.
- خضر، عبد الفتاح. (1992). **أزمة البحث العلمي في العالم العربي**، الرياض: مكتب صلاح الحجيجان.
- الخولي، أسامة وآخرون. (1985). **العرب والعطاء العلمي**، مجلة المستقبل العربي، العدد (77)، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ص4-28.
- دالين، فان. (1985). **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون القاهرة: مكتبة الأنجلو.
- دراز، محمد عبد الله. (1393هـ). **دراسات إسلامية في العلاقات الاجتماعية والدولية**، بيروت: دار القلم.
- دراز، محمد عبد الله. (1985). **دستور الأخلاق في القرآن**، تعريب: مصطفى شاهين، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- دسوقي، كمال. (1995). **الأمانة العلمية والمؤلفات العربية**، مجلة العرب، العدد (30)، الرياض، دار الإمامة للبحث والترجمة والنشر، ص748-768.
- الدعيلج، إبراهيم عبد العزيز. (1415هـ). **البث المباشر الآثار والمواجهة تربويًا وإعلاميًا**، مكة المكرمة: دار القبلة.
- ديكنسون، جون. (1988). **العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث**، ترجمة شعبة الترجمة باليونيسكو، **عالم المعرفة**، العدد (112)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر. (1421هـ). **مختار الصحاح**، القاهرة: دار الحديث.
- الربيع، محمد عبد الرحمن. (1983). **معوقات البحث العلمي في الجامعات العربية**، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية، الرياض، جامعة الملك سعود.
- الرحيلي، عبد الله بن ضيف الله. (1996). **الأخلاق الفاضلة**، الرياض: مطبعة سفير.
- رسلان، أبي عبد الله محمد. (1410هـ). **آفات العلم**، بريدة، المملكة العربية السعودية: دار البخاري.

- زحلان، أنطوان. (1979). العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- زحلان، أنطوان. (1983). البعد التكنولوجي للوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- زروق، أسعد. (1979). موسوعة علم النفس، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- زقروق، محمود حمدي. (1980). مقدمة في علم الأخلاق، الكويت: دار القلم.
- زكريا، فؤاد. (1980). التفكير العلمي، الكويت: ذات السلاسل.
- الزبيدي، عبد الرحمن بن زيد. (1418هـ). مناهج البحث في العقيدة الإسلامية في العصر الحاضر، الرياض: دار اشبيليا.
- زويلف، مهدي؛ السعيدة، منصور. (1417هـ). المعوقات التي تواجه الباحث الجامعي في الجامعات الأردنية مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد (32)، الرياض الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، ص 86-131.
- زويلف، مهدي؛ الطراونة، تحسين. (1998)، منهجية البحث العلمي، عمان: دار الفكر.
- زيادة، مصطفى عبد القادر. (1996). نحو بناء ميثاق أخلاقي للمشتغلين بالبحث التربوي العربي، مجلة رسالة التربية وعلم النفس، العدد (6)، الرياض، الجمعية التربوية والنفسية، جامعة الملك سعود، ص 41-74.
- زيدان، محمد مصطفى. (1399هـ). معجم المصطلحات النفسية والتربوية، جدة: دار الشروق.
- زين، الياس. (1978). أخطار نزيف الأدمغة على الأمة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (3)، بيروت، ص 50.
- سايمنتين، دين كيث. (1414هـ). العبقرية والإبداع والقيادة، ترجمة: شاعر عبد الحميد، سلسلة عالم المعرفة، العدد (76)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- سنقر، صالح. (1983). معوقات البحث العلمي، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية، الرياض، جامعة الملك سعود.
- شارل، مالك وآخرون. (1956). البحث العلمي في العالم العربي، من منشورات هيئة الدراسات العربية، بيروت: الجامعة الأمريكية.
- الشرباصي، أحمد. (1985). موسوعة أخلاق القرآن، بيروت: دار الرائد العربي.
- شلبي، أحمد. (1983). كيف تكتب بحثاً أو رسالة، القاهرة: النهضة العربية.
- الشيباني، عمر محمد التومي. (1979). من أسس التربية الإسلامية، طرابلس: منشورات المنشأة للثقافة.
- شيور، التيجاني. (1400هـ). خطوات وأساليب البحث العلمي المنظم، الرياض: معهد الإدارة العامة.
- صابر، علي عبد المنعم. (1418هـ). منهجية البحث العلمي وضوابطه في الإسلام، دعوة الحق، العدد (183)، مكة المكرمة، رابطة العالم الإسلامي.
- صالح، سعد الدين السيد. (1414هـ). البحث العلمي ومناهجه النظرية رؤية إسلامية، جدة: مكتبة الصحابة.
- الصباغ، محمد لطفي. (1419هـ). أخلاق الطبيب، بيروت: المكتب الإسلامي.

- الصوفي، حمدان. (1409هـ). **الموضوعية في العلوم التربوية من وجهة النظر الإسلامية**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- الصوفي، حمدان. (1416هـ). **مفهوم الأصالة والمعاصرة وتطبيقاتها في التربية الإسلامية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- الصويان، أحمد محمد عبد الرحمن. (1416هـ). **الكتاب الإسلامي المعاصر**، مكة المكرمة: دار طيبة للنشر.
- طناش، سلامة، (1995)، البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية، **مجلة اليرموك**، مجلد (11)، العدد (4)، الأردن، جامعة اليرموك، ص 43-87.
- عبد الباقي، محمد فؤاد. (1982). **معجم ألفاظ القرآن الكريم**، إسطنبول: المكتبة الإسلامية.
- عبد الحليم، احمد المهدي. (1408هـ). **نحو صيغة إسلامية للبحث الاجتماعي والتربوي**، رسالة **الخليج العربي**، العدد (23)، الرياض، مكتب التربية العربي، ص 31-62.
- عبد الحميد، رشيد ومحمود الحيازي. (1984). **أخلاقيات المهنة**، عمان: دار الفكر.
- عبد الحميد، محسن. (1405هـ). **المذهبية الإسلامية والتغيير الحضاري**، كتاب الأمة، العدد (6)، إدارة البحوث والدراسات بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، قطر.
- عبد الرحمن، محمد عمر. (1988). **واقع وتوجهات البحث العلمي والتطور التكنولوجي**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السادس (التعليم الجامعي والعالي سنة 2000م) لاتحاد الجامعات العربية، صنعاء، جامعة صنعاء.
- عبد الله، عبد العزيز. (د.ت). **الفلسفة والأخلاق عند ابن الخطيب**، بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- عبد المنان، حسان. (1416هـ). **السراقات العلمية**، بيروت، دار ابن حزم.
- عبد الموجود، محمد عزت. (1994). **الدراسات العليا طبيعتها وإدارتها**، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عدد (خاص)، الرياض، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.
- عبود، عبد الغني. (1984). **أخلاق المعلم والمتعلم في الإسلام**، **المجلة التربوية**، مجلد (1)، كلية التربية، جامعة الكويت، ص 13-40.
- العجمي، أبو اليزيد. (1406هـ). **السلوك الخلقي للمسلم**، مجلة الجندي المسلم، مجلد (39)، العدد (11395)، ص 3.
- عدس، عبد الرحمن. (1408هـ). **الجامعة والبحث العلمي**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السادس لاتحاد الجامعات العربية، صنعاء، جامعة صنعاء.
- العساف، صالح بن حمد. (1416هـ). **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**، الرياض: مكتبة العبيكان.
- علي، سعيد إسماعيل. (1982). **النزعة العقلية في الفكر التربوي الإسلامي**، ضمن كتاب دراسات في التربية الإسلامية، القاهرة: عالم الكتب.
- العمر، عبد الله. (1990). **العلم والقيم الأخلاقية**، **مجلة عالم الفكر**، مجلد (20)، العدد (4)، الكويت، وزارة الإعلام، ص 47-61.

- عوض، عادل. (1988). دور البحث العلمي في نقل وتطوير التكنولوجيا، *مجلة اتحاد الجامعات العربية*، العدد (23)، الرياض، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، ص 70-90.
- عوض، عادل. (1993). مجالات البحث العلمي والتنمية الشاملة، *مجلة اتحاد الجامعات العربية*، العدد (28)، الرياض، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، ص 5-41.
- عوض، عادل؛ ورفقي، غرم شاهر (1995). أفاق تطوير التعليم الجامعي والبحث العلمي لخدمة خطط التنمية في البلدان العربية، *مجلة اتحاد الجامعات العربية*، العدد (30)، الرياض، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية.
- عيسى، كمال محمد. (1988). *كلمات في الأخلاق الإسلامية*، جدة: دار المجتمع.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. (1409هـ). *ميزان العمل*، بيروت: دار الكتاب العلمي.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. (د.ت). *إحياء علوم الدين*، بيروت: دار الكتاب العلمي.
- الفزاني، فتحية محمد بشير. (1992). *معايير البحث العلمي في التربية الإسلامية*، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التربية الإسلامية، كلية التربية، جامعة الملك عبد العزيز فرع المدينة، المملكة العربية السعودية.
- فيروز آبادي، مجد الدين. (د. ت). *القاموس المحيط*، بيروت: دار الفكر.
- الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. (د.ت). *القاموس المحيط*، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد. (1966). *الجامع لأحكام القرآن*، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- القرني، علي بن سعد. (1997). *طرق انتهاك الأمانة العلمية، مجلة رسالة الخليج العربي*، العدد (64)، الرياض، مكتب التربية العربي، ص 91-117.
- قميحة، جابر. (1404هـ). *المدخل إلى القيم*، القاهرة: دار الكتاب المصرية واللبنانية.
- قورة، حسين سليمان. (1990). *أستاذ الجامعة في الوطن العربي*، إعدادة واختياره في ضوء الحاجة إليه، الكويت، *مجلة التربية*، العدد (4)، ص 89-108.
- الكيلاني، ماجد عرسان. (1409هـ). *فلسفة التربية الإسلامية*، مكة المكرمة: مكتبة هادي.
- الكيلاني، ماجد عرسان. (1412هـ). *اتجاهات معاصرة في التربية الأخلاقية*، مكة المكرمة: مركز بحوث التعليم الإسلامي، جامعة أم القرى.
- الماوردي، أبي الحسن علي. (د.ت). *آداب الدنيا والدين*، تحقيق: مصطفى السقا، القاهرة: دار الفكر العربي.
- مبارك، ذكي. (د. ت). *الأخلاق عند الغزالي*، بيروت: المكتبة العصرية.
- محمد، سيدي محمود. (1994). *معوقات البحث العلمي في الوطن العربي*، *مجلة المعرفة*، العدد (370)، الجمهورية السورية، وزارة الثقافة، ص 124-135.
- محمود، عبد الله عبد الحميد. (1415هـ). *إعداد المعلم من منظور التربية الإسلامية*، المدينة المنورة: دار البخاري.
- مرسي، محمد عبد العليم. (1404هـ). *هجرة العلماء من العالم الإسلامي*، الرياض: مطبوعات جامعة الأمم محمد بن سعود الإسلامية.

- مرسي، محمد عبد العليم. (1983). **معوقات البحث العلمي**، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية، الرياض، جامعة الملك سعود.
- مرسي، محمد عبد العليم. (1985). **ترشيد جهود أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخليجية في مجال البحث العلمي**، الرياض، **مجلة رسالة الخليج العربي**، العدد (16)، مكتب التربية العربي، ص 79-127.
- مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري. (1422هـ). **صحيح مسلم**، الرياض: مكتبة الرشد.
- مصطفى، سليمان حسين. (1408هـ). **مراصد المعلومات ودورها في دعم الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعات العربية حتى عام 2000م**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السادس لاتحاد الجامعات العربية، جامعة صنعاء.
- مضوي، علي خالد. (1985). **أخلاقيات مهنة التعليم**، مجلة دراسات تربوية، مجلد (2)، كلية التربية جامعة الملك سعود، ص 247-265.
- الموجان، أحمد حسين. (1411هـ). **المسؤولية الأخلاقية في التربية الإسلامية**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- الميداني، عبد الرحمن حسن. (1407هـ). **الأخلاق الإسلامية وأسسها**، بيروت: دار القلم.
- النحلاوي، عبد الرحمن. (1983). **أصول التربية الإسلامية**، دمشق: عالم الفكر.
- النحلاوي، عبد الرحمن. (1989). **الإمام الذهبي، ترجمته وبعض آرائه وأساليبه التربوية**، سلسلة أعلام التربية العربية والإسلامية، الجزء (4)، الرياض: مكتب التربية العربي.
- النحلاوي، عبد الرحمن. (1989). **التاج السبكي واهتماماته التربوية**، في سلسلة من أعلام التربية العربية والإسلامية، الجزء (4)، الرياض: مكتب التربية العربي.
- النقيب، عبد الرحمن. (1996). **منهجية البحث في التربية الإسلامية**، مصر: جامعة المنصورة.
- النووي، أبو زكريا محي الدين. (1978). **صحيح مسلم بشرح النووي**، بيروت: دار الفكر.
- النووي، أبو زكريا محي الدين. (د. ت). **كتاب المجموع بشرح المهذب**، المدينة المنورة: المكتبة السلفية.
- هاشم، حازم. (1414هـ)، **صور من الفساد الجامعي**، القاهرة: دار الشروق.
- يالجن، مقداد. (1973). **الاتجاه الأخلاقي في الإسلام**، مصر: مكتبة الخانجي.
- يكن، منى حداد. (1403هـ). **أبناؤنا بين وسائل الإعلام وأخلاق الإسلام**، بيروت: مؤسسة الرسالة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شبكة
الألوكة

www.alukah.net

www.alukah.net

